التقارير المنشورة على موقع ECCHR حول مجريات المحاكمة ضد (أنور. ر) وآخرون.

تحذير: تحتوي هذه التقارير على أقوال لشاهدات وشهود حول التعذيب، إساءة المعاملة، القتل، والعنف الجنسي، والتي قد تسبب ضغوطاً نفسيةً لدى بعض القراء وتثير الذكريات والمشاعر السيئة لدى من عانى من تجارب مشابهة.

يحتوي هذا الملف على جميع تقارير المحاكمات الصادرة عن المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR منذ بداية المحاكمة وحتى نهايتها.

محاكمة الخطيب، اليوم الأول: 23 أبريل/ نيسان 2020:

بدء الجلسات الرئيسية وقراءة لائحة الاتهام

في 23 أبريل/نيسان 2020 بدأت إجراءات المحاكمة بحق السوريين (أنور. ر) وإياد. أ بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، إضافة إلى تهم أخرى أمام المحكمة الإقليمية العليا في مدينة *كوبلنز* الألمانية. كان المتضرّرون والنشطاء السوريون والصحفيون من جميع أنحاء العالم وممثلو المنظمات غير الحكومية والأطراف المهتمة الأخرى يصطفون أمام المحكمة قبل ساعات من بدء المحاكمة، وجميعهم أرادوا معايشة وتوثيق بدء المحاكمة الأولى في قضية التعذيب الممارس من قبل الحكومة في سوريا وهو الحدث الذي طال انتظاره.

في النهاية تم السماح لـ 14 ممثلاً للصحافة الدولية و15 زائراً بالدخول إلى قاعة المحكمة 128، وهذا عدد أقل من المعتاد بسبب الإجراءات الأمنية المفروضة نتيجة جائحة كوفيد-19. تمّ فصل المتّهمين والمدعين بالحق المدني والمحامين والمترجمين عن بعضهم البعض بألواح من الزجاج الشبكي، حيث كانت الطريقة الوحيدة لضمان الحماية من العدوى. لذا تأكدت القاضية الرئيسة قبل بدء المحاكمة أولاً من أن الاتصال بين المتّهمين ومحاميهم والمترجمين عبر جهاز الاتصال الداخلي يجري بشكل سلس.

أثناء مثول المتّهمين في المحكمة جاء (أنور. ر) بوجه مكشوف بيّن بينما وصل (إياد. أ) وهويغطي وجهه بقبعته.

– **مشاعر الحاضرين عموماً وليس فقط المتضررين من الجمهور:** أدار بعض المدعين بالحق المدني، وكذلك أخرون من بين الناجين من التعذيب والمتضررين، ظهورهم للمتهمين بكل وضوح، بينما انتظر آخرون هذه اللحظة بالذات كي يحدّقوا مباشرة في أعين المتّهمين.

بدأ المدعي العام **جاسبر كلينج** قراءة لائحة الاتهام بعبارة: "أنا أتهم". *(أنور. ر)* متّهم بالتواطؤ في 4000 حالة تعذيب و58 حالة قتل عمد، وبعض الحالات من الاعتداء الجنسي والاغتصاب. كما تم إدراج 24 حالة فردية في لائحة الاتهام، أي تم تقديم تفاصيل عن 24 قصة شخصية لسوريين تمّ تعذيبهم إبتداءً بالإعتقال عبر النقل إلى القسم 251، حيث لم تسد ظروف لا إنسانية فحسب بل جرت أيضاً "التحقيقات" الوحشية باستخدام التعذيب المتكرر وصولاً إلى الإفراج عنهم. وبحسب لائحة الاتهام ليس هناك شك أن (أنور. ر) كان مدركاً لاستخدام التعذيب وموافقاً عليه، ضمنياً على الأقل.

كما تصف لائحة الاتهام الوضع السياسي في سوريا ودور أجهزة المخابرات، وتوضّح أن الأمر يتعلق هنا بجناة أفراد، ولكن المحكمة ستحقّق أيضاً في السياق الذي من المفترض أن تكون الجرائم قد ارتكبت

فيه، إذ أن المتّهمين كانا في الأساس جزءاً من نظام كامل. يتعلق الأمر إذن بالتعذيب المستمر واسع النطاق والممنهج للمواطنين غير المرغوب فيهم لسنوات وبأمر من حكومة بشار الأسد.

وينوي (أنور. ر) التعليق على لائحة الاتهام خطياً في غضون الأيام المقبلة فيما لم يتكلم (إياد. أ).

"اليوم شاهدت للمرة الأولى محاكمة عادلة ونزيهة. نريد ظهور الحقيقة حول نظام التعذيب في سوريا"، هذا ما قاله المدّعي بالحق المدني **حسين غرير** بعد جلسة المحاكمة. ويضيف **وسيم مقداد،** وهوأيضاً من المدّعين بالحق المدني قائلاً: "هذه المحاكمة ليست فقط مهمة بالنسبة لي شخصياً بل بالنسبة لكل من لازال يقبع في السجون ومن لم ينجُ منها. نريد العدالة للجميع ".

وستتابع المحاكمة في اليوم التالي.

محاكمة الخطيب، اليوم الثاني، 24 إبريل/ نيسان 2020:
تحقيقات المكتب الإتحادي للتحقيقات الجنائية

بعد بدء أول محاكمة في العالم تُعني بالتعذيب الممارس من قبل الحكومة في سوريا أمام محكمة*كوبلنز* الإقليمية العليا، شرح موظف في المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية في اليوم الثاني من المحاكمة كيفية فتح إجراءات التحقيق بحق المتّهمين (أنور. ر) و(إياد. أ) وما كانت الخطوات اللازمة للقيام بذلك.

وأفاد الموظف الذي دعته المحكمة بصفته شاهداً بتفاصيل حول توقيت وكيفية معرفة السلطات الألمانية ب(أنور. ر) والجرائم التي يُزعم بأنه ارتكبها. كما فسر كيف قام فريق التحقيق، وهو معهم شخصياً، بفحص هذه المعلومات والتأكد منها نيابة عن المكتب الاتحادي. وإلى جانب عدد كبير من التفاصيل الفنية، وبعض التفسيرات حول التعاون مع سلطات التحقيق في فرنسا والسويد والنرويج، وصف الشاهد تفاصيل عن الجرائم المحدّدة التي هي موضع المحاكمة.
وكانت اللحظات الأكثر ألماً وحزناً بالنسبة للحاضرين في قاعة المحكمة هي اللحظات التي تم وصف أساليب التعذيب فيها، إذ أن الموظف تحدّث خلال تقديمه للمحة عامة عن جلسات استجواب الشهود عن أسوأ أنواع التعذيب وهي مسندة بشكل خاص إلى المتّهم (أنور. ر).

كان اهتمام الرأي العام بالمحاكمة مازال كبيراً، حيث كانت معظم مقاعد ممثلي وسائل الإعلام في قاعة المحكمة في اليوم الثاني للمحاكمة مشغولة. وتم توزيع المقاعد الشاغرة على المشاهدين ومعظمهم من السوريين.

على الجميع التحلي بالصبر:

يتوقع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR أن المحاكمة قد تستغرق عدة سنوات. وقال المحامي **باتريك كروكر** إن الأهم أن المحاكمة بدأت الآن بعد طول انتظار، وأن العديد من المتضررين والنشطاء والمحامين من سوريا كانوا حاضرين في اليومين الأولين. ويمثل **كروكر** سبعة ناجين من التعذيب يشاركون في المحاكمة بصفتهم مدعين بالحق المدني، إذ أن مجرد فتح هذه المحاكمة يبعث في نفوس الكثيرين داخل سوريا وخارجها الأمل في تحقيق العدالة لجميع من وقع ضحية لنظام التعذيب الخاص بالحكومة السورية.

محاكمة الخطيب، اليوم الثالث، 28 أبريل/ نيسان 2020:

تقرير خبيرة عن الوضع السياسي والاجتماعي في سوريا

في اليوم الثالث من المحاكمة مثلت **لورا تورمان** كخبيرة، حيث قامت وهي المختصة في علم الأثنيات، بتكليف من المدعي العام الاتحادي، بإعداد تقرير مختص تقوم فيه بتحليل الوضع السياسي العام في سوريا في العام 2011 والإجراءات التي اتخذتها حكومة الرئيس **بشار الأسد** ضد المعارضة والحركة الإحتجاجية في العامين 2011- 2012.

قدّمت الخبيرة أولاً، لمحة عامة عن التطورات السياسية في سوريا، لا سيما منذ الاستقلال في العام 1946، وشرحت مثلاً أن حكم **حافظ الأسد** كان حتى في السبعينيات من القرن الماضي يتميّز بالقيود المفروضة على حرية التعبير وسط مناخ عام مطبوع بالخوف وباستخدام التعذيب كذلك. وبعد مرحلة قصيرة من الانفتاح السياسي والإصلاحات في العام 2000 (الربيع الدمشقي) استمر القمع (العنيف) للمعارضة وأصحاب الرأي المغاير حتى تحت حكم ابنه وخليفته **بشار الأسد**.

في مارس/ آذار من العام 2011 توسّعت المظاهرات ضد الحكومة، وتفاقم الوضع عندما أُلقي القبض على بعض الشبان الصغار الذين هتفوا بحسب ما زُعم "الشعب يريد إسقاط النظام"، وعادوا فيما بعد من الحبس وعلامات التعذيب واضحة عليهم. هذا ما أثار الرعب والغضب في جميع أنحاء البلاد، مما أدى إلى احتجاجات جماهيرية بدأت في منتصف مارس/ آذار 2011، وفي نهاية المطاف وصلت إلى الحرب الأهلية في سوريا.

وقد شرحت **تورمان** كثيراً من التفاصيل عن مسار النزاع، ثم تطرّقت إلى دور أربعة أجهزة مخابرات مختلفة. ثم قدّمت لمحة عامة عن الظروف في مراكز الاحتجاز التابعة للمخابرات السورية، وأساليب التعذيب المختلفة المستخدمة فيها، بما في ذلك العنف الجنسي. وغالباً ما كانت أساليب التعذيب هي نفسها التي استخدمتها الحكومة ضد المعارضة في السبعينيات من القرن الماضي.

أكملت الباحثة تقريرها بالحديث عن النسيج الإجتماعي في سوريا، ولا سيما عن الأغلبية والأقليات الدينية والطائفية (السنة والعلويين والمسيحيين) وتوازن القوى في المجتمع، وصعود العلويين إلى السلطة، وكذلك عن الجيش وعن حزب البعث الذي يحكم حسب ما ينصّ عليه الدستور ورئيس الحزب هو الرئيس الأسد.

نهاية لم تقم هيئة المحكمة والمدافعون عن المتّهمين ومحامو المدعين بالحق المدني وحدهم بطرح الأسئلة على **تورمان**، بل وتحدّث كذلك الحاضر الوحيد من المدعين بالحق المدني وهوالمخرج السوري **فراس فياض** الذي خاطب الخبيرة باللغة العربية (مترجمة من قبل المترجمين الموجودين دائماً لصالح المتّهمين) وسألها من بين أسئلة أخرى ما إذا تمّ وصف المعارضين بأنهم إرهابيون.

محاكمة الخطيب، اليوم الرابع، 29 أبريل/ نيسان 2020:

مقابلة شهود حول إجراءات لجوء *أنور. ر.*

في اليوم الرابع من جلسات المحاكمة، لم يكن هناك مدّعون بالحق المدني في القاعة 128 في المحكمة الإقليمية في *كوبلنز*، لكن محاميهم والمتّهمين ومحاميهم ومترجمي المدّعى عليهم ونحوعشرة صحفيين وغيرهم من الأطراف المعنية كانت متواجدة، على سبيل المثال الطلاب أوالمحامين الذين كانوا يراقبون المحاكمة. تم الاستماع في ذلك اليوم إلى ثلاث شاهدات حول إجراءات دخول **(أنور. ر)** وإجراءات اللجوء. لكن التركيز كان أقل على أقوالهن وأكثر على وثائق السلطات التي يعمل الشهود معها.

الشاهدة الأولى، موظفة في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) فرع برلين، تم إجراء مقابلة معها حول إجراءات لجوء **(أنور. ر)** وعائلته في العام 2015. تحدّثت الشاهدة حول تلك الإجراءات بسرعة كبيرة، إلى الدرجة التي بالكاد استطاع المترجمون والمحامون السوريون فيها مواكبة الأمر وتسجيل ملاحظاتهم، مما اضطرهم إلى الطلب عدة مرات منها التحدّث ببطء. ففي حالة (أنور. ر) كان الافتراض أن شروط اللجوء قد استوفيت، وتمّ تثبيت التأشيرة "بسماح البقاء له في ألمانيا" على جواز سفره. ولكن لم تكن هناك جلسات استماع من قبل BAMF في العام 2015 ومُنح اللجوء له وفقاً لذلك.

وأخيراً، تم توثيق مسار **(أنور. ر)** للجوء في ألمانيا مع وثائق عرضها القاضي على الشاشة واحدةً تلوالأخرى، مع جهاز عرض علوي في الجزء الأمامي من القاعة: بدءاً من طلب اللجوء والتأشيرات على جواز سفره والطوابع المختلفة، بما في ذلك تأشيرة الدخول إلى *برلين*/ مطار *تيغل*. الوثائق التي تم نسخها عدة مرات، كانت في كثير من الأحيان غير مقروءة لا للزوار في الجزء الخلفي من القاعة ولا للقاضية نفسها، والتي حاولت جاهدة مع هيئة المحكمة فكّ رموز الفقرات الخاصة بتأشيرة **(أنور. ر)**.

الشاهدة الثانية، مستشارة من وزارة الخارجية (AA)، شهدت أولاً حول مدى معرفتها بدور **(أنور. ر)** في معارضة المنفى. وشهدت أنه شارك كجزء من وفد المعارضة في شهر يناير/ كانون الثاني من العام 2014 في مؤتمر جنيف الثاني، وهو مؤتمر السلام الذي رعته الأمم المتحدة حول سوريا. هذا ما أكّد لها في ذلك الوقت دوره في حركة المعارضة.

كما سُئلت المتحدثة عن خلفية دخول **(أنور. ر)** إلى ألمانيا، فذكرت بأن كل معلوماتها آتية من الوثائق الموجودة في الملفات، والتي تحدّث عنها عضو سوري معارض في وزارة الخارجية وقتذاك لصالح دخول **أنور. ر إلى ألمانيا.** هنا أيضاً، تم وضع المستندات ذات الصلة على جهاز العرض العلوي، وعلى سبيل المثال الطلب الذي قدّمه **(أنور. ر)** في وزارة الخارجية مع تفاصيل مهنته: العقيد في إدارة أمن الدولة.

كان لدى هيئة المحكمة والمحامين بضعة أسئلة فقط للشاهدتين، وبالتالي انتهى الجزء الأول من اليوم بعد ساعة ونصف فقط مع استراحة غداء طويلة.

بعد ذلك، شهدت موظفة عاملة في هيئة الأجانب (Ausländerbehörde) (مكتب الدولة للهجرة، برلين).

استمرت جلسة الاستماع الخاصة بها فترة وجيزة، قدّمت خلالها بياناً قصيراً فحسب حول طلب إعادة دخول **(أنور. ر)** من تركيا إلى ألمانيا في شهر مايو/ أيار من العام 2015: ففي ذلك الوقت، صادرت السلطات التركية جواز سفره السوري على أساس أنه مزوّر. من الممكن ألا تكون الاسئلة قد عملت على توضيح كل شيء في النهاية، لكن كان التركيز في استجواب الشاهدات على الوثائق الكثيرة التي توضّح هوية **(أنور. ر)** والتي جمعتها هيئة الأجانب. مرة أخرى، كان لدى القاضية العديد من الصفحات الفردية من الملفات المعروضة على الشاشة لقراءتها، ومرة أخرى تم عرض جواز السفر والتأشيرة للدخول إلى ألمانيا، لكن هذه المرة في نسخة مقروءة.

ستستمر المحاكمة في 18 مايو/ آيار.

محاكمة الخطيب، اليوم الخامس، 18 أيار/ مايو 2020:

بيان/ أقوال المتّهم الرئيسي *(أنور. ر)*

كان هذا هو اليوم الذي ينتظره جميع من يهتم بقضية الخطيب بفارغ الصبر: الناجون من التعذيب، المدّعون بالحق المدني، نشطاء حقوق الإنسان من سوريا وألمانيا وفرنسا، المحامون، والصحفيون من جميع أنحاء العالم. حيث كان محامو المتّهم الرئيسي **(أنور. ر)** قد أعلنوا عن نيتهم قراءة بيان من قبل المسؤول السابق عن التحقيقات في الفرع 251 لإدارة المخابرات العامة الخاضعة للرئيس السوري بشار الأسد.

وقف أوائل الحاضرين أمام مبنى المحكمة منذ الساعة السادسة صباحاً، إلا أنه كان عليهم التحلّي بالصبر حتى ما بعد الساعة الثانية ظهراً بقليل. إذ أن الجلسة ركّزت في البداية على المتّهم الآخر **(إياد. أ)** حيث تم استجواب ثلاثة شهود من موظفي المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين بالتفصيل عن قضية طلب اللجوء المقدم من قبل المتّهم.

بعد الغداء حان الوقت أخيراً: باشر المحامي **مايكل بوكير** تلاوة البيان المكون من 45 صفحة بالتناوب مع زميله **يورك فراتسكي**، ودام الموضوع مدة ساعتين تقريباً حيث تم وصف السيرة المهنية **لـ(أنور. ر)** بالتفصيل: الدراسة والتدريب وترقيته عبر سلم المسؤوليات المختلفة في جهاز المخابرات العامة. ذُكرت كلمة "التعذيب" لأول مرة بعد 50 دقيقة، الأمر الذي جعل المحاضرة أمراً لا يُطاق بالنسبة للمتضررين السوريين الموجودين في قاعة المحكمة، وحتى بالنسبة للكثير من الصحفيين والمعنيين بين الجمهور الذين لم يتبقَ لهم سوى أن يهزّوا رؤوسهم أسفاً.

كان جوهر البيان الذي أدلى به **(أنور. ر)** ما يلي: إنه غير مذنب بأي شيء، بل أن هناك آخرين قاموا بإساءة معاملة السجناء وتعذيبهم، ولم تكن لديه القدرة في معارضة ذلك بشيء، حتى أنه حاول، حسب أقواله، مساعدة بعض السجناء! إذن فقد رفض **(أنور. ر)** جميع التهم المسندة إليه، إضافة إلى بعض الادعاءات المحدّدة من قبل الناجين من التعذيب التي تلاها المدعي العام الاتحادي في بداية المحاكمة. كما وصل الأمر به حدّ إنكار وجود أية أدوات تعذيب أو أساليب للتعذيب في الفرع 251. إلا أن الأدلة المختلفة والعديدة التي جمعها المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية، حسب أقوال المحقق المسؤول والتي عرضها هذا الأخير في اليوم الثاني للمحاكمة، تشير إلى خلاف ذلك تماماً.

حاول **(أنور. ر)** التقليل من دوره وإنكار أية مسؤولية: حسب أقواله فقد مارس **توفيق يونس**، وهو رئيس فرع 251، الضغط عليه أكثر من مرة، كما سحب منه مسؤولياته في أوائل شهر يونيو/ حزيران من العام 2011. ومنذ ذلك الحين لم يمارس **(أنور. ر)** شيئاً عدا القيام بالأعمال المكتبية وإعداد التقارير وإجراء بعض الاستجوابات العامة.

ثم دار الحديث حول السبب الذي دفع المتّهم الرئيسي إلى الانشقاق، توقيته وكيفيته، وأخيراً مغادرته سوريا في العام 2012. وقد قدّم **(أنور. ر)** نفسه باعتباره مؤيداً للمعارضة السورية منذ فترة طويلة، وذكر لهيئة المحكمة عدداً من الأشخاص يمكنهم أن يشهدوا على ذلك.

بعد حوالي 100 دقيقة من تلاوة البيان انتهى اليوم الخامس من محاكمة الخطيب بسرعة كبيرة. لم يوضح بيان **(أنور. ر)** أي شيء، بل كان عبارة عن تفسيرات تفصيلية لكنها في نهاية المطاف لم تشكّل سوى رفضاً عاماً قاطعاً لجميع التهم. كما يناقض البيان بشكل صارخ ما تردّد عن نظام المخابرات السورية منذ عقود. في جميع الأحوال كان صفعة في وجه أولئك الذين يناضلون منذ سنوات، بل عقود، من أجل مقاضاة التعذيب والجرائم الأخرى المرتكبة بحق حقوق الإنسان في المعتقلات السورية مثل الفرع 251.

محاكمة الخطيب، اليوم السادس، 19 أيار/ مايو2020:

معلومات أساسية عن خلفية بلاغ قدمه (أنور. ر) وعن الوضع في سوريا

تم استدعاء شاهدتين للمثول في اليوم السادس من المحاكمة. شهدتا بخصوص بلاغ قدمه **(أنور. ر)** لدى الشرطة في برلين في شهر شباط/ فبراير من العام 2015 عندما شعر بملاحقته وتهديده من قبل المخابرات السورية.

الشاهدة الأولى هي شرطية برتبة نقيب، تذكّرت جزئياً ما حدث قبل خمس سنوات. كان البلاغ إستثنائياً مقارنة بعملها المعتاد. وسردت ضابطة الشرطة كيف حضر **(أنور. ر)** إلى مخفر الشرطة برفقة مترجمة، لأنه لا يتقن الألمانية أو الإنجليزية. وقدم **(أنور. ر)** مع مرافقته وثائق لضابطة الشرطة عُرضت على الجميع في قاعة المحكمة بطريقة واضحة للعيان: عدة صفحات كتبها **(أنور. ر)** باللغة العربية بخط اليد مع ترجمتها إلى اللغة الألمانية.

أفاد **(أنور. ر)** بأنه شعر في ذلك الوقت بمراقبته وملاحقته وتهديده في برلين، وكان يخشى أن تكون المخابرات السورية قد عثرت عليه وتخطّط لخطفه. لذا طلب من الشرطة الألمانية توفير الحماية الشخصية له. وقد وقّع على إفادته باسمه وكذلك برتبته العسكرية في سوريا: "المواطن السوري العقيد (أنور. ر)"، (الأمر الذي أشار إليه خصيصاً ممثل المدعين بالحق المدني والمحامي المتعاون مع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان سيباستيان شارمر). سجلّت الشرطية البلاغ آنذاك، كما قامت بإيصاله إلى مكتب التحقيقات الجنائية التابعة للولاية **(LKA)** الذي كان من المفترض أن يتولى التعامل لاحقاً معه. ولم تتمكن الشاهدة من توضيح ما حصل للبلاغ فيما بعد.

الشاهدة الثانية كانت تلك السيدة التي رافقت **(أنور. ر)** في ذلك اليوم وفق مزاعمه إلى مخفر الشرطة، ولكنها، وهذا ما ذكرته منذ بداية الحديث، لم تتذكر سوى القليل من تفاصيل ذلك اليوم: أنها تعرفت على **(أنور. ر)** بصفتها باحثة في العلوم السياسية والإسلامية، وذلك بعد أن وصل إلى ألمانيا هارباً من سوريا، وأجرت معه عدداً من الحوارات الطويلة على خلفية تخصّصها لغرض توثيق الوضع الراهن في سوريا وتحليله. فقد تم ترشيح **(أنور. ر)** لها بصفته ضابطاً سابقاً رفيع المستوى في جهاز المخابرات السورية، وجهة اتصال للمعارضة السورية في الوقت الحاضر. ورداً على السؤال: ما إذا كانت قد شعرت بشكّ ما نتيجة كونه ضابط مخابرات سابق؟ أجابت بنعم، لكنها كانت تأمل الحصول على معلومات مهمة منه، وبالطبع كانت تدرك أن شخصاً كان يعمل لدى جهاز المخابرات في سوريا سيكون له بالتأكيد احتكاكات بانتهاكات حقوق الإنسان. أما بالنسبة لدوافعه لمغادرة سوريا فلم تستطع إلا التكهن. وعندما شعر **(أنور. ر)** بملاحقته في العام 2015 اتصل بالشاهدة عدة مرات، وطلب منها المساعدة، لذا رافقته في النهاية عندما قدم البلاغ إلى الشرطة.

بصفتها مختصّة بالشؤون السورية، وموظفة سابقة في السفارة الألمانية في العاصمة السورية دمشق، طرح كل من القاضية والمدعي الاتحادي ومحاموالدفاع والمحامون للمدعين بالحق المدني أسئلة على الشاهدة كخبيرة. شكّلت أقوالها تناقضاً صارخاً للعديد من تصريحات **(أنور. ر)**، التي ما زال يذكرها الحاضرون جيداً من اليوم السابق للمحاكمة، حيث أوضحت الشاهدة أن ارتكاب أجهزة المخابرات في سوريا جرائم حقوق الإنسان من المسلمات البديهية. وتحدثت بناءً على ما علمته خلال فترة إقامتها في سوريا عن حالات تعذيب موثقة في فروع المخابرات، وعن أساليب التعذيب: الوضعية المسماة بالكرسي الألماني على سبيل المثال، الضرب على باطن القدمين، والضرب الذي أدى إلى وفاة العديد من الأشخاص. وأكدت الشاهدة على أن جميع أساليب التعذيب هذه كانت منتشرة في سوريا حتى قبل العام 2011.

ثم تقرّر موعد المحاكمة القادم في 27 أيار/ مايو 2020.

محاكمة الخطيب، اليوم السابع، 27 أيار/ مايو 2020:

الاستماع لأقوال (إياد. أ) من قبل المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية

تم الاستماع إلى ثلاثة شهود. أدلوا جميعاً بأقوالهم بناء على شهادة المدّعى عليه **(إياد. أ)** التي قدّمها الى مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية في شهر آب/ أغسطس من العام 2018.

كان السؤال الرئيسي هو ما إذا كان يمكن استخدام شهادة **(إياد. أ)** بشكل مطلق في الإجراءات الحالية، وهي الشهادة التي قدّمها أثناء فحص الشهود في ذلك الوقت. فقد تم استجواب **(إياد. أ)** من قبل المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية كشاهد في الإجراءات الهيكلية السورية، وليس كمشتبه به في التحقيق الأولي. بناءً على ذلك، تم إبلاغ **(إياد. أ)** بحقوقه كشاهد، وليس كمشتبه به، قبل استجوابه. لذا فقد اعترض محامو الدفاع عن **(إياد. أ)** على استخدام الشهادة في الإجراءات الأولية ومرة أخرى بعد افتتاح المحاكمة. لقد تم إلغاء الإجراءات الأولية وحتى مذكرة التوقيف في ذلك الوقت، ولكن بعد ذلك وافقت محكمة العدل الفيدرالية على استغلال الشهادة بشكل جزئي بحيث ظل **(إياد. أ)** رهن الحجز الاحتياطي.

الشاهد الأول، هو مسؤول في مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية **(BKA)**، كان في ذلك الوقت مسؤولاً عن استجواب **(إياد. أ)** وأفاد بأنه، واتباعاً لإجراءات المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين **(BAMF)**، استجوب كشاهد من قبل **BKA** في سياق الإجراءات الهيكلية بشأن سوريا. السؤال هو ما إذا كان **BKA** قد أدرك بالفعل الأهمية الخاصة لفرع 251 ودور المتّهم. شهد مسؤول **BKA** أن **(إياد. أ)** تم إخباره كشاهد بحقوقه والتزاماته، بما في ذلك أنه لم يكن بحاجة إلى تجريم نفسه. الشهود الآخرون الذين استدعوا إلى المحكمة في ذلك اليوم، المترجم وحارس محضر الاستجواب، أكدوا ذلك فيما بعد.

خلال سماع شهادته، صرّح مسؤول **BKA** أولاً عن أن استجواب **(إياد. أ)** كان اعتماداً على الذاكرة، ومن ثم تم تقديم بروتوكول الاستجواب بأكمله قسماً وراء الآخر، وهي عملية طويلة وصعبة لجميع المعنيين. وقد اتضح مدى الوحشية المنهجية التي مارسها جهاز المخابرات السورية بشكل مخيف. على سبيل المثال، أبلغ **(إياد. أ)** وكالة **BKA** في ذلك الوقت عن صرخات السجناء التي كان العسكريون يسمعونها في كافتيريا السجن، أوعن طلقات عشوائية أُطلقت على متظاهرين سلميين.

أما معاناة الناس في سوريا فقد تمّ توضيحها أكثر عندما عُرضت إحدى صور ما يسمى "قيصر" لأول مرة في المحاكمة: جثة رجل قُتل على يد المخابرات السورية، جثّة شبه عارية عانت من الهزال الشديد. قامت أجهزة المخابرات السورية بترقيم الجثث لتتمكن من تعيينها، كما أظهرت البطاقة التي في يد القتيل الرقم 251، رقم تعريف فرع الخطيب. صورة توضّح بشكل جذري عنف وجرائم المخابرات السورية. الصورة التي قدمها **(إياد. أ)** تظهر واحداً من آلاف الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم وتعرضوا للتعذيب والاختفاء في سجون المخابرات السورية مثل فرع الخطيب، وتذكّر بعدد لا يحصى من الأشخاص الذين لا يزالون يعانون هناك.

ستستمر المحاكمة في 28 آيار/ مايو 2020.

محاكمة الخطيب، اليوم الثامن، 28 أيار/ مايو 2020:

أقوال مكتب التحقيقات الجنائية في برلين حول البلاغ الذي قدمه (أنور. ر)

كان هذا اليوم يوماً قصيراً مقارنةً بالأيام السابقة لجلسات المحكمة. موضوع الجلسة هو التحقيق مع **(أنور. ر)** بشأن الشكوى الجنائية التي قدمها في العام 2015 معتمداً في ذلك على قناعته بأن عملاء للمخابرات السورية يلاحقونه في *برلين* (انظر التقرير عن اليوم السادس للمحاكمة).

تم استدعاء ثلاثة شهود: مفتش جنائي برتبة نقيب في مكتب التحقيقات الجنائية التابع لولاية *برلين*، وكان مسؤولاً عن التحقيق بخصوص الشكوى الجنائية. مفتشة جنائية برتبة ملازم أول حضرت جلسة التحقيق. ومترجم قام بالترجمة خلال التحقيق، إلا أن هذا الأخير اعتذر عن حضور جلسة المحكمة هذه بسبب معاناته من المرض.

قبل بدء المحاكمة كان ثمة فعالية أمام مبنى المحكمة قام بها العديد من النشطاء من عدة منظمات منها: حملة سوريا **The Syria Campaign** وعائلات من أجل الحرية وتبني ثورة، وقد أثارت بعض الضجة خصوصاً حين رفع النشطاء لافتة مكتوب عليها: "سوريا الأسد= دولة تعذيب# سوريا ليست آمنة!"، مذكّرين الجميع بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة السورية، كما لفتوا الانتباه في الوقت نفسه إلى عريضة "لا ترحيل إلى سوريا!"، وتدعو هذه العريضة مؤتمر وزراء الداخلية إلى تمديد وقف الترحيل إلى سوريا بسبب التهديدات القائمة هناك. كما وضع الناشطون 40 صورة مؤطرة على الدرجات أمام المحكمة، وهي صور لأشخاص تم تعذيبهم أو قتلهم أو اختطافهم تحت ظل نظام بشار الأسد، أو ما زالوا يقبعون في سجون التعذيب السورية.

ثم أدلى الموظف في مكتب التحقيقات الجنائية التابع لولاية برلين بشهادته في المحكمة. وأفاد ضابط الشرطة بالتفصيل عن التحقيق مع **(أنور. ر)** في 27 فبراير/ شباط من العام 2015، حيث كان المتّهم الرئيسي، حسب أقوال الشرطي، مقتنعاً تمام الاقتناع آنذاك بأن الكشف عنه في ألمانيا تمّ بصفته معاون مخابراتي منشق، وكان خائفاً من اختطافه ومن ثم ترحيله إلى سوريا من قبل المخابرات السورية. وفقاً لمحضر جلسة التحقيق شعر **(أنور. ر)** عدة مرات أن هناك شخص ما يوحي شكله بأنه من أصل سوري يراقبه ويلاحقه. فعلى سبيل المثال حدثت معه واقعة عند طبيب سوري شعر فيها **(أنور. ر)** بالتهديد، وذلك عندما تم التقاط صورة له من أجل وضعها في ملفه الطبي. كما تسببت واقعات أخرى في شعور المتّهم بعدم الأمان، مما دفعه في نهاية المطاف للجوء إلى الشرطة في برلين (انظر التقرير المفصل عن اليوم السادس للمحاكمة).

أما بالنسبة لأفعال المتّهم في سوريا، فلم تفصح قراءة محضر التحقيق عن أية تفاصيل جديدة بشأنها. لكن من الجدير بالذكر أن **(أنور. ر)** نفسه صرّح في ذلك الوقت بأنه كان مسؤولاً عن قسم التحقيقات في الفرع 251، ومن وجهة نظر الموظف في مكتب التحقيقات الجنائية لم يكن هناك أي دليل قاطع يدعم مزاعم **(أنور. ر)** بأنه ملاحق. وافق على هذا التقييم أيضاً جهاز المخابرات الخارجية الاتحادي، بعد أن طلب منه ضابط الشرطة إبداء الرأي. ونتيجة ذلك أوقف المدعي العام إجراءات التحقيق.

أما الشاهدة الثانية التي حضرت التحقيق مع **(أنور. ر)** في ذلك الوقت، بصفتها مفتشة جنائية برتبة ملازم أول، فأكّدت على أن التحقيق جرى بشكل منظّم، كما أكدت على تقييم الشاهد الأول: إن خوف **(أنور. ر)** الأساسي من أن يكون ضحية لإعتداء من قبل المخابرات السورية بدا وكأنه حقيقي، لكنها اعتبرت أن الاحتمال الفعلي لواقعية هذا الخطر كان ضعيفاً.

وستستمر المحاكمة في 29 مايو/ أيار 2020.

محاكمة الخطيب، اليوم التاسع، 29 أيار/ مايو 2020:

حول الاستماع لأقوال (أنور. ر) في مقاطعة بادن-فورتمبيرغ

كان هذا اليوم من محاكمة الخطيب قصيراً نسبياً كاليوم الذي سبقه. كان من المقرر الاستماع إلى شاهدين في هذا اليوم، وذلك حول موضوع استجواب المتّهم **(أنور. ر)** كشاهد في تحقيقات خاصة بقسم حماية الدولة التابع لمكتب التحقيقات الجنائية لولاية بادن-فورتمبيرغ بشأن الجرائم وفقاً للقانون الجنائي الدولي في سوريا. والشاهدان هما مفتش جنائي برتبة نقيب، أجرى هذا الاستجواب، ومترجم ترجم الأقوال آنذاك. إلا أن المترجم تعذر عليه المثول أمام المحكمة نظراً إلى أنه موجود حالياً في الخارج.

أفاد المفتش أنه تم استجواب **(أنور. ر)** كشاهد في 26 أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2017 في مدينة شتوتغارت الألمانية، في إطار تحقيقات بخصوص شبهة ارتكاب جرائم وفقاً للقانون الجنائي الدولي، بعد أن ذكره شاهد آخر كشاهد محتمل. وتحدث المفتش من جانب عما كان يتذكره، ومن جانب آخر قرأ محضر جلسة الاستجواب من ذلك اليوم فقرة تلو الأخرى.

فبالنسبة لأفعال **(أنور. ر)** في سوريا، نتج عن قراءة محضر الاستجواب هذا بعض التفاصيل الجديدة، حيث قدّم لمحة عامة عن المسيرة المهنية للمتهم ومنصبه في المخابرات السورية. إضافة إلى ذلك دار الحديث حول خلفية هروبه من سوريا.

وذكر المفتش النقيب أن **(أنور. ر)** صرّح في ذلك الوقت بأنه شهد جرائم حرب، كنقل قتلى مثلاً إلى الفرع 251. كما أفاد **(أنور. ر)** أثناء هذا الاستجواب أيضاً بأنه تم أخذ ما يصل إلى 750 سجيناً إلى الفرع 251 في يوم واحد. ورداً على سؤال حول كيفية وأسلوب إجراء التحقيقات في سوريا، قال **(أنور. ر)** إن بعض التحقيقات كانت تجري "بأسلوب قاس" لأن البقاء مهذباً كان مستحيلاً نظراً إلى العدد الكبير من التحقيقات. بدا هذا الوصف بمثابة "استهزاء" بالنسبة لبعض الحاضرين في قاعة المحكمة، إذ أن صورة السجين وهو متوفى في الفرع 251، وأثار التعذيب بادية عليه، ظلّت عالقة في ذاكرتهم من اليوم السابق.

لكن ونظراً إلى أن تحقيقات المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية آنذاك ركّزت على أنشطة الفرع 320، التابع للمخابرات السورية في حماة، لم يتم استجواب **(أنور. ر)** بالتفاصيل حول ما وقع في الفرع 251. وشهد المفتش النقيب بأنه أحال المحضر بعد الاستجواب إلى المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية، حيث كان من المفترض أن يحقق هذا الأخير فيما إذا كان هناك داعٍ للاشتباه بكون **(أنور. ر)** قد ارتكب جرائم.

بعد أقل من ساعتين تم تسريح الشاهد الوحيد في ذلك اليوم دون تحليفه، واعترض الدفاع على استخدام أقوال ضابط الشرطة، وسيقدم تبريراً مفصلاً لهذا الطلب خلال باقي المحاكمة.

من المقرر عقد الجلسة القادمة للمحاكمة في يوم 3 يونيو/ حزيران 2020. وتنوي المحكمة خلالها وللمرة الأولى الاستماع إلى أحد المدعين بالحق المدني كشاهد وهو المخرج **فراس فياض**.

محاكمة الخطيب، اليومان 10 و11، 4/3 يونيو/ حزيران 2020:

الاستماع الأول لناجٍ من التعذيب

كان اليوم العاشر والحادي عشر من محاكمة الخطيب مهمّين للغاية، خصوصاً للضحايا والنشطاء السوريين. فلمدة يوم ونصف تم الاستماع إلى أحد الناجين من التعذيب وللمرة الأولى في هذه المحاكمة. وللمرة الأولى كذلك تم التحدّث كثيراً باللغة العربية. جلس **فراس فياض**، وهو مخرج سوري ومدّعي في القضية، مقابل القاضية وهيئة المحكمة، إلى يساره مترجم وإلى يمينه محاميه. كان فياض يتحدث العربية

بصوت مسموع للجميع، ثم ترجم مترجمه إلى الألمانية. أخيراً استطاع العديد من الناشطين السوريين والناجين من التعذيب من الحضور أن يفهموا ما يُقال في قاعة المحكمة.

تحدث **فراس فياض** عن حياته في سوريا، كطالب ومخرج أفلام، ثم عن اللحظة التي غيّرت كل شيء: بداية الاحتجاجات ضد حكومة بشار الأسد في 15 مارس/ آذار من العام 2011. أفاد **فياض** بأنه أخذ كاميرته وحاول توثيق كل ما يستطيع توثيقه، وخاصة المظاهرات، كما علّم الآخرين أن يفعلوا الشيء نفسه. قام بتصوير الأشخاص الذين يتم اعتقالهم بواسطة كاميرته، صوَّر الشرطة وهي تطلق النار على المتظاهرين، وتسيء معاملتهم، تضربهم بالهراوات وتلقي قنابل الغاز المسيّل للدموع على الحشود. كان على يقين من أن الحكومة السورية كانت تستهدفه بسبب عمله.

في أول اعتقال له، اختطف **فياض** من قبل المخابرات الجوية، ورأى أطفالاً صغاراً وجثثاً في القسم الذي أُحضر إليه. في المرة الثانية التي اعتقل فيها، حذّره صديق من أنه مطلوب. أفاد **فياض** بأنه كان يريد الانتقال إلى *دبي* مع ما التقطه من أجل فيلمه، لكن تم القبض عليه في المطار. أولاً، تم نقله إلى إدارة المعلومات، وبعد بضعة أيام تم نقله إلى القسم 251، فرع الخطيب.

وصف **فياض** ما يسمى بحفل الاستقبال، حيث يتعرّض المعتقلون للضرب المبرح من قبل الحراس عند وصولهم. كان عليه خلع ملابسه، ثم نُقل إلى زنزانة جماعية لبضعة أيام، كانت مزدحمة لدرجة أن الناس حاولوا النوم أثناء الوقوف. مراراً وتكراراً، أخبر المحكمة عن الصراخ الرهيب، وخوفه المميت على أشخاص رآهم ولم يكن متأكداً مما إذا كانوا أمواتاً أم على قيد الحياة، وأيضاً على طفل كان موجوداً في الفرع 251. أمضى **فياض** معظم فترة اعتقاله في فرع الخطيب في زنزانة انفرادية. وقد أظهر القاضي رسماً للسجن مع غرف استجواب وزنزانات كان الشاهد قد رسمها أثناء استجواب سابق للشرطة في ألمانيا.

تم استجوابه ثلاث مرات على الأقل في فرع الخطيب. كان معصوب العينين، لكنه استطاع التعرّف جزئياً على محيطه، بما في ذلك الرجل الذي استجوبه. بالعودة إلى زنزانته الجماعية، سمع **فياض** اسم **(أنور. ر)** لأول مرة من سجناء آخرين. في وقت لاحق قال إنه تعرف على **(أنور. ر)** من الصور في وسائل الإعلام، ولكن أيضاً أثناء استجواب الشرطة في برلين.

قال **فياض** في المحكمة إن المدّعى عليه بدا مختلفاً قليلاً عما كان عليه في الماضي، لكنه كان متأكداً بنسبة تتراوح بين 60 إلى 70 في المائة من أنه هو الرجل الذي استجوبه في ذلك الوقت. وذكر أنه ربما يستطيع التعرف عليه من صوته. لكن **(أنور. ر)** ظلّ صامتاً مرة أخرى يوم المحاكمة. و"يمكنه أن يظل صامتاً"، سارع محاميه للتأكيد.

للمرة الأولى لم يكن الشاهد شخصاً يقدّم تقاريراً وقصصاً عن التعذيب في سوريا، بل شخصاً تعرّض لكل هذا التعذيب ونجا منه، وما هو إلا واحد من بين 4000 شخص ورد ذكرهم في لائحة الاتهام بمحاكمة الخطيب.

وصف الشاهد الضرب بالكابلات والعصي حتى خروج الدماء من قدميه وظهره، وكيف تمّ تعليقه من يديه، وكذلك العنف الجنسي. تحدث عن الظروف في الزنازين: القليل من الطعام المتعفن في كثير من الأحيان، ولا يكاد يوجد ماء، والظروف الصحية اللا إنسانية وعدم وجود رعاية طبية. كان خائفاً حتى الموت وشبه متأكد من أنه لن يغادر الخطيب وهوعلى قيد الحياة.

حتى اليوم يشعر **فياض** بآثار ما بعد التعذيب: ألم مستمر في يديه وساقيه، واضطرابات النوم والقلق والاكتئاب. وحتى الآن، خلال شهادته في *كوبلنز*، كان يخشى أن تهدّد الحكومة السورية عائلته. وقال إنه حاول حتى حان وقت المحاكمة هذا نسيان ما حدث له في السجن.

كان من الصعب احتمال كل ما قاله ووصفه **فياض** على الصحفيين وغيرهم من الزوار في المحكمة. الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو الرسالة المهمة التي وجهها للمتهمين الرئيسيين: بأنه كان من الممكن أن يكون مستعداً للمسامحة فيما لو أن **(أنور. ر)** اعتذر واعترف بما تم اقترافه في فرع في الخطيب من عنف تعسّفي وتعذيب. لكن **فياض** يعتقد أن هذا لن يحدث أبداً، خاصة بعد أن أنكر **(أنور. ر)** سابقاً جميع التهم.

انتهت الجلسة ظهر يوم 4 يونيو/ حزيران 2020، وبعد ظهر ذلك اليوم استمرت المحاكمة بجلسة المحامي السوري أنور البني.

محاكمة الخطيب، اليومان 11 و12، 5/4 يونيو/ حزيران 2020:

الاستماع لمحامي حقوق الإنسان السوري أنور البني

يوم 12/11 سماع أقوال أنور البني المحامي السوري المدافع عن حقوق الإنسان.

الاضطهاد و"الاختفاء القسري" والتعذيب من قبل المخابرات السورية: هذه وغيرها من الجرائم التي ارتكبها نظام الرئيس السوري بشار الأسد هي ما يشغل بال **أنور البني** المحامي السوري المدافع عن حقوق الإنسان منذ ما يزيد عن 30 عاماً. لكن لم يكن هذا هوالسبب الوحيد لاستدعائه كشاهد في يومي 11 و12 من محاكمة الخطيب إذ أن **أنور البني** يعرف الفرع 251 من تجربته الخاصة، كما أنه التقى في فرع آخر أيضاً بالمتّهم الرئيسي **(أنور. ر)** شخصياً. عدا ذلك كان في سوريا العام 2012 محامي المخرج والمدعي بالحق المدني **فراس فياض** الذي أدلى بشهادته مباشرة أمام المحكمة (انظر تقرير المحاكمة يومي 11/10).

أنور البني معروف بين السوريين في المنفى، وكذلك بين كل من يهتمّ بالشأن السوري، لذا فإن الإقبال على المقاعد المخصّصة للجمهور والصحافة في المحكمة كان كبيراً في ذلك اليوم. قبل بدء جلسة الاستماع في اليوم الحادي عشر من المحاكمة أصر **البني** على شيء واحد، ألا وهوالمشاركة في اعتصام قصير مع **فراس فياض ووفاء مصطفى**، وهي ناشطة في منظمة "عائلات من أجل الحرية " ووالدها مسجون منذ حوالي 7 سنوات ي سوريا، وذلك وسط 40 صورة شخصية لسوريين اختفوا بفعل أجهزة المخابرات التابعة لنظام الأسد.

وضّح الشاهد **البني** موقفه منذ البداية: إن موضوع محاكمة الخطيب هو أكثر بكثير من مجرد ملاحقة الجرائم التي أُتهم بها كل من **(أنور. ر) و(إياد. أ)** إذ أن عائلة الأسد تبني حكمها منذ عقود على الاعتقال التعسفي والتعذيب من أجل البقاء في السلطة.

تم إلقاء القبض عليه لأول مرة في العام 1978 حيث أُعتقل وعُذّب لمدة أسبوع في الفرع 251 من جهاز المخابرات السورية العامة، أي في الفرع نفسه الذي كان المتّهم **(أنور. ر)** مسؤولاً فيه عن التحقيقات بعد سنوات من ذلك حسب المزاعم.

وأردف **البني** أنه لم يلتق **بـ(أنور. ر)** إلا في العام 2006 عندما كان يعمل منذ ما يقرب من 20 عاماً كمحام يمثّل أعضاء المعارضة وعدداً لا يحصى من منتقدي النظام الآخرين. وفي مساء يوم 17 أيار/ مايو من العام 2006، تم اعتقاله ونقله إلى فرع 285 أولاً حيث كان **(أنور. ر)** يعمل آنذاك. ووصف المحامي أن حوالي 50 رجلاً حشروا في مساحة 20 متراً مربعاً تقريباً. وفي الليل كان يسمع صرخات رهيبة من زنازين أخرى وممرات السجن، وكان هذا بالنسبة إليه برهاناً قاطعاً على التعذيب.

بعد حوالي الخمس سنوات أُطلق سراح **البني** من الحجز (في سجن *عدرا*). وفي ذلك الوقت، أكد الشاهد، كثّفت حكومة الأسد القمع والتعذيب للمنتقدين المحتملين كرد على الاحتجاجات السلمية: "قبل العام 2011 حاول عملاء *الأسد* الحصول على معلومات تحت التعذيب، أما منذ العام 2011 فكان الهدف هو الانتقام. تم تعذيب من طالبوا بالحرية، حتى الموت في بعض الأحيان".

بناءً على ما عرفه من العديد من موكليه، الذين أُحتجزوا في الفرع 251 اعتباراً من العام 2011، استطاع **البني** الحديث عن الكثير من التفاصيل أمام المحكمة، قال إنهم تعرضوا للتعذيب القاسي قبل نقلهم إلى الفرع 285 من أجل مواصلة التحقيق معهم. وذكر بأنه رأى أشخاصاً يشبهون الأشباح بعد إطلاق سراحهم.

بعد كل هذه الوصوف سألت القاضية الشاهد عن صور جثث آلاف السجناء التي هرّبها "قيصر" من سوريا، وهو معاون سابق في الشرطة العسكرية السورية، وسلّمها إلى السلطات القضائية الألمانية. فشرح **البني** في هذا الصدد نظام ترقيم الجثث الذي يدلّ على معلومات عن الاعتقال والوفاة في مختلف فروع أجهزة المخابرات السورية.

دار الحديث في يوم 11 من محاكمة الخطيب أيضاً، وكما كان متوقعاً، حول تاريخ ومكان وكيفية مصادفة الشاهد **أنور البني** للمتهم الرئيسي **(أنور. ر)**، فأفاد **البني** بأنها حصلت في خريف أو شتاء العام 2014/ 2015 وذلك أولاً في مركز لإيواء اللاجئين في مارينفيلدي في برلين، وفيما بعد صادفا بعضهما في أحد متاجر أدوات البناء في برلين.

أما في اليوم التالي (اليوم الثاني عشر) فركزت جلسة الاستماع على معرفة **البني** بأجهزة الأمن السورية بشكل عام، وخاصة بالفرع 251، المناصب والمسؤوليات داخل أجهزة المخابرات، ودور فئات من الشعب بعينها ودور بعض الأشخاص في هذا النظام، والظروف الجغرافية والمكانية وكذلك أساليب التعذيب المحدّدة بما في ذلك استخدام العنف الجنسي وعواقبه على المدى الطويل. ورجّع الشاهد أقواله مراراً إلى أوصاف موكليه العديدين، وبحثه في شأن القضايا التي دافع فيها عن الناجين من التعذيب أو أقاربهم.

جاءت الأقوال أثناء جلسة استماع **البني** بتناقض صارخ مع العديد من التصريحات التي أدلى بها **(أنور. ر)** (انظر التقرير عن اليوم الخامس من المحاكمة) حيث كان بإمكان "السوريون من الطائفة السنية" **(و(أنور. ر)** منهم) التسلق إلى مناصب قيادية في جهاز المخابرات أيضاً، وكان بعضهم معروفاً بمعاملته الوحشية للسجناء. أما بالنسبة للمزاعم بأن فرع **الأربعين** بقيادة **حافظ مخلوف** قد استولى على الفرع 251 خلال العام 2011 فقد اعتبر الشاهد هذا الاحتمال مستبعاً.

ومن المزمع عقد الجلسة القادمة في يوم 24 يونيو/ حزيران 2020.

محاكمة الخطيب، يوم 13 و14، 25/24 يونيو/ حزيران 2020:

شاهد من الداخل، من الفرع 295، يدلي بشهادته

في الغرفة 128 لمحكمة **كوبلنز**، التقط مصور بعض الصور الأخيرة للمتهمين **(أنور. ر) و(إياد. أ)** قبل بدء اليوم 13 من محاكمة الخطيب.

كان المخطط لهذا اليوم ولأول مرة الاستماع إلى موظف سابق في جهاز المخابرات العامة في سوريا، وكذلك استجواب عضوين من الشرطة الجنائية الاتحادية. لكن سرعان ما فهم الحاضرون في المحكمة أن هذا اليوم لن يكون كما هو مفترض.

رافق أحد عناصر الأمن الشاهد إلى غرفة المحكمة: أكتاف رفيعة وسترة جلدية داكنة وقناع يغطي فمه وأنفه: بدا خجولاً، وربما حتى خائفاً. حتى أولئك الذين في مقاعد الزوار رأوا بوضوح: إنه لا يحب أن يكون هنا.

في العام 2015 فرّ الشاب السوري إلى ألمانيا. في سوريا، درس الإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر وعمل في الفرع 295 التابع لإدارة المخابرات العامة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2010. تم توظيفه في مكتب البريد المركزي، ويفترض أنه تمكّن من الوصول إلى ملفات الفرع، إلى معلومات عن المقابر الجماعية والقوائم التي أرسلتها مستشفيات تشرين أو المزة أو حاميش إلى إدارة الفرع. تحكي هذه القوائم عن الجثث التي سيتم نقلها من فروع المخابرات والمستشفيات إلى مقابر دمشق الجماعية وعدد هذه الجثث. وقد أدرجوا أسماء المستشفيات وأرقام الفروع والتاريخ والأرقام المخصّصة لكل واحد من القتلى. قال الشاهد إنه من المعروف بشكل عام أن هؤلاء الأشخاص ما كانوا ليقضوا لأسباب طبيعية بل قتلوا على أيدي الأجهزة السرية.

بالفعل عندما بدأ القاضي في استجواب الشاهد كان هناك ارتباك كبير: هل أن ذاك الشاب السوري لم يفهم الأسئلة بشكل صحيح؟ أم كانت الترجمة ناقصة؟ في كثير من الأحيان لم يجب الشاهد على الأسئلة إطلاقاً، تجنبها وكرّر نفسه. بدأ ينفذ صبر القاضية وكذلك صبر الآخرين. لماذا تتناقض شهادة الشاهد مع المعلومات التي أعطاها للشرطة في الأشهر السابقة؟ لماذا يرفض الآن أن يقول أي شيء محدّد عن القبور الجماعية؟ وادعى الشاهد بأنه لم يعد يتذكر المزيد.

في فحص الشرطة في صيف العام 2019، قال الشاهد إنه رأى المدّعى عليه **(إياد. أ)**، والذي كان يعرفه قبل ذلك التاريخ، ووحدته بالقرب من المقابر الجماعية. لكن المحكمة لم تتمكن من الحصول على مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع. كما أعلن الشاهد أنه التقى **(إياد. أ)** مرة واحدة من قبل، وهو ما يتعارض مرة أخرى مع استجواب الشرطة السابق.

غضبت القاضية، وتغيّر المناخ في قاعة المحكمة بشكل ملحوظ. سألت إذا كان الشاهد خائفاً؟ هل لهذا علاقة بحقيقة أن عائلته التي تعيش في تركيا اليوم قد تعرّضت للتهديد هناك؟ ربما حتى من قبل عائلة المدّعى عليه **(إياد. أ)**؟

قبل الاستراحة بوقت قصير، تدخل النائب العام قائلاً: هل فهم الشاهد بأنه كان على وشك الإدلاء بشهادة زور؟ وأن الدولة الألمانية حاولت معالجة الظلم في سوريا، وأنه يقع عليه التزام بمساعدة المانيا في هذا الأمر؟

بعد الاستراحة، صمت موتّر: هل سيتذكر الشاهد أكثر الآن؟

لا يزال لديه فجوات كبيرة بالذاكرة. على صور الأقمار الصناعية حدّد الشاهد بوضوح مباني الأفرع الأمنية، ومعسكرات تدريب المخابرات، وما يسمى مقبرة الشهداء في*دمشق*. لكن عندما طرح المدّعي العام أسئلته، تهرب منها الشاهد وناقض نفسه، حتى عندما قاطعه المدعي العام وقال: "هذا يكفي... ستجيب على هذا السؤال الآن".

كل ما خرج من الشاهد: بعض المعلومات العامة عن أجهزة المخابرات وعن قوائم القتلى. ويبقى السؤال: هل كان الشاب خائفاً جداً من **(إياد. أ)** وأسرته لدرجة أنه لم يجرؤ على الشهادة ضد المتّهم في المحكمة؟

في اليوم التالي، تم سماع ضابطي الشرطة الجنائية الاتحادية اللذين استجوبا الشاهد أثناء تحقيقات الشرطة. ذكر الاثنان أنهما أبلغا الشاهد بحقوقه كالمعتاد، ولم يكن لديهما انطباع بأن هناك أي مشاكل مع المترجمين. قال المحقق الأول إن الشاهد لم يبد خائفاً أو غير آمن بأي شكل من الأشكال. ثم قال المسؤولان

إن الشاهد قدّم معلومات مفصلة وذات مصداقية، على سبيل المثال حول القبور الجماعية، وهي معلومات تطابق نتائج تحقيق الشرطة.

لم يتمكن محامو الدفاع ومحامو المدعين المشتركين من الحصول إلا على بعض التفاصيل المهمة جزئياً من الشاهد. ورداً على سؤال محامي المدعي المشترك، رسم الشاهد مخططاً لقوائم الموتى: الاسم، رقم المستشفى، تاريخ الوفاة وتاريخ تسليم الجثث، وبالتالي فإن الشاهد الآتي من داخل الفرع يجعل عمل المخابرات السورية حاضراً بشكل مخيف في محكمة **كوبلنز**.

ستستمر المحاكمة يوم الأربعاء 1 تموز/ يوليو 2020.

محاكمة الخطيب، اليوم 15، 1 يوليو/ تموز 2020:

استجواب أحد الناجين من التعذيب وفعالية فنية أمام المحكمة

لا يمكن إسكاتهم: هذا الموقف يجمع بين الناشطين السوريين، الذين يحتجون أمام مبنى المحكمة في **كوبلنز**، وبين الناجي من التعذيب الذي شهد في قاعة المحكمة في اليوم الخامس عشر من محاكمة الخطيب.

أمام مبنى المحكمة: "MUTE" أو"صامت" عنوان العمل الفني **لخالد بركة**، وهو فنان مختصّ في الفن المفاهيمي وناشط ثقافي من الجولان (سوريا). وقد ثبّت على جانبي مدخل المحكمة: 50 تمثالاً يرتدون ملابس لناشطين سوريين مقيمين في المنفى "يتظاهرون" بشكل سلمي ضد القمع والعنف والجرائم المرتكبة من قبل نظام الرئيس السوري بشار الأسد. تمّ دعم العمل الفني هذا من قبل منظمات: تبني ثورة، وعائلات من أجل الحرية، والحملة السورية، وكذلك من قبل المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان.

"إن الفن والعمل القانوني يكمّلان بعضهما البعض. فالهدف المشترك هو عملية مجتمعية تعالج التعذيب وجرائم أخرى بشكل شامل"، هذا ما يشرحه **أندرياس شولير**، مدير القسم الخاص بـ"الجرائم الدولية والمسؤولية القانونية"، حول السبب وراء دعم المركز للعمل الفني.

أما في الداخل، في القاعة 128، فتبيّن نجاح هذا المنهاج: القاضي الرئيس وبعض القضاة المستشارين وممثلو النيابة العامة الاتحادية ومحامو المدعين بالحق المدني والمدافعون عن **(أنور. ر) و(إياد. أ)** وكذلك جميع الحاضرين من الجمهور تقريباً يقفون عند النوافذ، وينظرون إلى "المتظاهرين الصامتين". حتى الناجي من التعذيب المدعواليوم للمثول أمام المحكمة سيتفرج على العمل الفني وفقاً لأقواله.

الرجل البالغ من العمر 30 عاماً، والذي كان سابقاً صاحب فندق ومقاول بناء من بلدة السيدة زينب (10 كم جنوب دمشق) ويعمل الآن في التسقيف في ولاية *ساكسونيا*، يمثل أمام المحكمة دون محام كمساعد قانوني. وعندما تطلب القاضية منه بعد إتمام الإجراءات الشكلية الأولية أن يسرد قليلاً، يبدأ بالارتجاف بشكل واضح للأعين، لكنه يتمالك نفسه بسرعة ويبدأ بالحديث عن الوضع في المنطقة التي ينحدر منها، وذلك اعتباراً من العام 2011 وعن التصعيد في استخدام العنف من قبل نظام الأسد والجيش السوري الحر والميليشيات الأجنبية، وعن العدد الكبير من النازحين، وكان بينهم الكثير من النساء والأطفال، ومعظمهم من الطائفة السنّية مثل الشاهد. أما إيواء النازحين فهو ما سبب له المشاكل، حسب أقواله.

حسبما أفاد الشاهد تم إلقاء القبض عليه في شهر تموز/ يوليو من العام 2012. في البداية كان معتقلاً في أحد مراكز الإحتجاز التابعة للمخابرات في السيدة زينب، حيث قام بعض أفراد الميليشيات بتعذيبه بوحشية

لمدة خمسة أيام. من ثم تم نقله إلى فرع الخطيب، أي الفرع 251 للمخابرات العامة الذي تركز عليه هذه المحاكمة.

ويصف الشاهد الوضع في فرع الخطيب بكلمات وصور مؤثرة، حيث يقول إنه على القاضية أن تتخيل الزنازين الجماعية مثل ناقلات الخنازير، أو مثل وعاء مليء بالمعكرونة المغلية: مئات من الأشخاص العراة والمُعذبين مكدسون ومحشورون في مكان ضيق للغاية، وقد تعالت الصرخات من الزنازين الأخرى، بينما تناثر المصابون وجثث الموتى في الممرات. لقد عاش وجرّب ذلك بنفسه، أو شهده بأم عينيه، أو سمعه من سجناء آخرين. وبفضل السجناء الآخرين فهم أيضاً أنه موقوف في فرع الخطيب.

تم التحقيق معه عدة مرات وتعرض خاصةً للضرب. لكن لم يتضح تماماً من خلال أقوال الشاهد من حقّق معه بالضبط أو من أساء معاملته في أي وقت وفي أي مكان، ولم يذكر المتّهم الرئيسي **(أنور. ر)** إلا على هامش حديثه ولم يتحدث أبداً عن **(إياد. أ).** حاول القضاة والمستشارون أكثر من مرة توضيح بعض التناقضات مع التصريحات التي أدلى بها الرجل أمام الشرطة في ساكسونيا في العام 2019. وعلى الرغم من ذلك تبقت بعض الأمور غير الواضحة. لكن ما عبّر عنه الشاهد بكل وضوح هو أنه ما زال يعاني كثيراً من تبعات الاعتقال والتعذيب، ولا يريد أن يبقى صامتاً حتى تتم محاسبة المسؤولين.

وستُستأنف المحاكمة في يوم 2 تموز/يوليو.

محاكمة الخطيب، اليومين 16 و17، 2،3 يوليو/ تموز 2020:

سجّان يقدّم شهادة تفصيلية ومقنعة

في 2 تموز/يوليو وعلى بعد خطوات قليلة من صفوف الزوار والموظفين الإداريين والصحفيين الداخلة للمحكمة في اليوم 16 من محاكمة الخطيب وُضعت مائة واثنتين وعشرين صورة لسوريين مختفين. فُرشت صور الرجال والنساء والأطفال مسطحةً على الأرض، وتمّ تزيينها بزهور بيضاء لإحياء الذكرى. نظّمت هذا المعرض منظمة "عائلات من أجل الحرية "، وهي حركة لعائلات سورية تنشط ضد الاعتقال والاختفاء غير القانونيين بقيادة نساء. أما بعد الدخول إلى قاعة المحكمة فكان لا يزال بإمكان الزائرين رؤية أعمال الفنان المفاهيمي والناشط **خالد بركة** الذي كان قد نظم معرضاً في اليوم السابق (انظر تقرير المحاكمة لليوم 15). وقد تم جمع خمسين تمثالاً لبّسها الفنان ملابس لسوريين مقيمين في المنفى بشكل يوحي أنها تشارك في مظاهرة صامتة. كان المعرض صدى للغضب والفزع بخصوص الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري في سوريا، ورُفعت قبضات التماثيل احتجاجاً على الجرائم ذاتها التي أُتهم بها المتّهمون الجالسون في قاعة المحكمة.

ركز اليوم السادس عشر والسابع عشر للمحاكمة على شهادة أحد الشهود الرئيسيين وهوالسيد **إ.** فكانت شهادته مفصلة ومقنعة وأدلى بها بثقة تامة. كان يعمل كحارس في الفرع 251 منذ العام 2011 ولغاية صيف العام 2012. وقد شهد السيد **إ.** أن **(أنور. ر)** (والذي تعرّف إليه في قاعة المحكمة) كان حاضراً في الفرع 251 حتى توقيت مغادرة الشاهد لمنصبه. شرح الشاهد لهيئة المحكمة كل التفاصيل الصغيرة والكبيرة لرسم رسمه للفرع 251. وبينما كان يصف خارطة الموقع ركّزت أسئلة القضاة والمدعين العامين مرة تلو الأخرى على نقطة حاسمة بعينها: مكان وجود زنازين الاحتجاز نسبةً لمكاتب **(أنور. ر)** وزملائه. وكان السبب وراء ذلك واضحاً، إذ أنهم حاولوا من خلال ذلك إثبات معرفة **(أنور. ر)** بالتعذيب وسوء المعاملة التي تلقاها المعتقلون في الفرع 251. ووصف السيد **إ.** كيف شهد من نقطة حراسته خارج مباني الفرع سوء المعاملة والاحتجاز اللاحق لمئات من الأشخاص الذين وصلوا إلى الفرع، حيث تم إدخالهم إلى غرف التحقيق أو

إلى الاحتجاز. كما وصف صرخات الألم التي كان يسمعها آتية من قبو الفرع أثناء تعرضهم للضرب وهم ينشجون أنهم "لم يفعلوا شيئاً".

أظهر رسم الشاهد قرب مكتب **(أنور. ر)** من مواقع التعذيب، بينما أصر الأخير في تصريحاته المسجلة على عدم معرفته به. فحسب رأي الكثير من المتفرجين زادت شهادة الشاهد في تآكل مصداقية أقوال **(أنور. ر)** أمام المحكمة (انظر تقرير المحاكمة لليوم الخامس).

كما تمّ الاستماع إلى شهادات من ضابط الشرطة وموظف لدى سلطات الهجرة، وقد كانا مسؤولين عن المقابلات الأولية مع السيد إ في 3 يوليو، يوم 17 من المحاكمة. كانت شهاداتهم تتماشى مع ما قاله السيد **إ.** ودعّمت الانطباع بأن ذكريات السيد **إ.** وأقواله أثناء المحاكمة كانت متّسقة مع شهادته السابقة.

قبيل نهاية الجلسة تقدم محامي أحد المدعين بالحق المدني بطلب للاستماع إلى شاهد إضافي. فهذا الشاهد المقيم حالياً في تركيا هو إمام معروف تم احتجازه في الفرع 251 وتعرّض هناك للتعذيب في العام 2011.

ووصف المحامي في طلبه أن هذا الشاهد لاحظ أثناء الإفراج عنه كيف تم توبيخ **(أنور. ر)** من قبل الضابط المشرف عليه بسبب قراره اعتقال وتعذيب شخصية دينية معروفة. في وقت لاحق بعد أن هرب كل من **(أنور. ر)** والشاهد من سوريا اتصل **(أنور. ر)** بالشاهد ليقول له إنه يشعر بالأسف "على كل ما حدث"، وأنهما "كلاهما في نفس الجانب الآن". كان من شأن الاستماع إلى أقوال هذا الشاهد، أن يزيد من إثبات معرفة وسلطة **(أنور. ر)** لاعتقال وسوء معاملة وتعذيب أولئك الذين عانوا وتعذبوا في الفرع 251، الأمر الذي تحتاجه السلطات الألمانية من أجل تحقيقه إلى دعم دبلوماسي أو تقني.

ستستمر المحاكمة في 6 يوليو 2020.

محاكمة الخطيب، اليوم 18، 6 يوليو/ تموز 2020:

شهادة ابن خال *إياد أ*.

في اليوم الثامن عشر من محاكمة الخطيب كان هناك عدد أقل بكثير من المتفرجين حاضرين مقارنة بالعدد الذي كان في بداية المحاكمة، لكن حوالي عشرة أشخاص، وهم نشطاء سوريون وألمان وصحفيون وأطراف معنية أخرى، عملوا على مراقبة المحاكمة. هذا ما كان في كل يوم منذ بدء المحاكمة في 23 أبريل: لم تكن المنصة فارغة في أي يوم، بل حضر دائماً من قام بتوثيق المحاكمة وتغطيتها. كما انتقل المدافعون والمتّهمان في هذا اليوم إلى مقاعد جديدة، وذلك بناءً على طلب المدافعين من أجل رؤية الشهود في القاعة بشكل أفضل، حيث كانت اللوحات من الزجاج الشبكي لا تزال موضوعة بين المقاعد بسبب وباء كوفيد-19.

قبل البدء باستجواب الشاهد حذرت القاضية الرئيسة صحفياً كان موجوداً بين الجمهور، والتقط صوراً في قاعة المحكمة دون إذن، وأشارت مرة أخرى إلى أن التصوير والتسجيلات الصوتية محظورة في المحاكمات في ألمانيا، وفي المستقبل ستقوم بمعاقبة انتهاكات من هذا النوع بفرض غرامات مالية.

كان الشاهد الوحيد الذي تمّ استدعاؤه في ذلك اليوم هو ابن خال المتّهم **(إياد. أ)**: السيد **أ.** وهو أيضاً مقيم في ألمانيا. أفاد الشاهد بأنه كان مهتماً بالسياسة منذ زمن بعيد، وعندما انطلقت الانتفاضة في آذار/ مارس من العام 2011 شارك في المظاهرات وحاول كذلك تنظيم اجتماعات بنفسه.

حسب أقوال الشاهد تم اعتقاله بعد مظاهرة فاشلة في أبريل/ نيسان من العام 2011 في مقهى إنترنت أثناء الكتابة عن الاجتماع في الإنترنت. ويبدو أن قوات الأمن لاحقته إلى هناك. وطبقاً لتصريحاته تم اعتقاله ومن ثم أخذه إلى فرع فلسطين. قال إن فروع المخابرات كانت معروفة بأنها "مجازر مخصّصة لذبح الأشخاص"، ولذا بدا له من المدهش جداً أن الشخص الذي حقّق معه أكد له أنه يريد التحدث معه فقط! وأفاد **أ.** بأنه تعرّض للإهانة ولكنه لم يتعرض للضرب على الإطلاق، على عكس المعتقلين الآخرين الذين رآهم في أروقة الفرع: كانوا يجلسون على الأرض وأيديهم مربوطة خلف الرأس مواجهين للحائط، وهكذا تم ضربهم وإذلالهم كلما مر بهم موظفوالفرع. وفسر أ. أنه تم إطلاق سراحه من الفرع بعد 10 ساعات من الاحتجاز، مع التنبيه السخيف بأنه يستطيع الاتصال بالفرع في أي وقت إذا كانت هناك مشاكل ليطلب المساعدة، أوحتى مشاركة المعلومات مع موظفي القسم. ورداً على سؤال أجاب الشاهد أنه لم يقبل هذا العرض أبداً، وليس لديه أي تفسير عن سبب التعامل الإستثنائي هذا معه هو بالذات. وعلى الرغم من النهاية السعيدة لإعتقاله إلا أنه، على حدّ قوله، لم يغادر منزله لمدة أسابيع بسبب الخوف.

ومع ذلك لم تكن هناك إشكالية بالنسبة له، هو الذي تم اعتقاله وشاهد السلوك الوحشي لقوات الأمن أثناء المظاهرات، إزاء كون ابن خاله يعمل في جهاز أمن الدولة. إذ أن **إياد. أ** أفصح مراراً عن دعمه للانتفاضة، وقام بتسريب معلومات كلما اكتشف أن هناك نية في القبض على بعض المعارف، وتحدّث باستنكار عن زملائه المتوحشين. هذه الأقوال لم تثر استغراب الجمهور فحسب بل أيضاً استغراب القاضي المستشار الذي ظل يسأل الشاهد مراراً عما إذا كان من الصعب عليه كشخص ينتقد النظام أن يكون له ابن خال يعمل في خدمة الحكومة، وكيف يمكن المطابقة بين أقوال **(إياد. أ)** عن كونه يدعم الإنتفاضة وعمله المحدّد في جهاز أمن الدولة. كما سأله إذا لم يكن هو كمعارض قد قلق يوماً إزاء عمل ابن خاله. رد الشاهد على كل هذه الأسئلة بالنفي.

بحسب أ فهو لم يعرف بالضبط ما كان يفعله المتّهم لدى جهاز أمن الدولة. تطوع ابن خاله للعمل في الأمن حيث توظف في البداية كمدرس رياضة ثم في قسم الشؤون الدينية. أما بالنسبة لأنشطته هناك فلم يتبادل الإثنان الحديث عن ذلك. ولا يمكنه أن يحدد ما إذا كان **(إياد. أ)** قد عمل في أي وقت في الفرع أربعين، إلا أن المتّهم كان يتحدث كثيراً عن السلوك الوحشي **لحافظ مخلوف** تجاه مساعديه، وكان **مخلوف** يترأس آنذاك الفرع أربعين.

نبهت القاضية الرئيسة والهيئة الشاهد مرة تلو الأخرى أن عليه قول الحقيقة، وأنه أفاد لدى الشرطة في خريف العام 2019 بمعلومات أكثر تفصيلاً عن **(إياد. أ)**، بما في ذلك أنشطته المحدّدة والوقت الذي قضاه في الفرع أربعين. وعلى الرغم من أن أجزاءً من تلك التصريحات عُرضت على الشاهد فقد تمسك بقوله أن **(إياد. أ)** لم يخبره أبداً عمّا كان يفعله بالضبط. لذلك فهو ليس قادراً على الحديث عن أي شيء بالنسبة للاتهام بأن **(إياد. أ)** ساعد في نقل أشخاص إلى الفرع 251.

وستستمر المحاكمة بعد فترة انقطاع في يوم 29 تموز/ يوليو 2020.

محاكمة الخطيب، اليوم 19، 29 يوليو/ تموز 2020:

شهادة لأحد الناجين

كان الجو العام السائد في القاعة لطيفاً عندما حضر المشاركون في المحاكمة واحد تلو الآخرإلى القاعة 128 في المحكمة الإقليمية العليا في مدينة **كوبلنز** الألمانية، إذ أنهم رحبوا ببعضهم البعض بودية بعد

استراحة دامت ثلاثة أسابيع، وقد وقف البعض منهم وهم يتبادلون بضع كلمات. بعد دخول القاضيات الثلاث والقاضيين الإثنين سجلت رئيسة الهيئة بكلمات خفيفة حضور جميع الأطراف في المحاكمة.

لكن المزاج تغيّر بسرعة عندما دخل الشاهد الوحيد الذي تم استدعاءه لهذا اليوم إلى القاعة، وهو رجل طويل القامة دخل متردداً من باب جانبي. بعد أن ذكر بياناته الشخصية للقاضية الرئيسة باشر بالحديث:

في العام 2012 اعتقلته إحدى الميليشيات الموالية للنظام في دمشق وهو في طريقه إلى مكان عمله، وكان عمره آنذاك إثنين وعشرين عاماً. وما ورّط الشاهد في تلك الورطة هو أن السلطات سجّلت بالخطأ في هويته أنه من حلب بينما كان يعيش ويعمل في *دمشق* منذ زمن طويل. هكذا اصطحبته الميليشيا ومعه عدة أشخاص آخرين. وعندما دفعوه إلى داخل زنزانة لم يسقط على الأرض كما كان متوقعاً، بل كانت الزنزانة مزدحمة لدرجة أنه سقط على أشخاص آخرين. أصبح أعضاء الميليشيا يرشّون البنزين عليه وعلى السجناء الأخرين، وسمعهم يتناقشون ما إذا كان أحدهم سيشعل سيجارة ويلقيها على السجناء الآن. في تلك اللحظة ظنّ الشاهد للمرة الأولى بأنه سيموت.

لكن بدلاً من ذلك تم اقتيادهم إلى فرع الخطيب تحت الضرب. وهناك تم جرهم إلى زنزانة مزدحمة مرة أخرى. عندما طلبت القاضية الرئيسة منه تفاصيل عن الإقامة في الزنزانة، وقف الشاهد وعرض أمام منصة القضاة بشكل واضح كيف أن السجناء، وهم عدة مئات من الأشخاص مكدسين في زنزانة واحدة، لم يستطيعوا الجلوس إلا بشكل أشبه بالقرفصاء، وجلس بعضهم في حضن سجناء آخرين. بمجرد أن يقف شخص ما فلن يتمكن من الجلوس مرة أخرى فسيكون شخص آخر قد احتل مكانه على الفور. تحوّل الجو في قاعة المحكمة وأصبح يميل إلى المرح إلى حد ما عندما تحدّث الشاهد عن أن السجناء في لحظة ما أصبحوا على وشك البكاء عندما تم إدخال رجل ضخم جداً إلى الزنزانة، إذ أن المكان كان ضيقاً أصلاً بما فيه الكفاية. لكن لم تدم لحظة المرح هذه نظراً إلى فظاعة الحديث عن الأمراض الجلدية والرائحة الكريهة والإساءات والإذلالات المستمرة والطعام القليل السيء. لم يستطع الشاهد إلا التخمين بالنسبة لمدة سجنه هناك، بسبب عدم دخول ضوء النهار إلى الزنزانة. لكنه توقّع أنها كانت بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، وخلال تلك الفترة أُقتيد عدة مرات إلى غرفة التحقيق، وكان عليه أن يجيب على الكثير من الأسئلة هناك تحت ظل سوء المعاملة.

بعد أن انتهى الشاهد من حديثه طرح عليه جميع المشاركين في المحاكمة أسئلة حول تفاصيل سوء المعاملة وموضوع التحقيقات. وعندما ودّعت القاضية الرئيسة الشاهد "مع الشكر الجزيل" لم يتبق أي شيء من الجو اللطيف الذي ساد في البداية، حيث توضّح للجميع في القاعة مدى تعسّف النظام، فالشاهد تعرّض لسوء معاملة شديدة لمدة عدة أسابيع لمجرد ذكر مدينة غير صحيحة في بطاقة الهوية. وأكد مراراً على هذا التعسف، حيث قال إن ما يعذبه حتى اليوم هو السؤال عن السبب: لماذا كان عليه وعلى السجناء الآخرين تجربة كل ذلك؟ كان الشاهد في طريقه إلى العمل، بينما باع سجين آخر الخضار في المكان الخطأ فحسب. على أية حال فقد تركت الفترة التي قضاها في فرع الخطيب أثراً كبيراً عليه، حتى كانت الجملة الأولى التي قالها الشاهد لأسرته بعد إطلاق سراحه في حالة رهيبة: "يا الله لا تجعلني أبقى في هذا البلد". وقد غادر سوريا بالفعل في العام 2013.

محاكمة الخطيب يوم 20، 30 يوليو/ تموز 2020:

شهادة لأحد الناجين

كان يوماً متقلباً في المحكمة، بدأ بانتظار قصير لأن أحد المتّهمين تأخر قليلاً. واستغل الحاضرون الوقت لتبادل وجهات النظر أو استمتعوا ببساطة بأشعة الشمس التي كانت تطل من خلال النوافذ المؤمنة. بمجرد وصول جميع المشاركين نادت القاضية الرئيسة على الشاهد الوحيد المستدعى لهذه الجلسة كي يدخل إلى القاعة. كانت الكثير من تفاصيل شهادته تشبه شهادة اليوم السابق: مرة أخرى تم القبض على الشاهد لأن اسم مدينة مشبوهة ذُكرت في بطاقة الهوية كمنشأ. ومرة أخرى زجّ به في زنزانة مكتظة بالكامل. شرح الشاهد كيف خصّص السجناء لبعضهم مناطق صغيرة محدّدة يسمح لهم باحتلالها، وكيف لم ينجح البعض في الحصول على مكان خاص به ووقفوا حتى فرغ مكان ما، وكيف فقد كل من قام مكانه المخصص للجلوس. وإذا كان على سجناء مغادرة الزنزانة فلم يتمكنوا من الخروج إلا بالدعس على سجناء آخرين، لم تجد أقدامهم ولا مساحة حرة على الأرض، ولم يعد يرى الشاهد ضوء النهار والهواء النقي ولم يشعر بهما إلا عندما أُقتيد للتحقيق.

أثناء الحديث عن كل ذلك أُضطر الشاهد، الذي كان يتكلم عدا ذلك بتركيز كبير وواقعية عالية، إلى الضحك: لأنه لم يستطع النوم في الزنزانة أبداً، وفي اللحظة التي شعر فيها ببعض الضوء والهواء النقي شعر بكل بساطة برغبة في النوم. لكن عبثية اللحظة لم تنجح في إخفاء جدية الوضع، إذ أن الشاهد سرعان ما بدأ يتحدث عن سوء المعاملة وفصَّل عن أشياء كثيرة حصلت أثناء احتجازه، لدرجة أنه عجز عن روي كل شيء: القليل من الطعام السيء والإساءة الشديدة والتهديدات. ذات مرة كان التعذيب شديداً لدرجة أنه كسر قيوده، في ذلك الوقت صار يتمنى الموت.

بعد استراحة غداء قصيرة استمر الاستجواب. تحدث الشاهد عن فترة ما بعد الحبس، وازداد اضطرابه الظاهر وبدأ يرتجف أثناء الحديث عن حالات الخوف والأرق. أوضح بشكل عاطفي ومنفعل جداً أن ما شهده وعاشه تجربة لن ينساها أبداً، ولا يستطيع أن ينساها أبداً. لم يكن يتخيّل مثل هذه الوحشية على الإطلاق. حتى بالنسبة للمشاهدين الذين لم يتمكنوا إلا من رؤية ظهر الشاهد فقد كان من الواضح مدى تأثير الذكريات عليه. وعندما انفجر بالبكاء قاطعت القاضية الرئيسة الجلسة وغادر القضاة القاعة وانسحب الشاهد إلى غرفة الشهود، بينما بقي معظم الحاضرين جالسين وهم صامتون.

عندما تم استئناف الجلسة بعد عشر دقائق تأكدت القاضية الرئيسة بشكل سريع أن الشاهد بخير. وبعد رده المختصر"كل شيء على ما يرام" أصبح يجيب على الأسئلة العديدة من قبل المشاركين في المحاكمة بهدوء واضح وبصبر. استخدم خلال ذلك مؤشر الليزر للإشارة إلى الصور الجوية التي تم عرضها على الشاشة الكبيرة خلف منصة القضاة. وبعد يوم محاكمة دام أكثر من أربع ساعات ودّعته القاضية الرئيسة أخيراً شاكرًة له "بجزيل الشكر" تماماً كما فعلت مع الشاهد في اليوم السابق. خلال تلك الساعات الأربع لم يكن خافياً على الحاضرين ما كان يعنيه التعذيب في فرع الخطيب بالنسبة للمعتقلين. مرت ثمانُ سنوات بين الحدث والشهادة، تلاشت بعض الذكريات منذ ذلك الحين، ومع ذلك لا تزال آثار ما حدث باقية في الأرواح حتى الآن.

محاكمة الخطيب، يوم 21، 31 يوليو/ تموز 2020:

كان يوماً مضطرباً

بدأ اليوم الواحد والعشرون للجلسات في محاكمة الخطيب في **كوبلنز** بشكل روتيني، حيث تحدث الشاهد السوري الوحيد المستدعى لهذا اليوم عن اعتقاله. أفاد بهدوء وموضوعية كيف أُعتقل في الشارع واقتيد إلى فرع الخطيب، وتم التحقيق معه هناك مرة واحدة، وبعد ذلك سرعان ما أطلق سراحه. في البداية لم يتكلم

عن تفاصيل إقامته هناك، وعندما سألته القاضية الرئيسة بالتحديد عن سوء معاملة أخذ نفساً عميقاً ولكنه ظل صامتاً. كان على الرئيسة أن تستفسر بشكل مفصل عن حجم الزنزانة والطعام والظروف الأخرى للاحتجاز، لكن عندما انتقلت للحديث عن التحقيق معه فحسب أصبحت الشهادة أكثر تفصيلاً.

لكن الصورة التي رسمها كانت مختلفة تماماً عن تلك التي وصفها الشهود السابقون. قال إن التعامل معه في فرع الخطيب كان لطيفاً ومهذباً للغاية. قد يكون السبب وراء ذلك أنه كان يعمل في الإدارة السورية. وعلى أية حال لم يتعرض لسوء معاملة، وبعد التحقيق أكّدوا له أنه سيتم الإفراج عنه قريباً، وعلى الرغم من ذلك فقد سمع هو وسجناء آخرون كيف تم تعذيب غيره من السجناء.

انقطع استجواب الشاهد فجأة عندما سأل أحد القضاة الشاهد عمّا إذا كان قد تعرف على المتّهم، فرد الشاهد بأنه ليس متأكداً، وعبّر عن رغبته في طرح بعض الأسئلة على المتّهم **(أنور. ر)** كي يتأكد من أنه قد قابله قبلاً. لم يكن أحد الحاضرين ليتوقع مثل هذا الطلب الاستثنائي جداً.

إذن انقطعت الجلسة قبل أن يُسمح **لـ(أنور. ر)** بالإجابة على أسئلة الشاهد. ومُنح للأطراف بعض الوقت للتكيّف مع الوضع الجديد. لقد اجتمع محامو الدفاع أثناء الاستراحة، كما تشاور بعض المحامين الممثلين للمدعين بالحق المدني وكان القضاة قد انسحبوا. كان التوتر ملموساً. انتظر الجميع لمعرفة ما إذا كان **(أنور. ر)** سيوافق على الإجابة عن أسئلة الشاهد. بعد عشر دقائق من استئناف الجلسة من قبل القاضية الرئيسة تحدّث أحد محامي الدفاع قائلاً إن **أنور. ر** سيبقى صامتاً. إذن لم يقبل الإجابة على أسئلة الشاهد.

ورغم الحل غير المذهل لهذا الوضع الاستثنائي، فإن المحاكمة لم تعد إلى مسارها الهادئ السابق. لقد نشأت مشاجرات كلامية صغيرة بين الأطراف المختلفة، وصدرت عدة تحذيرات بأن الأسئلة اللاحقة للشاهد لا يجب أن تفترض أنه تعرف على **(أنور. ر)**، كما ناقش المحامون ما إذا كان يجوز طرح أسئلة معينة على وجه التحديد في هذا السياق. اضطرت المحكمة إلى الانسحاب مرة أخرى، هذه المرة لاتخاذ قرار شكلي بشأن مقبولية أحد الأسئلة، ما يعتبر حدثاً غير مسبوق في هذه المحاكمة. ثم ركزت الأسئلة على جوانب مختلفة من استجواب الشاهد السابق لدى الشرطة والمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. قال الشاهد إنه لم يعد يتذكر بعض الأشياء، بينما يتذكر الآن بعض الأشياء الأخرى بشكل مختلف. حاولت أسئلة المدعين العامين والدفاع وممثلي المدعين بالحق المدني إذن توضيح الاختلافات بين أقوال الشاهد الحالية والسابقة.

لكن الأسئلة الكثيرة عن التفاصيل زادت من اضطراب الشاهد تدريجياً، وأصبح يتجنّب الأجوبة المباشرة مما جعله يطلب محامياً. انسحبت المحكمة مرة أخرى. وبعد خمس دقائق أعلنت للحاضرين أن الشاهد قادر على متابعة الجلسة دون مساعدة محام، وطمأنت القاضية الرئيسة الشاهد بأن الجلسة لن تطول كثيراً، وكانت على حق في قولها إذ أنها ودّعت الشاهد بعد ذلك بوقت قصير، وهكذا انتهى هذا اليوم المضطرب من المحاكمة بشكل سريع ومفاجئ.

محاكمة الخطيب، اليومان 22 و23، 12 و13 أغسطس/ آب 2020:

شاهد خاص

كرست المحكمة يومين لهذا الشاهد الخاص. لم يعرف القضاة ولا أطراف المحاكمة الآخرون اسمه، حيث لم يدخل القاعة كما هو معتاد بالنسبة للشهود من غرفة الانتظار المجاورة الخاصة بهم، بدلاً من ذلك تم إدخاله، وهو متنكر بباروكة شعر ولحية اصطناعية، من الباب الذي يدخل منه إلى القاعة عادة المدّعى عليهم فقط. كما بقي المكان الذي مكث فيه خلال فترات الاستراحة أثناء الجلسة سراً. لم يردّ على الأسئلة

التي من شأنها أن تكشف عن هويته، بل كان محاميه هوالذي يرد: "نحن لا ندلي بأي شيء في هذا الخصوص"، كانت كل هذه الاحتياطات ضرورية، إذ أن الكشف عن هويته كان سيؤدي، حسب أقوال محاميه، إلى تعريض أسرة الشاهد لخطر كبير.

لقد عمل الشاهد لمدة تزيد عن 20 عاماً في جهاز المخابرات السورية. بناءً على ذلك فقد قدّم خلال اليومين التالين معلومات تفصيلية ملفتة للانتباه عن التنظيم الداخلي وسير العمل والمسؤوليات المناطة بالفروع المختلفة في الجهاز الأمني. شرح كيف كانت سلاسل القيادة تعمل، وما الدور الذي لعبه الموظفون المختلفون في المخابرات، وماذا تبقى لديهم من حرية تصرف في إطار هذا الدور. بين فترة وأخرى تم عرض المخططات التنظيمية التي رسمها الشاهد على الشاشة الكبيرة خلف القضاة. وكان الحديث في الساعات القليلة الأولى من الجلسة تقنياً جداً، لكن بعد ذلك انتقل هذا الشاهد أيضاً إلى الحديث عن الأفعال الكامنة وراء المخططات التنظيمية: كل السجون السورية كانت مكتظة للغاية، استخدمت أجهزة المخابرات أساليب تعذيب وحشية مختلفة ومات الناس هناك. كانت سمعة الفرع 251 سيئة بشكل خاص في هذا الصدد، كما أوضح الشاهد إلى أية درجة كان النظام خبيثاً وغداراً، حيث تم ابتزاز سجناء كي يتجسسوا على سجناء آخرين. أثناء التحقيق لم تكن هناك أصلاً إمكانية للسجناء للرد بإجابات بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل كان الأمر برمته بمثابة عمل انتقامي. وقد كانت التهم المزعومة، التي من المفترض الاعتراف بها، مثبتة قبل بدء التحقيقات. هذا كله سرده الشاهد بثقة وبصوت قوي. كانت الشهادة مفصلة لدرجة أن اليوم الثاني والعشرين من المحاكمة استمر حتى وقت متأخر من فترة العصر. وبعد أن سمحت القاضية الرئيسة للشاهد بالرحيل، دار الحديث حول شهود محتملين ذكرهم **(أنور. ر)** في إفادته. وفسّرت ممثلة المدعي العام الاتحادي بشكل منهجي سبب عدم وجود ضرورة أو وجوب لسماع المحكمة أي من شهادة هؤلاء الشهود. وتم ضم هذا البيان إلى ملف القضية، وسيتم إرساله قريباً إلى الأطراف المشاركة.

في اليوم الثالث والعشرين من المحاكمة دخل الشاهد المتنكر قاعة المحكمة مرة أخرى من خلال الباب الذي عادةً ما يتم إدخال المتّهمين منه، وقبل أن يتمكن المشاركون من طرح أسئلتهم عليه باشر هو بالحديث قائلاً إنه يريد تصحيح ما قاله بالأمس، لأنه لم يحدّد بدقة الحجم الحقيقي لأحد فروع المخابرات. وبعد أن صحح ذلك استفسر المشاركون عن المزيد من التفاصيل. متى بالضبط تم الإعلان عن حالة الطوارئ في سوريا؟ وكيف تم نقل السجناء إلى الفروع بالضبط؟ ومراراً سأل الدفاع: من أين للشاهد كل هذه المعلومات؟ وكما فعل في اليوم السابق فقد أجاب الشاهد بهدوء وتفصيل. لكن عندما حاول الدفاع معرفة المزيد عن مصدر معرفة الشاهد، رفض محاميه الإجابة بإيجاز شديد. في حالتين تسبب هذا القول في اعتراض الدفاع على رفض الإجابة، وسؤال المحكمة عن نطاق حماية الشاهد، وفي كلتا الحالتين قررت هيئة المحكمة أن الإجابة على الأسئلة يمكن أن تسمح باستخلاص استنتاجات حول هوية الشاهد، وبالتالي لا يجب الإجابة على الأسئلة.

لكن ثبوت الشاهد اهتز مرة واحدة فقط عوذلك ندما سأله أحد محاميي المدعين بالحق المدني عمّا إذا كان هناك عنف جنسي. أخذ الشاهد نفساً عميقاً قبل أن يروي عدة حالات ذات وحشية كبيرة.

في ظهر ذلك اليوم غادر الشاهد القاعة برفقة موظفي المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية وهو متنكر بدون السماح بأي استنتاجات بشأن هويته. كانت هذه علامة واضحة على مدى فداحة الأفعال التي تتم محاكمتها في **كوبلنز**، وعلى المخاطر التي يتحمّلها بعض المشاركين من أجل تسليط الضوء عليها.

ستتابع المحكمة جلساتها في يومي 19و 20 آب/ أغسطس بالاستماع إلى اثنين من الناجين من التعذيب في الفرع 215، وهما مدعوّان فرعيان في القضية.

محاكمة الخطيب، اليوم 24، 19 أغسطس/ آب 2020:

"عرفوا بالضبط كيف يسبّبون أكبر قدر من الألم"

بدأ اليوم الرابع والعشرون من محاكمة الخطيب بشكلٍ مختلفٍ عمّا كان مخططاً له، حيث أعلنت القاضية الرئيسة قبل بدء جلسة المحاكمة وأمام جميع الحاضرين عن أمر مؤقت صادر عن المحكمة الدستورية الاتحادية التي قررت في 18 آب (أغسطس) 2020، أي منذ ساعات قليلة فقط، أنه من الآن فصاعداً يجب منح ممثلي وسائل الإعلام المعتمدين، الذين لهم صلة بالصراع السوري، الفرصة لمتابعة المحاكمة باللغة العربية. نفّذت المحكمة هذا الأمر على الفور، فشرحت القاضية أن بإمكان الصحفيين المعتمدين خلال جلسة اليوم الاستماع إلى الترجمة الفورية المخصصة للمشاركين في القضية والناطقين بالعربية. أراد اثنان من السوريين الاستفادة من ذلك مباشرة، وبينهما أحد المتقدمين الذين طالبوا بهذا الأمر. لكن كانت هناك مشكلة: مع أن كلا السوريين حضرا كل جلسات المحاكمة حتى الآن، إلا أنهما غير معتمدين بشكل خاص للمحاكمة. وعلى الرغم من توفر سماعات غير مستخدمة لهما، وكذلك وجود الإمكانية التقنية لمتابعة المحاكمة باللغة العربية دون أي جهد إضافي، فقد منعتهما القاضية من إمكانية الاستماع إلى الترجمة الفورية بسبب كونهما غير معتمدين. أثار هذا القرار عدم تفهم الحاضرين في القاعة وكذلك عدم تفهّم ممثلي وسائل الإعلام الألمان.

فيما بعد افتتحت القاضية الجلسة، لكنها قرأت قرار المحكمة الدستورية أولاً ومرة أخرى بالكامل. ثم نادت على الشاهد الوحيد المستدعى لهذا اليوم، وهو أحد الناجين من التعذيب الشاهد والمدّعي بالحق المدني **وسيم مقداد**، يدعمه المركزالأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR، ويمثّله في المحاكمة المحاميان المتعاونان مع المركز **باتريك كروكر وسيباستيان شارمير**.

أراد الشاهد السوري منذ البداية أن يدلي بشهادته أمام المحكمة باللغة الألمانية، وهذا حدث لم يسبق له مثيل في هذه المحاكمة. روى **مقداد** كيف كان هو واثنان من أصدقائه في دوما بالقرب من دمشق في أيلول/ سبتمبر من العام 2011 يتجوّلون ويبحثون عن إحدى المظاهرات، فقد أرادوا الانضمام إليها في وقت كان كثيراً ما يشارك فيه في المظاهرات على الرغم من أن مشاركة كهذه دائماً ما شكّلت خطراً، إذ أن قوات الأمن كانت تستخدم العنف بشكل منتظم ولطالما وصل الأمر حدّ إطلاق الرصاص الحي. لم يشهد قط مظاهرة في سوريا دون انتهاكات من قبل الشرطة. وذكر **مقداد** كيف كانت القوات العسكرية والأمنية منتشرة في الشوارع في ذلك اليوم، وفي نهاية المطاف اعتقلته هو وصديقه. تعرّضوا للشتم والركل والضرب، كما كسر شرطي أو جندي أحد ضلوعه بينما أضرم آخرون النار في شعر المعتقلين. ومن ثم تمّ نقلهم بحافلات إلى فرع الخطيب.

احتُجز **وسيم مقداد** هناك لمدة خمسة أيام. كان يتقاسم خلال هذه الفترة زنزانته الصغيرة (حوالي ستة أمتار مربعة) مع تسعة سجناء آخرين. تم التحقيق معه ثلاث مرات، مرة تلو الأخرى وكل مرة من قبل نفس المحقق وبنفس الروتين: كان الحراس ينادونه ليخرج من الزنزانة، ويقتادونه نحو التحقيق وهو معصوب العينين، وهناك كان عليه أن يستلقي على بطنه على الأرض، ساقاه مثنيتان وقدماه مرفوعتان. وإذا لم تعجب إجابته المحقق يأمر بالتعذيب. شرح **مقداد** بكل هدوء: "كانت دائماً نفس الدورة: أقول شيئاً فأُضرب، أقول شيئاً فأُضرب وهكذا دواليك". تم ضربه بشكل أساسي على أخمص قدميه، وكذلك على كعبيه ورجليه. "لقد عرفوا بالضبط كيف يسببون أقصى قدر من الألم ". وتحدث **مقداد** عن انتصار شخصي صغير له في هذا الوضع: "لقد استلقيت على يدي، أنا موسيقي وكنت أخشى أن يؤذوا يديّ. كانت تلك طريقتي في المقاومة هناك."

حقق معه رجل واحد فقط. وأكد **مقداد** أنه لا يزال بإمكانه التعرف على صوته حتى اليوم، فقد حفظه في ذهنه. لكن كما حصل في السابق فقد رفض المتّهم **(أنور. ر)** تقديم عينة صوتية في هذا اليوم أيضاً. وحسب أقوال **مقداد** فقد ذكر أثناء التحقيق أسماء كان يعرف بأنها كانت "محروقة"، أي أسماء كان النظام قد عرفها من قبل. كان هو وأصدقاؤه قد استعدّوا لمثل هذه المواقف. على أي حال لم يكن هدف التحقيقات الحصول على معلومات، بل كان كل ما يريده النظام السوري هو تخويف الشعب بشكل ممنهج، حتى لا يجرؤ أحد على مقاومته في المستقبل.

بعد خمسة أيام قضاها في الفرع 251 نُقل إلى كفرسوسة. لم يتعرض للتعذيب هناك إلا أن الظروف في العنابر الجماعية كانت مروّعة: لا مكان للنوم مع أسوأ الظروف الصحية، طعام سيء وغير كافٍ، وأمراض كانت تنتشر بين السجناء. "الآن، في زمن كورونا، يمكن اعتبار الحبس هناك بمثابة حكم بالإعدام"، أردف **مقداد**.

في نهاية استجوابه كشاهد، خاطب **وسيم مقداد** المحكمة مرة أخرى: لقد أراد التأكيد صراحة على أنه سعيد لمحاكمة **(أنور. ر)** و**(إياد. أ)** في ألمانيا، أي في محكمة نزيهة في دولة ذات سيادة قانون، ولا يمكن تخيل وقوع ذلك في سوريا بطريقة مماثلة.

محاكمة الخطيب، اليوم 25، 20 أغسطس/ آب 2020:

إطلاق نار على المتظاهرين وتعذيب جسدي ونفسي للسجناء

بدا **حسين غرير**، مدّعي بالحق المدني وناجي من التعذيب يدعمه المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان **ECCHR**، شديد التركيز وواثقاً بنفسه عند وصوله إلى المحكمة. في اليوم الخامس والعشرين من محاكمة الخطيب كان هو الشاهد الوحيد المستدعى. وأثناء عبوره للأمتار الأخيرة قبل دخوله القاعة لم يرافقه المحاميان الشريكان في المركز **باتريك كروكر وسيباستيان شارمر** فحسب، بل كان برفقته أيضاً فريق تلفزيوني ألماني. جلست شقيقتا **غرير** وزوج أخته، الذين أتوا خصيصاً من هولندا، في المقاعد المخصّصة للزوار في قاعة المحكمة وهي كلها مشغولة.

في البداية فصّل مهندس البرمجيات مسيرته المهنية ونشاطه السياسي في سوريا، حيث أسّس منذ أيام الدراسة الجامعية في دمشق موقع مدونة من دون ذكر اسمه من أجل الكتابة الناقدة لنظام الأسد. ومنذ العام 2010 عمل أيضاً كمدرب لدى منظمة **BBC Media Action** وهي منظمة مخصصة لتطوير الإعلام. أما في العام 2011 ومع بداية الاحتجاجات السلمية ضد نظام الأسد شارك **غرير** في عدة مظاهرات، وشاهد عن كثب كيف أطلقت الشرطة والجيش النار على الناس بالذخيرة الحية، وشاهد أيضاً أناساً لقوا حتفهم جراء ذلك، فيما قام بنفسه بتصوير القمع العنيف للمتظاهرين تصويراً فوتوغرافياً وبالفيديو.

بتاريخ 24 تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2011، كان **غرير** جالساً في أحد المطاعم مع صحفية سورية شابة عندما تم إلقاء القبض عليه. تم نقله أولاً إلى الفرع أربعين، وبعد بضع ساعات إلى الفرع 251 التابع لجهاز المخابرات العامة. هنا استفسر القاضي المساعد عن مصدر معرفته اليقينية هذه؟ فرد **غرير** أنه وأثناء نقله إلى الفرع أربعين لم تكن عيناه معصوبتين، كما أنه كان قادراً على متابعة السير إلى الفرع 251 رغم تعصيب عينيه، كما أكّد له السجناء الأخرون ذلك أيضاً.

احتُجز **غرير** في الفرع 251 لمدة تتراوح بين عشرة وخمسة عشر يوماً. لم يستطع أن يحدّد الفترة بدقة، إذ أن الزنزانة كانت تحت الأرض لا يدخلها ضوء النهار. وفي المقابل كان وصفه للزنزانة نفسها أدقّ بكثير:

متران في ثلاثة أمتار، نافذة صغيرة مزوّدة بقضبان، وباب من المعدن بفتحة للتهوية وأخرى لتقديم الطعام. اضطر السجناء المحتجزون هناك، وقد وصل عددهم إلى 25 شخصاً، إلى الشرب من خرطوم في مرحاض الزنزانة، بينما تناوبوا على النوم في أوقات مختلفة. قارن القضاة هذه الأوصاف بالرسومات التي رسمها **غرير** أثناء استجوابه من قبل المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية والتي عُرضت على شاشة كبيرة في قاعة المحكمة.

أفاد **غرير** بأن التحقيقات، وما يرتبط بها من تعذيب، جرت في الغالب في الردهة. ومن خلال فتحة الباب استطاع متابعة سوء معاملة السجناء الآخرين. كما رأى امرأة وسمع أخريات. وقد تم التحقيق معه حوالي خمس مرات ولطالما أسيئت معاملته وطيلة الوقت تقريباً. "كنت معصوب العينين، واضطررت إلى الاستلقاء على بطني فيما كانت قدماي مرفوعتين نحوالأعلى. كان المحقق جالساً أمامي ووقف حارس خلفي. حين لم تعجب المحقق إجابتي كان الحارس يضربني بأمر منه، مرة بحزام عسكري وأخرى بسلك سميك. كانت قدماي حمراوتين وزرقاوتين ومتورمتين إلى ادرجة التي أضحت العودة فيها إلى الزنزانة سيراً على الأقدام محنة أخرى"، أوضح **غرير**. هنا بدا أن الوصف التفصيلي أرهق الشاهد مما جعل القاضية الرئيسة تعلّق جلسة الاستجواب مؤقتاً.

وبعد استراحة قصيرة واصل **غرير** الإدلاء بشهادته دون أي تردد. قال إنه ذات مرة نُقل إلى غرفة مليئة بأدوات التعذيب: "لم أكن معصوب العينين بشكل استثنائي، ورأيت جهازاً للصعق بالصدمات الكهربائية، وعشرات الأسلاك والأحزمة والهراوات. كان المقصد من ذلك أن يخيفونني على ما يبدو، مثل الحارس الذي كان يتلاعب بزردية معروفة بأنها أُستخدمت من أجل نزع أظافر السجناء".

في حالة أخرى تم إدخاله إلى مكتب مسؤول رفيع المستوى كما بدا الأمر. خاطب المحقق الآخر الرجل بـ"سيدي"، وهذا الأخير بدوره هدد مرؤوسه: "إما أن تحصل على الأسماء منه أو ستجرب ما يجربه هو!".

بالإجابة على السؤال إذا ما كان هذا المسؤول رفيع المستوى هو **(أنور. ر)** المتّهم الرئيسي في محاكمة الخطيب، فلم يتضح في يوم المحاكمة ذاك. بينما أكد **غرير** بأنه يتذكّر صوته تماماً، هنا سارع محامي الدفاع عن **(أنور. ر)** إلى التوضيح مرة أخرى: لن يوافق على أخذ عينة صوتية، وطالب بعدم تكرار السؤال عن ذلك في المستقبل.

في نهاية يوم المحاكمة أعلن المحاميان الشريكان في المركز، اللذان يمثّلان كل من **حسين غرير** والمدعي المشترك **وسيم مقداد**، عن بيان بخصوص اليوم السابق من المحاكمة، جاء فيه أن **(أنور. ر)** ذكر في إفادته في يوم 18 آذار/مارس من العام 2020 أنه حقّق شخصياً مع **وسيم مقداد**، وبدوره أكّد **مقداد** في شهادته أن الرجل نفسه كان يقوم بالتحقيق معه طيلة الوقت، وأنه من أمر بتعذيبه. لذا لا يمكن أن يكون المسؤول عن تعذيب **مقداد** إلا **(أنور. ر)**.

ستستمر المحاكمة في يوم 26 آب/ أغسطس.

محاكمة الخطيب، اليومان 26و27، 26.27 أغسطس/ آب 2020:

شهادة رياض سيف لم تبرّئ (أنور. ر)

في اليومين 26 و27 كان على المشاركين في محاكمة الخطيب والمتفرجين التكيف مع وضع جديد تماماً، حيث تم الاستماع إلى **رياض سيف**، وهو الشاهد الوحيد المستدعى لهذين اليومين من المحاكمة، عبر الفيديو.

ذلك أن **رياض سيف**، وهو سياسي سوري معارض معروف منذ سنوات عديدة، مريض، لذا نظّمت المحكمة الإقليمية العليا في **كوبلنز** بالتعاون مع محكمة برلين الإقليمية جلسة الاستماع معه عبر الفيديو.

بدايةً تحدّث **سيف** بتفصيل كبير عن خلفيته الشخصية ومسيرته المهنية كصاحب مصنع نسيج، وأخيراً حياته كسياسي معارض: لقد بدأ الرجل البالغ من العمر 73 عاماً بمقدمة طويلة، ووضع التطور السياسي والاقتصادي في سوريا منذ أن تولّت عائلة الأسد الحكم في سياق أوسع. في هذا الصدد أكّد الشاهد عدة مرات: "كل ما عشناه في سوريا منذ العام 1963 يتبع أوامر مركزية. لا أحد ينفّذ أي شيء ما لم يأمر به الأسد. ومهما حدث فهو بناءً على أوامر **الأسد**".

اعتباراً من العام 1994 برز **رياض سيف** كنائب مستقل في البرلمان السوري، باعتباره ناقداً حاداً للسياسة الإقتصادية والمالية للحكومة. هذا ما أغضب عائلة الأسد، وكانت العواقب وخيمة كما وصفها **سيف** للمحكمة، فلم تكن تتمثل في اعتداءات ومضايقات له شخصياً ولشركته فحسب، بل أيضاً في "الاختفاء" الغامض لابنه في العام 1996.

بعد وفاة **حافظ الأسد** واستيلاء ابنه الرئيس الحالي **بشار الأسد** على السلطة، عاد الأمل إلى **سيف** في تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية، وبصفته أحد المبادرين في "ربيع دمشق 2001" قام بتنظيم لقاءات ومحاضرات وتجمعات وصلت إلى مئات المشاركين في منزله. أدّت هذه النشطات في نهاية المطاف إلى اعتقاله الأول في سبتمبر/ أيلول من العام 2001 والحكم عليه بالسجن خمس سنوات بتهمة "الاعتداء على سلطة الدولة". شرح **سيف** للمحكمة أن الظروف التي احتُجز فيها في ذلك الوقت كانت مريحة نسبياً، لا سيما مقارنة بما عاشه عندما اعتقل في العام 2008 إلى 2010 و2011.

يعرف **سيف** فرع الخطيب من تجربته الخاصة، حيث أُحتجز وأُستجواب هناك عدة مرات. ذات مرة في شهر شباط/ فبراير من العام 2006 حيث أُجبر في الخطيب على الانتظار في العراء وفي البرد القارس لمدة عدة ساعات لغاية البدء في التحقيق معه. لقد شاهد هناك الكثير من أدوات تعذيب، مثل الهراوات والقضبان الحديدية والسياط، لكنهم لم يسيئوا معاملته. لكن أكد **سيف** أن فترة الاعتقال في سجن عدرا من شهر كانون الثاني/ يناير من العام 2008 إلى حزيران/ يوليو من العام 2010 كانت أسوأ من ذلك، إذ أنه تمّ زجه في زنزانة مع كبار المجرمين، وكانت الظروف وأساليب التحقيق مهينة وغير إنسانية.

وعلى الرغم مع ذلك لم يتردد في المشاركة في الاحتجاجات السلمية ضد **نظام الأسد** التي انطلقت في آذار/ مارس من العام 2011. وشدّد **سيف** على أن قوات الأمن، وخاصة أجهزة المخابرات، أصبحت تقمع الاحتجاجات بوحشية متصاعدة في ذلك الوقت. لقد اختبر هذا الأمر بنفسه، فعلى سبيل المثال في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2011 ضربته مجموعة من عملاء المخابرات بشكل وحشي. وفيما بعد في شهر حزيران/ يونيو من العام 2012 قرر مغادرة سوريا وهو يقيم الآن في برلين.

سمع لأول مرة عن المتّهم الرئيسي **(أنور. ر)** في ألمانيا، عندما طلب منه صهره في شهر آب/ أغسطس من العام 2013، بناءً على طلب صديق قديم له، أن يساعد ضابطاً منشقاً في المخابرات السورية، هكذا وصف **سيف** للمحكمة كيفية نشوء الاتصال. **(أنور. ر)** ينحدر من منطقة الحولة وأغلبية سكانها من الطائفة السنية، وبعد مقتل أفراد من عائلته في مذبحة حدثت هناك في شهر أيار/مايو من العام 2012 انشق عن نظام الأسد وهرب إلى الأردن وهوالآن خائف على حياته.

أوضح **سيف** أن سبب مناصرته لطلب **(أنور. ر)** لدى وزارة الخارجية الألمانية كانت رغبته في دعم المنشقين عن نظام الأسد القمعي. كما أعرب عن أمله في الحصول على بعض المعلومات حول مصير منتقدي النظام المعتقلين من ضباط في مثل هذا المنصب المهم داخل جهاز المخابرات العامة. "لكن لم يأتِ

شيء من **(أنور. ر)** ولا كلمة"، أكد **سيف**، فهو لم يسمع عن اتصالات محتملة **لـ(أنور. ر)** بالمعارضة خلال الفترة التي ترأس فيها قسم التحقيق في فرع الخطيب.

رداً على أسئلة القاضية ومحاميي الدفاع عن **(أنور. ر)** كرّر **سيف**: "لا أعرف الرجل شخصياً، ولا أستطيع أن أحدد ما إذا كان مقرباً من المعارضة في سوريا، أو كان يساعد سجناء"، نعم، هناك سوريون أبدوا تعليقات إيجابية حول المتّهم على وسائل التواصل الاجتماعي، لكن عدداً أكبر ومتزايداً من الأشخاص برز بعد اعتقال **(أنور. ر)** وتحدثوا عن التعذيب في فرع الخطيب. إن تصريحاتهم تدين المتّهم الرئيسي تماماً كما لم تشكل جلسة الاستماع مع الشاهد **سيف** تبرئة ذمة **لـ(أنور. ر)**.

ستستمر المحاكمة في يوم 2 أيلول/ سبتمبر.

محاكمة الخطيب، اليوم 28، 2 سبتمبر/ أيلول 2020:

المحكمة تنظر في تقارير الأمم المتحدة *وأمنستي* و*هيومن رايتس ووتش* المتعلقة بسوريا

في اليوم الثامن والعشرين من محاكمة **كوبلنز**، كان استقبال أشعة الشمس الساطعة للمشاركين في القضية مختلفاً تماماً عن القصص القاتمة التي سمعوها خلال اليوم. قبل الظهر تم استجواب شاهدين، وهما موظفان في الشرطة الجنائية الاتحادية في *ميكنهايم*. أحدهما هو رئيس التحقيق في قضية الخطيب. طلبت القاضية المسؤولة عن الجلسة بعد ذلك من الشاهدين أن يشرحا مصدر الوثائق والمعلومات التي قاما بأنفسهما بمراجعتها من قبل لصالح الشرطة الجنائية الاتحادية، واستخدماها كإثبات في الدعوة ضد كل من **(أنور. ر)** و**(إياد. أ)** وجراء ذلك كان من المهم للحاضرين في قاعة المحاكمة أن يعرفوا بعض التفاصيل المسبقة عن المحاكمة، وهي أن الشرطة الجنائية الاتحادية تجمع في إطار التحقيقات الهيكلية في سوريا أدلة منذ العام 2011 يمكن استخدامها في محاكمات لاحقة مثل محاكمة الخطيب.

بصوت هادئ وعن ظهر قلب قام الشاهد الأول بذكر تفاصيل توصّله لتقارير الأمم المتحدة وتقارير منظمة **هيومن رايتس ووتش** ومنظمة **أمنستي انترنشونال**، وأكمل موضحاً الإجراءات الذي دعته هذه التقارير إلى اتخاذها. وصف الشاهد الاعتقال العشوائي التي تقوم به أجهزة المخابرات السورية وظروف السجن غير الإنسانية في سجون **الأسد**. ولأن القضاة مهتمون بشكل خاص بمقارنة معلومات عن ظروف السجن، قام الشاهد بوصف تفاصيل موضّحة لوسائل التعذيب، وأسباب الوفاة في السجون مثل وسيلة "بساط الريح" والصعقات الكهربائية أو اقتلاع أظافر الأيدي والأقدام. قام القضاة في بعض الحالات بعرض صور شنيعة على الحائط، توضح وسائل التعذيب التي ذكرتها الأمم المتحدة في تقاريرها.

وضّح الشاهد عقب ذلك أهمية العمل التي تساهم به منظمة "لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA)"، فقد أخذت هذه المنظمة على عاتقها تجميع وتوثيق جرائم ضد الإنسانية، وإتاحتها للقضاء الجنائي الدولي، وإعطاء الشرطة الجنائية الاتحادية معلومات تخصّ **(أنور. ر)** ومعلومات بخصوص بنية السجن في الفرع 251.

كان استجواب الشاهد الثاني أسرع قليلاً، فبعد نصف ساعة انتهى استجواب الموظف الثاني التابع للشرطة الاتحادية الجنائية، بعد أن سأله القضاة الأسئلة نفسها التي طرحوها على الموظف السابق وقد أيدت أقواله أجوبة سلفه.

هكذا وصل القضاة إلى آخر نقطة في أجندة مرافعة اليوم، وهي قراءة وثيقتين تابعتين للأمم المتحدة/ الجمعية العامة للأمم المتحدة عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في العامين 2011 و2012. قراءة هذه

الوثائق كان لازماً، فعلى المحكمة عرض كل شيء بشكل رسمي أمام الرأي العام ضمن جلسات المرافعة إذا أردت أن تستخدمه كدليل في القضية. هذا ينطبق أيضاً على تقارير الأمم المتحدة. استمرت قراءة هذه التقارير عدة ساعات، وكانت تُترجم في الوقت نفسه إلى العربية حتى يفهم المتّهمون أيضاً كل كلمة منها.

هذه المرة استخدمت تقارير الأمم المتحدة لغة واضحة ومباشرة، وهي تُكتب بشكل حذر ودبلوماسي عادة. اعتمد هذا التقرير على استماعات إلى ناجيين من ملاحقة النظام ومنشقّين عنه. أعطى التقرير نبذة مختصرة عن التاريخ الحديث لسوريا، وعن تطوّر، أو بشكل أصحّ تدهور، حالة حقوق الإنسان على مدى عقود حكم **حافظ الأسد** وبعده حكم **بشار الأسد**. من النص يتجلّى بقوة خوف الناس من التعذيب والانتهاكات والقتل. فقد وصف النص ضمن أشياء آخرى أن الجنود أُجبروا على إطلاق النار على الناس، وأن الحوامل لم تكن لديهن الجرأة للذهاب للمستشفى، وأن الأمهات والأباء الذين اعتقل أبناؤهم تم نصحهم بأن ينسوهم لأنهم لن يستطيعوا رؤيتهم مرة آخرى بأية حال.

دقائق قليلة قبل انتهاء قراءة الوثائق انطلق جرس الإنذار في أرجاء مبنى المحكمة انذاراً بوجود قنبلة! وبهذا انتهى يوم المرافعة بإخلاء طوارئ.

محاكمة الخطيب، اليوم 29، 3 سبتمبر/ أيلول 2020:

القبض على (إياد. أ) من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية

في اليوم التاسع والعشرين من المحاكمة تم دعوة شاهدين، أحدهما مفتش جنائي أول، والأخر مفتش جنائي رئيسي تابعين للشرطة الجنائية الاتحادية. طلب من الاثنين أن يدليا بشهادتيهما عن عمليتي اعتقال **(إياد. أ)** المتّهم في قضية الخطيب.

بدأ المفتش الجنائي الأول كشاهد أول يحكي من الذاكرة كيف تمت عملية القبض من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية في يوم 12 فبراير/شباط من العام 2019. سبب القبض كانت مذكرة اعتقال من قبل المحكمة الاتحادية العليا. بعدها شرح الشاهد لماذا لم تتم عملية القبض في شقة **(إياد. أ)** فالشرطة الجنائية الاتحادية تعلم أن الرجل لديه أطفال صغار في العمر ويقيمون معه. لذلك على أثر وصول مذكرة الاعتقال إلى الشرطة الجنائية الاتحادية، قامت بالتواصل مع مصلحة الأجانب المسؤولة حتى يتجنبوا وجود الأطفال وقت اعتقال أبيهم.

وصف المفتش الجنائي الأول اندهاش **(إياد. أ)** الشديد عندما أعلمه المفتش بمذكرة الاعتقال، فهو مازال يتذكر جيداً تعابير وجه المتّهم المليئة بالذهول. خلال السفر إلى المحكمة الاتحادية العليا في كارلسروه تم إعلام المتّهم بحقوقه. وتابع الشاهد بأن المتّهم أكّد له عدة مرات أن هناك بالتأكيد سوء فهم كبير. على الرغم من ذلك كان المتّهم خلال جميع الإجراءات لطيفاً ومؤدباً ومتعاوناً.

خلال شهادته احتاج موظف الشرطة الجنائية الاتحادية أن يتأنى قليلاً حتى يجد صيغة مناسبة لما سيقول، وهي أن **(إياد. أ)** كان مضطرباً بشكل واضح أثناء نقله من المحكمة الاتحادية العليا إلى السجن (JVA) في ساربروكين. وكان يكرّر طوال الوقت بأنه ولابد سوء تفاهم، وأنه سيعود قريباً إلى بيته وعائلته.

بعد مدة قصيرة تم إلغاء مذكرة الاعتقال، وأُفرج عن **(إياد. أ)** بشكل مؤقت إثر طعن موجه لرئيس التحقيق من قبل المحكمة الاتحادية العليا. وسبب ذلك هو وجود خطأ في الإجراءات. فالمتّهم في محاكمة اليوم كان قد أدان نفسه في التحقيقات وبعدها فقط تم إعلامه عن حقوقه كمتهم، وهذا خطأ اجرائي ولكنه لم يكن كافياً لإلغاء المذكرة. لذلك تم القبض على **(إياد. أ)** مرة أخرى بعد أسابيع قليلة من إطلاق سراحه.

حكى الشاهد الثاني، وهو مفتش جنائي رئيسي، كيف تمت عملية القبض الثانية على **(إياد. أ)** والتي نُفذت يوم 24 يونيو/حزيران. كان المتّهم قد اشتكى من مشاكل صحية، وكان هناك تساؤل ما إذا كان بمستطاعه الذهاب إلى المحكمة في كارلسروه ذاك اليوم. لذلك وقبل كل شيء رافقه طبيب الطوارئ إلى مستشفى قريب، ولأن مذكرة الاعتقال مازالت موجودة نُقل **(إياد. أ)** بعد إقامة قصيرة في المستشفى إلى المحكمة الاتحادية العليا ومن ثم إلى سجن ساربروكن مجدداً.

النقطة الثالثة في مرافعة اليوم التاسع والعشرين كانت مشابهة اليوم السابق، وهي قراءة التقارير الموجودة على أجندة المرافعة، مثل ترجمة تقرير الأمم المتحدة للجلسة الخاصة رقم 31 والذي يوثّق العنف الممنهج في السجون السورية.

تناوب القضاة على قراءة وصفٍ مفصلٍ عن عمليات القبض العشوائي على المعتقلات والمعتقلين وعن عمليات التعذيب التي أدت في بعض الحالات إلى الوفاة. حكى أحد الناجين كيف تمّ إحراق عين رجل بأعقاب السجائر، وكيف تمّ طعن جسده بقضيب معدني ساخن، وبعدها تركه الحرس يحتضر ألماً. من ثم تم التخلص من الجثث. عم الصمت في قاعة المحاكمة عندما قرأت القاضية قصة أحد المعتقلين عن موت أحد زملائه في السجن "مات، فأغلقنا أعيننا ولففنا جسده بلحاف عسكري وقرأنا القرآن في قلوبنا".

اخُتتمت الجلسة بقراءة تقرير وزارة الهجرة واللجوء الراجع إلى يوم 16 من شهر يناير/ كانون الثاني من العام 2012. اختصّ هذا التقرير بشكل أساسي بالاحتجاجات في سوريا، وبردود فعل كل من النظام السوري والحكومات الدولية. ذكرت الوزارة كيف انتشرت المظاهرات إبان الربيع العربي، وكيف تلقى الجيش مع ذلك أوامر بإطلاق الرصاص على المتظاهرات والمتظاهرين السلميين. لم يكف الوقت لإنهاء قراءة التقرير بالكامل ولم يتبق للمشاركين في المحاكمة إلا صور العنف في سوريا.

ستتابع المحاكمة في يوم 9 سبتمبر/ أيلول 2020.

محاكمة الخطيب، اليوم 30 و31، 9. 10 سبتمبر/ أيلول 2020:

شاهد عيان على المقابر الجماعية

في اليوم الثلاثين والواحد والثلاثين من المحاكمة استمعت المحكمة الإقليمية العليا التابعة **لكوبلنز** الى شهادة شاهد محمي الهوية، كالذي دعته في اليوم الثاني والعشرين والثالث والعشرين من محاكمة الخطيب (انظر التقارير). ولأن من المهم أن تظل هوية شاهد جلسة اليوم سرية، لم ينزع الشاهد قناع الأنف والفم الذي كان يرتديه طوال الوقت حين الإدلاء بأقواله. حاول الدفاع أن يعترض على سرية هوية الشاهد، لكن المحكمة قابلت هذا الاعتراض بقرار محكمة ينصّ على أن الخطر الذي يهدد أقارب الشاهد في سوريا هو سبب كافٍ لعدم الإعلان عن هويته، وقد جاء هذا القرار مؤكداً على صحة الإجراءات التي اتخذتها القاضية الرئيسة لجلسة اليوم.

الشيء الأخر الذي يميّز جلسة مرافعة هذا اليوم هو حضور ممثل صحفي سوري مُعتمد لهذه القضية لأول مرة، وبمقتضى ذلك قام الصحفي أولاً بالاستماع إلى الترجمة العربية. وبهذا قامت المحكمة باتباع أمر قضائي عاجل من المحكمة الدستورية الاتحادية العائد ليوم 18 أغسطس/ آب (انظر تقرير المحكمة يوم 24).

تحدث "**ز 09/07/30**" (كناية عن الشاهد) عن عمله في المقابر في محافظة دمشق بشكل مفصل. روى أن ضابطين من المخابرات العامة قدما إليه في آخر العام 2011 وأمراه وزملاء له آخرين أن يساعدوا في عملية نقل ودفن الجثث من هذا الوقت فصاعداً. أعطاه الضابطان عربة نقل صغيرة بدون لوحة رقم، ولكنها تعجّ بصور للرئيس بشار الأسد، وفي تلك العربة قام بنقل الزملاء عدة مرات أسبوعياً من المستشفيات العسكرية تشرين والمزة وحرستا الى مقابر القطيفة ونجها، عادة ما كان يصحبهم ضباط المخابرات وشاحنات مبردة كبيرة. كانت هذه الشاحنات مليئة بمئات الجثث.

عند المقابر توقفت الشاحنات بجانب حفر عميقة، وأخرج زملاؤه الجثث من العربة، بأيادى عارية وبدون معدات وقاية، ولذلك ما زال يعاني الكثير منهم إلى الآن من آمراض عدة، بعضها خطير للغاية. في المقابر كان كلما امتلأ قسم من الحفرة بالجثث أغلقته جرافة. وبسبب إحضار جثث أكثر في كل مرة، تم حفر قبور جديدة طوال الوقت. هكذا وصف الشاهد الوضع في المقابر.

كانت وظيفة الشاهد أن يقود السيارة لنقل الآخرين، وأن يكتب المعلومات التي يتلقاها من الضباط عن عدد ومصدر الجثث في قوائم. "أُحضرت الجثث من سجون مختلفة تابعة لأجهزة مخابرات متعددة، من بينهم سجن الخطيب التابع للمخابرات العامة وسجن صيدنايا التابع للجيش"، هكذا صرح الشاهد أمام المحكمة.

كان واضحاً للجميع في قاعة المحكمة كيف أن الشاهد مازال يعاني من منظر ورائحة الجثث بشدة حتى هذا اليوم. فقد مرت أيام عليه لم يستطع أن يأكل شيئاً. يوماً ما لاحظ هو والآخرون كيف أن رائحة الجثث صارت كرائحة عطر نفاذ لن يستطيعوا التخلص منه حتى بالاستحمام.

ذكر الشاهد تفاصيل مهمة عن بعض المواقف: فهو نفسه رأى عن قرب جثث قادمة من سجن صيدانا، وخمّن أنها قد أعدمت شنقاً، فقد كانت جثثاً غير متعفنة بعد وعليها آثار خنق. هذه الأقوال تتفق مع ما ذكرته **أمنستى انترناشونال** في تقريرها عن سوريا: "عمليات الشنق الجماعي وإلابادة الممنهجة في سجن صيدنايا".

أخبره سائقو الحفارات وزملاؤه الذين كان ينقلهم عن الجثث الآخرى القادمة من المستشفيات. تحدث الشاهد عن إعطاء الجثث أرقامً وعلامات على الجبهة والصدر. كانت أيادي بعضهم ما تزال مقيّدة إلى ظهورهم بأصفاد يدوية أو بروابط كابلات. رأى الشاهد علامات زرقاء ودماء، وأصابع أرجل أيادى منزوعة، وفي بعض الأحيان شوّهت وجوه الجثث بمواد حامضية حتى يصعب التعرّف عليها.

بعض المواقف أنهكت الشاهد نفسياً بشكل كبير. في أحد المرات كان أحد "المشنوقين" مازال يتنفس حتى جاء أمر من أحد الضباط أن تدهسه مجرفة. في مرة آخرى وجد بين الجثث امرأة أحاطت طفلها، وعند رؤيتهما كان الشاهد على وشك الانهيار، هذا ما وصفه الشاهد.

ما زالت ذكرى الجثث تُشعر الشاهد بالإضطراب، حتى خلال الإدلاء بأقواله اليوم، فقد تم إيقاف المرافعة عدة مرات إثر طلب منه، وبعد الظهر طلب الرجل ألّا يدلى بأقوال أكثر هذا اليوم.

في اليوم الواحد والثلاثين سيستمر الاستماع إلى الشاهد، في البداية تم عرض وثائق مختلفة على الحائط: مثل مخططات القوائم التي كتب الشاهد فيها أسماء السجون والفروع التي قدمت منها الجثث، منها فرع الخطيب، وهذه المخططات قد رسمها الشاهد خلال الاستماع إلى أقواله من قبل الشرطة.

بالإضافة إلى المخططات طلبت القاضية المسؤولة عن الجلسة من الشاهد أن يحدّد أماكن المستشفيات والمدافن على صور القمر الصناعى، ولكن تعسّر هذا الأمر عليه، لأن الخرائط تمثّل معظمها صحراء كبيرة، بالإضافة إلى أن العلامات كُتبت بحروف لاتنية لا يستطيع الشاهد أن يقرأها.

انتهت جلسة اليوم بمناقشات آخرى بين القاضية وممثلة المدّعى العام الاتحادى والمدعيات والمدعين المشتركين من ناحية، والمدافعين من ناحية آخرى عن شخصية الشاهد وتحديد هويته.

الذي سيتبقى من هذين اليومين بالتأكيد هو التفاصيل الوحشية عن جثث لا تُعد ولا تحصى. هذه التفاصيل تظهر حجم الانتهاكات في سجون تعذيب الأسد مثل فرع الخطيب.

ستتابع المحاكمة في يوم 15 سبتمبر/ أيلول

محاكمة الخطيب، اليوم 32 و33، 15. 16 سبتمبر/ أيلول 2020:

نظام الأسد يستخدم التعذيب كأدة للقصاص والردع.

من يتابع الأوضاع في سوريا، وبالأخص انتهاكات نظام بشار الأسد سيعرف بالتأكيد الشاهد الذي كان مركز جلسة اليوم الثاني والثلاثين والثالث والثلاثين من محاكمة الخطيب: **مازن درويش** وهو صحفي ومحامي سوري متخصص في حقوق الإنسان وقد أسس في العام 2004 المركز السوري للإعلام وحرية التعبير(Syrian Center for Media and Freedom of Expression (SCM ومنذ العام 2016 يعدّ أحد الشركاء المهمين المتعاونين مع المركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR).

أُعتقل **درويش** عدة مرات وتعرّض لتعذيب قاسٍ، لكن لم يكن اعتقاله مركز اهتمام محكمة **كوبلنز** بقدر خبرته الملمّة عن النظم والتطورات في سوريا، بعد العام 2011 وقبله أيضاً أي قبل المظاهرات السلمية ضد بشار الأسد. ساعدت خبرة **درويش** الشخصية وعمل منظمته في تلخيص الأحداث السياسية والمجتمعية منذ العام 1958 والتى أدت إلى النظم الديكتاتورية تحت قيادة حافظ بشار الأسد.

هدف الأسد برأي **درويش** هو السيطرة على المجتمع السوري بأكمله، وهكذا تتم عملية تلقين الأطفال والطلبة في المدارس والجامعات عن طريق منظمات الشباب والمناهج الدراسية، وقد دُمرت بعض النقابات واتحاد العمال بشكل دموي وقُمعت حرية الصحافة وتم تتبّع المجتمع المدني النشيط: بالإضافة إلى عدم وجود برلمان حقيقي في سوريا. كل هذه أدوات معتادة للنظام الشمولي، وهذه خلاصة ما قاله الشاهد. سوريا أشبه بشركة عائلية أكثر من كونها دولة، حيث أن الحكم يُورث، وأحد الوسائل القمعية المهمة هو جهاز الأمن الذي له كامل الحرية في التصرف ولا يخاف أي مساءلة جنائية.

منذ بداية الربيع العربي يستخدم الجيش والشرطة وأجهزة المخابرات العنف والعشوائية بدون أي رادع. تذكر **درويش** أمام المحكمة كيف أن الكثير من المتظاهرات والمتظاهرين السلميين قُبض عليهم حتى في بداية المظاهرات في يوم 15 من مارس/ آذار العام 2011، وفي اليوم التالي أيضاً عندما تظاهر الناس من أجل الإفراج عن المتظاهرات والمتظاهرين المعتقليين. في نهاية شهر مارس/ آذار من العام 2011 هدّد الرئيس الأسد المتظاهرات والمتظاهرين السلميين بشكل علني واضح قائلاً "إذا أردتم حرباً مفتوحة فلتكن هكذا"، وأردف محامي حقوق الإنسان أن التعذيب لطالما كان موجوداً قبلاً في سوريا، ولكن منذ العام 2011 ارتفع عدد المفقودين والمفقودات والمعتقلين والمعتقلات ممن تعرضوا للتعذيب بشكل كبير، بالإضافة إلى ذلك لم يستخدم نظام الأسد منذ ذلك الوقت التعذيب بشكل أساسي لإجبار المعتقليين على الاعتراف، وإنما كأداة للقصاص والردع.

بناءً على طلب المحكمة تحدّث الشاهد عن الفرع 251: الخطيب، وليدعم أقواله قدّم عدة وثائق أمام المحكمة، بينها قائمة بأسماء ورتبة 93 عضواً في الفرع 251، وعرض **درويش** أقوال أحد الشهود عن

جثث أُحضرت من فرع الخطيب إلى المستشفى العسكرية بـ**حرستا**، وقدّم أيضاً قائمة بأسماء الموتى من فرع الخطيب مع أرقام الشاحنات المثلجة وأرقام الجثث بالإضافة إلى 103 صورة لقتلى من هذا الفرع.

تم تجميع وترجمة الوثائق من قبل منظمة **درويش SCM**، كما شارك بنفسه في هذه العملية بشكل جزئي الأمر الواضح على توقيعه، على حد تعبير **درويش**. بعد بضع مناقشات بين المشاركات والمشاركين في المحكمة أضافت المحكمة الوثائق إلى سجل القضية، وستُسلم الوثائق إلى المشاركات والمشاركين في المحاكمة ومن ثم سيتم إدراجها في المرافعة، لأن بإمكان هذه الوثائق أن تكون ذات أهمية كبيرة في القضية.

لم يقابل **درويش** المتّهم الأساسي **(أنور. ر)** على حدّ قوله، لكنه سمع أن المتّهم كان رئيس قسم التحقيقات في فرع الخطيب. وأكد **درويش** على ما قالته شاهدات وشهود آخرين أنه من غير الممكن أن يكون **(أنور. ر)** في منصبه هذا ولم يكن يدري أي شيء عن ممارسات التعذيب في فرعه، فأي شخص يطلب تطوعاً أن يعمل في المخابرات العامة السورية يعلن منذ البداية استعداده أن يقوم بكل مهمات هذا النظام، ولكن ليس إلا الموالون للنظام مائة بالمائة من يتم قبولهم للعمل هناك.

رداً على سؤال أحد المحامين الشركاء التابعين لـ ECCHR، وهو ممثل أحد المدعين المشتركين **سباستين شارمر**، إذا ما كانت المخابرات العامة تمارس العنف الجنسي؟ شرح الشاهد أن هناك دائماً تعدّيات جنسية ضد الرجال والنساء، وقد شهد على ذلك بنفسه، فعند اعتقاله وزوجته، وهي ناشطة حقوقية منذ سنوات عديدة، سأله أحد العاملين بالمخابرات العامة إذا كان لديه الحق أن يُطلق زوجته بدون أن يدفع المهر في حالة اغتصابها. وهو كمحامٍ كان يعرف الإجابة بالضبط، لكن كان واضحاً للشاهد أن الإجابة لم تثر اهتمام موظف المخابرات العامة، لكنه بسؤاله ذاك كان يرسل إشارة لا تُخطئها العين.

في اليوم الثالث والثلاثين تم الاستماع إلى أقوال شاهد آخر بعد الاستماع إلى **درويش**، وظهر الرجل مرتدياً قناعاً للفم والأنف خوفاً على أخيه في سوريا، كما ذكر. لكن المحكمة أصرّت أن ينزع القناع. ذكر الشاهد أنه صديق لزوجة **(أنور. ر)** وقد قابل المتّهم في العام 2015 في جنازة، وفيما بعد زاره في مكتبة في دمشق واحتسى معه القهوة. وقد عرف أن (أنور. ر) ضابط مخابرات عامة، لذلك لجأ إليه في العام 2012 عندما اعتقلت المخابرات العامة التابعة للجيش أحد أقاربه. وقد قال له **(أنور. ر)** يومذاك إن موقف قريبه حرج. بالإضافة إلى ذلك قال الشاهد إن **(أنور. ر)** أخبره عن شخص تعرّض لإيذاء شديد. "القلب ينزف عند سماع شيء كهذا"، هكذا عبّر الشاهد، لكنه اعترف أنه لم يتلقَ انطباعاً أن عمل المخابرات العامة يُدين **(أنور. ر)** بصفة عامة، وتابع أنه تحدث بعد عدة سنوات مع المتّهم أكثر من مرة في ألمانيا، لكنهما لم يتحدثا عن موقفهما تجاه النظام السوري، فيما علم الشاهد عن انشقاق **(أنور. ر)** عن النظام عن طريق التلفاز في آخر العام 2012.

في المجمل لم تساعد هذه الأقوال المتّهم ولم تكن إضافة كبيرة للمحاكمة.

ستُتابع المرافعة يوم 1 أكتوبر/ تشرين الأول

محاكمة الخطيب، اليوم 34، 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2020:

شاهدة عيان تروي عن التعذيب والعنف الجنسي ومقابلتها لأنور رسلان.

من الملاحظ أن المشاركات والمشاركين في المحاكمة اعتادوا على روتين معين الآن، فحتى المشاهدون والمشاهدات يحيّون بعضهم بود ويتناقشون بمزيج من الألمانية والإنجليزية والعربية حول ما حدث في الأيام الماضية للمحاكمة.

في اليوم الرابع والثلاثين تمّ دعوة شاهدة أمام المحكمة العليا ب**كوبلنز** حتى تدلي بأقوالها كناجية من التعذيب، وكي تحكي عن اعتقالها في فرع الخطيب، وعن لقائها الشخصي بالمتّهم **(أنور. ر)**، وكان أداؤها مثيراً للإعجاب. منذ العام 2011 أُعتقلت الشاهدة مرتين في فرع الخطيب، وذلك في الوقت الذي كان فيه **(أنور. ر)** مديراً لقسم التحقيقات. في كلتا المرتين تم اعتقالها من مظاهرة سلمية، ونُقلت لبضع ساعات مع متظاهرات ومتظاهرين آخرين إلى فرع الأربعين، وهناك تعرّضت لضرب مبرح، وبشكل جزئي لاعتداء جنسي، قبل أن يتم نقلها في نفس اليوم إلى فرع الخطيب.

في فرع الخطيب بعد فحص جسدي تم إدخالهم ما يسمي "المنفردة"، وهي زنزانة حجمها كحجم الطاولة التي تجلس أمامها في المحكمة وارتفاعها كاف فقط للوقوف بشكل مستقيم. زنزانة "كالقبر"، على حد قول الشاهدة، وبدون نور النهار.

المروّع في فرع الخطيب هو صراخ الناس الذين يتم تعذيبهم، بإمكان المرء سماع صرخاتهم بدون انقطاع، وفي ساعات الصباح تمازج صراخهم مع غناء فيروز الذي دوّى في أنحاء الفرع. أما عن الشاهدة نفسها فكانت محظوظة لأنها نادراً ما تعرضت للتعذيب. سردت شعور الصعقات الكهربائية التي تعرّضت لها: كان حجم الجهاز كحجم مؤشر الليزر، وإذا تم وضعه على الرقبه يرتجف الجسد كله، وفي هذه الحالة لم تستطع أن تفرّق بين الصعقة والأخرى، وبالتالي لم تعرف عدد الصعقات التي تلقتها.

ضحكت الشاهدة ساخرة عندما سأل المدعي العام عن النظافة في السجن، فلم يكن هناك أية نظافة، كان هناك حشرات في كل مكان. استغرق الطريق إلى المرحاض، الذي كان الدخول إليه مسموحاً لهم لمرة واحدة في اليوم، والطريق إليه كان يستغرق ثلاث دقائق للذهاب والرجوع في المجمل، وقد استخدم الحراس هذا الطريق حتى "يظهروا عضلاتهم"، فلطالما قاموا بضربها على مؤخرتها، وعندما سألت عن مستلزمات النظافة الشخصية عند مجيء دورتها الشهرية، سخر الحراس منها، نهاية اضطرت إلى استخدام جواربها مكان الفوط الصحية.

لاحقاً تحدثّت الشاهدة بتفاصيل أكثر عن العنف الجنسي الذي تعرضت له في فرع الخطيب؛ وصفت ضمن ما وصفت كيف تمّ فحصها عارية، وكيف مزّقوا حجاب إحدى المعتقلات الأخريات. بالإضافة إلى ذلك تم عزل النساء مجتمعياً بعد اعتقالهن، وخاصة إذا تعرضوا للاغتصاب. في هذا السياق أشارت الشاهدة إلى فيلم **"سوريا الصرخة المكتومة" ,Syrie – Le Cri Etouffé** الذي رشحته ليراه الدفاع الذي قام بطرح أسئلة لأول مرة من أجل معلومات إضافية.

أخيراً جاء وقت حديث الشاهدة عن المتّهم الرئيسي، حيث أنها تعرف **(أنور. ر)** شخصياً، وبطلب من القاضية المسؤولة استدارت الشاهدة تجاه **(أنور. ر)** وأكدت معرفتها به، فقد قابلته مرتين. في اللقاء الأول تم إحضارها إليه وهي ترتدي ملابس ممزقة من الضرب، وبأمر منه تم نزع عصابة عينها: كانت صورة رئيس سوريا **بشار الأسد** معلقة على الحائط، واستجوبها **(أنور. ر)** عن شخصها وعائلتها والأحداث السياسية في سوريا، على حد قولها، كان **(أنور. ر)** لطيفاً معها وعرض عليها قهوة وسمح لها بالتدخين.

في اليوم التالي تم نقلها إلى فرع المخابرات العامة كفرسوسة ومن ثم تم الإفراج عنها. السبب وراء ذلك على الأغلب، كما تظن الشاهدة، هو زيارة المبعوث الخاص للأمم المتحدة **كوفي عنان** قبل ذلك بفترة قصيرة لسوريا، والذي طالب بالإفراج عن المعتقلات والمعتقلين السياسين، كما تبيّن في مقال صحفي تم ذكره لاحقاً في المرافعة.

لاحقاً قابلت الشاهدة **(أنور. ر)** مجدداً مع أحد المعارف في كافيه في الأردن. كان موقفاً غريباً أن تشرب قهوة مع شخص سمح بممارسة التعذيب ضد المعتقلات والمعتقليين. الأكثر غرابة كان تبريره لسؤاله لها عن الغوطة أثناء التحقيق، وقوله بأنه كان يريد أن يعرف كيف يمكن له ولعائلته أن يذهبوا من دمشق إلى

الغوطة. في المجمل كان اللقاء لطيفاً وذكر **(أنور. ر)** انشقاقه عن النظام فقط على الهامش، لكنه لم يظهر أي شعور بالندم ولم يعتذر لها.

سأل المدّعى العام أسئلة دقيقة أكثرعن هذا اللقاء الشخصي مع **(أنور. ر)** لأن أقوال الشاهدة مختلفة بشكل كبيرعن أقوال المتّهم نفسه، وقد جرى الحوار كالآتي:

المدعي العام: هل صحيح أنه تم إحضارك إلى مكتب **(أنور. ر)** بعد ساعة من اعتقالك؟

الشاهدة: لا، غير صحيح.

-هل كنت تعملين مع ال بي بي سي؟

- الشاهدة: لا، غير صحيح.

-هل أنت من معربا؟

- الشاهدة: لا، لست من معربا

-هل أنت مسيحية؟

- الشاهدة: لا، لست مسيحية.

هزّ **(أنور. ر)** رأسه صامتاً، ولم يسأل المدعي العام ولا الدفاع أية أسئلة آخرى.

في نهاية يوم المرافعة أخلي طرف الشاهدة. كانت أقوالها مباشرة وواضحة إلى الدرجة التي لم يملك بعدها المشاركات والمشاركين في المحكمة أية أسئلة آخرى، وإلى الدرجة التي جعلت المحكمة تلغي جلسة اليوم التالي التي كان مخططاً لها من أجل متابعة الاستماع إلى الشاهدة.

في ختام الجلسة قرأت رئيسة المرافعة قرار المحكمة بخصوص طلب سابق مقدم من قبل الدفاع لإعادة جلسات المرافعة من يوم 1-23 بسبب قلة توفر الترجمة العربية للصحافيات والصحافيين المعتمديين. أجيب الطلب بالرفض، وفسّرت المحكمة أن هذا الأمر لا يعتبر انتهاكاً لمبدأ العلنية، ولكن قرار المحكمة الاتحادية العليا يعتمد أكثر على مبدأ حرية الصحافة وعلى حق المساواة في التعامل مع الصحافة، ولا يعتمد على الدعوى الجنائية نفسها.

ستتابع المرافعة في يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول.

محاكمة الخطيب، يوم 35 ويوم 36، 6. 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2020:

شاهد يبحث عن أخيه

دار يوما 35 و36 من محاكمة الخطيب حول مصير **مالك** (تم تغيير الاسم)، ومن المرجح أن **مالك** توفى في فرع الخطيب. شقيق **مالك** كان الشاهد الذي أدلى بأقواله أمام المحكمة في يوم 35 أكتوبر/ تشرين الأول. الشيء الوحيد المؤكد هو أن **مالك** اختفى هناك، والعائلة لا تعرف حتى الآن ما الذي حدث له. دارت الأقوال في يومي المحاكمة بشكل كبير حول محاولات البحث عن **مالك** أو عن جثته، وخلال ذلك اتضح مجدداً أن وراء هذه المحاكمة والجرائم المزعومة ضد الإنسانية، التي اقترفها النظام السوري، تقبع مصائر الآلاف من الأفراد وعدد لا يحصى من العائلات المفجوعة.

استطاع الشاهد، وهو في الوقت نفسه مدعي مشترك في القضية، أن يروي ما سمعه عن اختفاء أخيه، فقد كان مسجوناً في الوقت نفسه الذي اختفى فيه أخوه الطبيب، لذلك لا يستطيع أن يدلي بشهادة مباشرة عمّا حدث ولكنه استند في أقواله بشكل كبير إلى ما سمعه من أخ آخر له، واقترح على المحكمة أن يتم الاستماع إلى أقوال ذاك الأخ كشاهد في القضية.

اليوم الخامس والثلاثون: في البداية تكلم الشاهد بشكل ملخص عن اعتقاله من قبل المخابرات الجوية في شهر أيار/ مايو من العام 2012، وبعدها مرة آخرى في شهر تموز/ يوليو من العام نفسه من قبل المخابرات العسكرية، وقد تزامنت المرة الثانية للاعتقال مع اختفاء أخيه **مالك**.

عرض الشاهد دلائل تدعم حقيقة موت **مالك**، ومنها أن أحد العاملين في الفرع 251 أراد إعطاء أخيه الآخر متعلقات **مالك** الشخصية، ووثيقة تقرّ بأنه توفى بسبب فشل كلوي أو صدمة قلبية، مع العلم أن كل السوريات والسوريين يعرفون أن هذه الوثيقة تعني أن الشخص مات تحت التعذيب. دليل آخر هو أن المتّهم الأساسي **(أنور. ر)** قد أمر الأخ الآخر بألّا يطرح أسئلة آخرى عن أخيه المختفي، وأن يذهب إلى مستشفى حرستا ليأخذ جثته من هناك. بالإضافة إلى ذلك قام أحد الهاربين (المنشقين) من الجيش بتسريب قائمة بأسماء المعتقلات والمعتقليين الذين لاقوا حتفهم في فرع الخطيب، وأرسل ذاك المنشقّ الشاهد صورة عن تلك القائمة عبر تطبيق واتس آب، وكان اسم **مالك** رقم 71 في القائمة. وقد حكى أحد المعتقليين المفرج عنه من نفس الفرع للشاهد لاحقاً وبشكل مفصّل أن مالك تلقى تعذيباً شديداً، وتم نقله إلى مكان فيه مقابر جماعية.

يوم 36: استطاع شاهد هذه الجلسة أن يحكي تفاصيل أكثر دقة عن الأحداث والسياقات، لأنه قام بالبحث عن **مالك** بنفسه. وقد قُبض عليه لأنه طبيب كان يعالج مصابين من المعارضة، وقد بحث عن **مالك** مع شقيقه الآخر وبمساعدة أحد العاملين في المخابرات العامة من العائلة، وكذلك بمساعدة أشخاص ذوي علاقات بالنظام. استطاعا الدخول إلى الفرع 251 وأن يقابلا **(أنور. ر)** هناك. دفع الشاهد لأجل ذلك حوالي 400.000 ليرة سورية (في ذلك الوقت ما يعادل حوالي 3.800 يورو) ولا يعرف الشاهد كم دفع شقيق **مالك** زيادة على ذلك.

ذهب الشاهد والأخ الآخر مرتين إلى فرع الخطيب. في زيارتهما الأولى في شهر تموز/ يوليو من العام 2012 أراد العاملون في الفرع أن يسلّماهما متعلقات **مالك** الشخصية، ولكن شقيقه لم يأخذها لأنه فضّل أن يبقى على أمل ولم يرد أن يتوقف عن البحث عن شقيقه.

بعد عدة أيام ذهب الشاهد مرة ثانية إلى فرع الخطيب. في هذه المرة قابل **(أنور. ر)** شخصياً، وكان عليه أن ينتظر على دكة خشبية في قاعة أمام المكتب، وكانت القاعة تقود إلى غرف عدة. كان وقت الانتظار هذا بمثابة تعذيب نفسي "لتحذيره"، كما خمّن الشاهد: كانت المعتقلات والمعتقليين راكعين على الأرض بأعين معصوبة وأيادٍ مربوطة خلف ظهورهم، وكانوا مبللين كما لو أنهم رُشّوا بالماء، كما سُمع صراخاً عالياً وضَرباً عنيفاً.

بعدها ظل الشاهد مدة قصيرة فحسب في مكتب **(أنور. ر)**، وقد أراد الأخير أن يذهب الشاهد بسرعة قائلاً "خُذ الجثة واختفِ من هنا! أوخُذ أي جثة أخرى"، وقد وضع عدة شروط أخرى منها أن الأخ الرابع عليه أن يعود من السعودية. على إثر تلك المقابلة ذهب الشاهد مع الأخ الآخر إلى المشارح في المستشفيات العسكرية تشرين وحرستا، وهناك وجدا جثثاً لا تُعدُّ ولا تحصى، جثثاً عاريةً ومُرقَّمة; مرة على الصدر ومرة على الجبهة. كان منظر بعض الجثث يوحي بأنَّها توفيت منذ فترة طويلة، منظر البعض الأخر يوحى بأنها توفيت منذ وقت قصير، وظهر على بعض الجثث علامات التعذيب وعلى بعضها الأخر بدت إصابات طلقات نارية. وجب على الأخ أن "يختار" جثة، لكن جثة **مالك** لم تكن من ضمن الجثث.

واصل الشاهد إفادته قائلاً: بعد فترة تحدّث معه أحد الأصدقاء، وكان جاره في حرستا ولديه معلومات عن **مالك**. عند مقابلته كانت علامات التعذيب والجوع ماتزال واضحة على الجار. حكى أن **مالك** تعرض لتعذيب قاسٍ جعله يهذي، وبهذا أنهى الشاهد أقواله وتم السماح له بمغادرة المحكمة.

في نهاية الجلسة استلم شاهد اليوم السابق الكلمة متحدثاً أيضاً باسم أمه. وجّه الكلام بشكلٍ مباشر إلى **(أنور. ر)** وسأله عمّا حدث لأخيه. بعدها قرأ الدفاع إفادة المتّهم: لم يكن **لـ(أنور. ر)** أي اتصال بشاهد اليوم 36 من المحاكمة، ولا بشقيق مالك، وبأنهما لم يزراه يوماً ولا يعرفهما أبداً.

انتهت الجلسة بقراءة موجزة لأحد تقارير **هيومن رايتس وتش** Human Rights Watch

محاكمة الخطيب، اليوم 37، 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2020:

مراسل جريدة دير شبيغل "كريستوف رويتر" يدلي بأقواله أمام المحكمة.

في اليوم السابع والثلاثين من المحاكمة تمت دعوة **كريستوف رويتر** كشاهد في القضية، وهو مراسل صحفي لمنطقة الشرق الأوسط في جريدة **دير شبيغل**، ومعروف أيضاً بكتبه عن الحياة في العراق في ظل الحرب وتحت حكم داعش، وبسبب إلمامه الجيد بالوضع في سوريا قرّرت المحكمة الإقليمية العليا **لكوبلنتز** أن تستمتع إلى أقواله كخبير. كان تطور الوضع في سوريا في السنوات 2011 و2012، بالإضافة إلى لقائه الشخصي مع المتّهم الأساسي **(أنور. ر)** هما الموضوعان الرئيسان في أقوال **رويتر**.

درس الشاهد والخبير في سوريا في التسعينيات من القرن الماضي، وعاد إلى هناك عدة مرات لزيارات قصيرة، لكنه في العام 2011 قدم إلى سوريا لأول مرة كمراسل صحفي لجريدة **دير شبيغل**، وفي البداية دار بحثه بشكل أساسي حول فهم رؤى المعارضة وأسباب الصراع القائم.

"متى بدأ النظام السوري بإطلاق الرصاص على المدنيات والمدنيين كرد فعل على المظاهرات؟"، طرحت المحكمة هذا السؤال، وأجاب **رويتر** بأن النظام بدأ بإطلاق الرصاص على المتظاهرات المتظاهرين منذ شهر شباط/ فبراير أو آذار/ مارس من العام 2011، ولكن النظام أنكر ذلك مراراً وتكراراً. بالإضافة إلى ذلك اعتقل النظام متظاهرات ومتظاهرين تعرضوا في ذلك الوقت للضرب، عادة عمل على إطلاق سراحهم بعد فترة قصيرة، باستثناء واقعة واحدة حدثت في حمص في شهر نيسان/ إبريل أو أيار/ مايو من العام 2011 والتي اختفى فيها حوالي 200 شخص بدون أي أثر.

وصف الشاهد المظاهرات ك "*فلاش موبس*، تجمع خاطف"؛ فقد كان الناس يتجمّعون في لحظة ويمشون في الشارع سوياً رافعين اليافطات، ثم يقومون بتصوير هذه المظاهرات لعدة دقائق وبعدها يختفون. وليستطيعوا الرد على أي هجوم محتمل من النظام قسّم المتظاهرون والمتظاهرات أنفسهم بشكل معين بحيث أن من يستطيع الجري بسرعة سار في وسط الشارع، والأكبر في العمر كان يسير على طرف المظاهرة. أما بخصوص وقت حدوث المظاهرات فقد لاحظ نظاماً معيناً، ففي أيام الجمع كانت نتيجة المظاهرات دائماً جرحى وقتلى، أيام السبت تشييع الموتى واعتداءات من قبل النظام مجدداً، وبين أيام الآحاد والخميس يسود الهدوء بالعموم. ورداً على سؤال دفاع المتّهم الثاني **(إياد. أ)**، أكد الخبير أن المخابرات العامة هي المسؤولة عن إطلاق النار.

شرح الشاهد أن مهمة المخابرات العامة تغيّرت منذ ربيع العام 2011 فقد كانوا سابقاً يتنافسون بين بعضهم البعض، أما الآن فهم يعملون سوياً بشكل متصاعد. حتى لو لم تقتصر المهمة المعتادة للمخابرات على تجميع المعلومات بل تضمنت أيضاً التدخل العسكري، فقد تحولت المهمة الثانية إلى مهمة رئيسية في

الفترة السابقة. بالإضافة إلى ذلك اعتقلت أجهزة المخابرات العامة عدداً أكبر بكثير من الناس وقامت بتعذيبهم، والجديد أيضاً هوعمليات القتل الجماعي وتوزيع الجثث على المستشفيات العسكرية. وقد سمع **رويتر** لأول مرة عن ذلك في شهر نيسان/ إبريل من العام 2012 عندما سمع بالمستشفيات العسكرية في مدينة *حمص*. أما بالنسبة للمستشفيات العسكرية تشرين وحرستا فقد أخبره عنها رجل واحد كان يبحث عن جثة أخيه هناك.

كان لقاء **رويتر** مع **(أنور. ر)** بعد انشقاق المتّهم في العام 2012 في الأردن قصيراً. وكان هدف المراسل من هذا اللقاء هو تكوين فكرة عن طريقة عمل النظام، وأراد بالأخص القيام بالبحث عن " تنظيم إثارة الرعب" التي اتبعها النظام ليعرض نفسه بطريقة "أقل سوءاً" بالمقارنة مع داعش ومجموعات أخرى. وكان **على مملوك**، رئيس إدارة المخابرات العامة في ذاك الوقت، خبيراً في ذلك.

لم انشق المتّهم من وجهة نظر الشاهد؟

منذ العام 2011 لم يعد "عمل التحقيق الاحترافي" ممكناً، لأن التعذيب استخدم على الرغم من عدم وجود معلومات لدى الناس. وقد أزعج هذا "التعذيب عديم الجدوى" المتّهم، بحسب رأي **رويتر**. أما عمّا يمكن **لرويتر** قوله بخصوص الخطيب؟ ففي حديثه مع المتّهم لم يتحدث عن المعتقلات المعتقلين المتوفين، ولكن **رويتر**عرف بالرغم من ذلك أن الناس كانوا يخافون أن يتم نقلهم إلى فرع الخطيب، وبشكل عام استنتج المراسل أن المخابرات العامة والمخابرات الجوية تعاملت بأقسى الأشكال مع المعتقلات والمعتقلين.

بالمجمل وصف **رويتر** الأحداث والسياقات في سوريا منذ العام 2011 و2012 بشكل حيوي وواضح. بعدما أدلت أكثر من شاهدة وشاهد معنيين بأقوالهم في الأيام السابقة للمرافعة، جاءت أقوال شاهد اليوم لتعطي مجدداً سياقاً لهذه الأقوال، ولكن هذه المرة بعدسة صحفي.

ستُتابع المرافعة في يوم 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2020

محاكمة الخطيب، اليوم 38، 27 أكتوبر/ تشرين الاول 2020:

الصحافية الفرنسية "جاغونس لوكان" تتحدث عن صور قيصر.

بعد أسبوعين استراحة بدون مرافعات واصلت المحكمة في اليوم الثامن والثلاثين من محاكمة الخطيب بالاستماع إلى الصحافية **جاغونس لوكان**. ففي آذار/ مارس من العام 2016 صدر كتاب "كودنيم قيصر"، بقلم الصحافية الفرنسية **لوكان**، وحكت فيه قصة المصور العسكري السابق الذي هرّب أكثر من خمسين ألف صورة لضحايا التعذيب من قبل نظام الأسد.

دعت المحكمة **لوكان** كشاهدة لتحكى عن علاقتها بقيصر، وكيف وصلت لصور قيصر. بصوت واضح متماسك حكت **لوكان** أولاً عن مسارها المهني كصحافية مستقلة، وعملها على مدى عقود في منطقة الشرق الأوسط. وفي العام 2011 تلقت مهمة متابعة موجة التظاهرات المعروفة بـ"الربيع العربي"، وعليه سافرت عدة مرات خلال هذه الفترة إلى تونس وليبيا وسوريا، وحضرت في ربيع العام 2014 مؤتمراً صحفياً دولياً بتكليف من الصحيفة الفرنسية "لوجورنال دي مانش، صحيفة يوم الأحد"، وفي ذلك المؤتمر تم عرض وثائق القيصر للرأي العام. هناك أخذت على عاتقها محاولة إيجاد **قيصر** وإجراء لقاء معه.

ولتكسب انتباه **قيصر** وتريه طريقة عملها قامت بترجمة ثلاثة مقالات إلى العربية. على حدّ قولها تأثر أحد المَسْؤُولِين عن التواصل التابعين لها بهذه المقالات جداً، وكان هذا الشخص من معارف **قيصر**

الموثوقين. وعليه عمل هذا الشخص المعروف بـ"**سامي**" على وصل الصحافية **بقيصر**. طمأنته أن الكتاب لن يكون عن***قيصر***، ولكن عن الفظاعات التي حصلت في سجون المخابرات العامة السورية، وبعد مقابلات عدة مع "**سامي**" سمعت **لوكان** صوت قيصر لأول مرة خلال مكالمة على تطبيق السكايب، وذلك في شهر مارس/آذار من العام 2015 والذي أكد حضوره، وبعدها بفترة قصيرة تقابلا لأول مرة وتوالت بعدها اللقاءات.

"كيف توصّل *قيصر* إلى هذه الصور، وماذا كان دوره بالضبط؟"، أرادت المحكمة معرفة ذلك. وهنا بدأت الصحافية حديثها: منذ بداية الحرب الأهلية في العام 2011 تمثّلت مهمة **القيصر** في تصوير جثث القتلى من المتظاهرات والمتظاهرين والذين لقوا حتفهم في المستشفى 601 في حي المزة وفي المستشفى العسكري 607 في حي تشرين. قبل ذلك كانت مهمة **قيصر** الرئيسية هي تصوير وقائع، مثل حوادث لها علاقة بالجنود. حكى القيصر كيف أن الجثث في بداية الثورة كانت تحمل لوحات عليها أسمائهم، لاحقاً اقتصرت اللوحات على ثلاثة أرقام: رقم لكل مسجون، ورقم أحد الفروع الأربعة للمخابرات، مثلاً 215، 248، 227، ورقم يوثّق سبب الوفاة- سكتة قلبية. ضمن الجثث كان هناك أطفال وكبار، وآثار واضحة لتعذيب وعنف شديد للغاية يصعب وصفه، على حد تعبير **قيصر**. زعم الجنود الذين أحضروا الجثث إلى المستشفيات أن الجثث تعود إلى إرهابيين. بالإضافة إلى ذلك تلقّت الصحافية صورة استمارة من **قيصر**، ووجب على **قيصر** أن يملأ هذه الاستمارات وأن يلحقها بصور الموتى. وظيفة هذه الاستمارات هي مساعدة الطب الشرعي في عمل الأرشفة. وأعطت **لوكان** صورة الاستمارة إلى القاضية المسؤولة. أثارت الاستمارة وترجمتها أسئلة بخصوص المحتوى والصحة وتظليل بعض السطور سواء لدى الدفاع أو ممثلات وممثلين المدّعيات والمدعين بالحق المدني.

سألت المحكمة **لوكان** عن رد فعل **قيصر** على عمله في تصوير المدنيين المعذبين. وعلى حد قول **لوكان** فإنه لم يستطع تصديق ما رآه يومياً. لكن تزايد عدد الموتى بشكل ضخم دفعه للرغبة في الانشقاق. وقد أخبر صديق طفولته بذلك في ربيع العام 2011، لكن صديقه نصحه ألّا يقوم بذلك، وأن يتابع عمله حتى يستطيع جمع أدلة كافية توثّق جرائم نظام الأسد. ظل **القيصر** عاماً ونصف يقوم بالوظيفة نفسها، وفي الوقت ذاته قام بحفظ ثلاث وخمسين صورة على "يو إس بي ستيك"، وحدة ذاكرة إلكترونية، وتهريبها من المكتب وإخفائها في كعب حذائه أو في حزامه، وإعطائها إلى صديقه، وقد قام الأخير بنسخها وتأمين الملفات التي سلكت طريقها لاحقاً إلى النيابات العامة في فرنسا وألمانيا ولِيشْتنْشَتاين ومكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي (اف بي اي) بمساعدة مجموعة **قيصر**، كما حكت **لوكان**.

في صيف العام 2013 اختفى **قيصر**، وبعدها بفترة قصيرة استطاع مغادرة سوريا بمساعدة من معارضة النظام. هرّب شخص ثالث الصور من سوريا على وحدة تخزين الكترونية "external hard drive". وفي تركيا استطاع صديق **قيصر** بمساعدة منظمة حقوق إنسان أن يصنّف الصور ويقوم بأرشفتها. هنا أراد الدفاع معرفة إذا ما استلم المدّعى العام الاتحادي الملفات الأصلية؟ حكت **لوكان** عن حديث لها مع صديق **قيصر** والذي أخبرها فيه أنه أرسل الملفات للمدّعى العام الاتحادى كما استلمها. على حدّ قول **لوكان** فإن الصور ذات جودة عالية.

بعد استراحة الغداء عاينت المحكمة صوراً منتقاة من مجموعة صور **قيصر**. وطُلبت من **لوكان** أن تعطي تقييمها؛ وأكدت الصحافية أن الصور المعروضة تشبه صور قيصر. كم عدد الناس الذين يستطيعوا تأكيد صحة الصور؟ طُرح هذا السؤال من قبل ممثلات وممثلين المدعيات والمدعين المشتركين. ردت **لوكان** أن أقارب بعض المعتقلين والمعتقلات المختفين استطاعوا التعرف على 700 جثة عندما نشرت منظمة حقوق الإنسان التركية الصور على موقعها الإلكتروني. وأراد الإدعاء معرفة ماذا كان يأمل **قيصر** من نشره للصور؟ فأجابت **لوكان** أنها تظن بأن **قيصر** أراد أن تتوقف الجرائم عن طريق نشر هذه الصور، لكن تلك الآمال لم تتحقق حتى الآن. وهكذا انتهت مرافعة اليوم بشكل مخيّب للآمال.

ستتابع المرافعة في اليوم التالي، ومن المخطط أن تتمّ قراءة تقرير مكتب محاماة **كارتر روك** في لندن.

محاكمة الخطيب، يوم 39 و40، 28. 29. تشرين الأول/ أكتوبر 2020:

ملف قيصر- وانشغال المحكمة بتقارير مكتب محاماة كارتر روك وتقارير المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية

كان من المخطط في اليوم التاسع والثلاثين واليوم الأربعين من المرافعة أن تتطرق المحكمة إلى قضية **قيصر**، المصور المنشق من الشرطة العسكرية، والصور المهربة، لكن على عكس ذلك قرأت المحكمة في اليوم التاسع والثلاثين تقريراً صادراً من قبل مكتب محاماة **كارتر روك** والصادر في العام 2014 والذي يقوم بتقييم مصداقية بعض أدلة تعذيب وإعدام أشخاص تم اعتقالهم من قبل نظام الأسد الحالي.

كوّن مكتب المحاماة فريقاً من خبراء في القانون الجنائي الدولي وفي متابعة جرائم الحرب لكتابة هذا التقرير وذلك بتكليف من حكومة قطر. استجوب الخبراء **قيصر** عدة مرات في شهر كانون الثاني من العام 2014 وذلك لتقدير مصداقيته وتقييم الصور. أخبرهم*قيصر* بأنه عمل 13 عاماً كمصور للشرطة العسكرية السورية. منذ بداية الحرب الأهلية في العام 2011 اختلفت طبيعة عمله، فبدل تصوير مواقع الجرائم والحوادث كان عليه تصوير المعتقلين المتوفين. أُحضِرَت جثث المتوفين إلى عدة أماكن منها المستشفيات العسكرية في المزة وتشرين. تم إرساله إلى هذه المستشفيات بمرافقة طبيب وأحد أعضاء القضاء، وحملت الجثث رقماً مرجعياً للجثة وأخر لرقم الفرع التابع للمخابرات العامة المسؤول عن اعتقال ووفاة الشخص. في المستشفيات العسكرية تلقت الجثث رقماً ثالثاً من المفترض أن يثبت أن الوفاة حدثت في المستشفى. بسبب قلقه العميق مما يحدث أرسل **قيصر** نسخاً عن تلك الصور على وحدة ذاكرة إلكترونية "يو إس بي ستيك" إلى **"سامي"**، وهو أحد المسؤولين عن التواصل معه، والذي يثق به **قيصر**. كانت مجمل الصور 50000 صورة، تظهر أكثر من 11000 ضحية. وقد فحص فريق الطب الشرعي في المجمل 5500 صورة، تظهر حوالي 1300 جثة. برأي أخصائي في علوم الكمبيوتر فلم يتم تغيير أو تعديل أي من تلك الصور بشكل رقمي. وتوصل فريق الخبراء من تحقيقات الصور واستجواب **قيصر** أن هناك دليلاً واضحاً على التعذيب والقتل الممنهج للمعتقلات والمعتقلين من قبل النظام السوري.

في اليوم التالي، اليوم الأربعين من المرافعة، طلبت المحكمة من رئيس المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية الاتحادية (BKA) أن يدلي بأقواله بخصوص صور **قيصر** وبخصوص جلسة الاستماع إلى **"سامي"** من قبل المكتب الاتحادي للتحقيقات.

جهز رئيس التحقيقات الجنائية من أجل أقواله كل ما يعرفه عمّا قامت الشرطة الجنائية الاتحادية بتجميعه في السنوات الماضية بخصوص ملف **قيصر**. يتضمن ذلك، بجانب رؤية وفرز الصور من قبل **سامي** نفسه، تحليل الطب الشرعي من قبل جامعة كولونيا والتي سيتم إدراجها في المحاكمة الأسبوع القادم، بالإضافة إلى شهادة **سامي** في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2017 وأقوال آخرين من شاهدات وشهود معنيين تعرفوا على جثث في صور **قيصر**، وكذلك تحليل صور القمر الصناعي التابع إلى مركز الطيران والفضاء الألماني لمستشفى المزة العسكري حيث من الممكن أن يكون قد تم تخزين بعض الجثث هناك في العراء، وتقرير مكتب محاماة **كارتر روك** الذي تمّت قراءته في اليوم السابق. قدمت لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA) وثائق داخلية خاصة بالمخابرات العامة السورية إلى الشرطة الجنائية الاتحادية، وهذه الوثائق تدور حول ضحايا التعذيب في السجون، بالإضافة إلى شهادات وفاة سُلمت إلى أقارب الضحايا من قبل النظام السوري. على حدّ قول رئيس المباحث الجنائية تؤكد وتُكمل هذه الأدلة بعضها البعض، وتعطي

صورة كاملة حول مصداقية صور **قيصر** وتصرف النظام السوري. وأكمل موضحاً أنه خلال تحرياته لعدة سنوات عن ملف **قيصر** لم يجد أي مؤشر لتزوير أى من صور قيصر أو أصلها. بالإضافة إلى أن أقوال الشاهد **سامي** وقت التحقيقات كانت دقيقة وهادئة وذات مصدقية.

استطاع رئيس التحقيقات الجنائية أن يتحدث عن جلسة الاستماع إلى **سامي** من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية في ألمانيا في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2017، **فقيصر** كان يصوّر في بداية الثورة حوالي 10 إلى 20 جثة يومياً. لاحقاً صار يصوّر أكثر من 50 جثة يومياً عليها آثار تعذيب واضحة جداً وكذلك آثار تقييد وخنق، وقد مات الكثيرون منهم من الجوع أيضاً. الضحايا غالباً رجال تتراوح أعمارهم بين العشرين والأربعين عاماً. وقد أكد **سامي** أيضاً على أقوال **قيصر** بخصوص عملية التوثيق الدقيق للموتى من قبل الشرطة العسكرية السورية. أمكنت هذه التوثيقات من إصدار شهادات وفاة بدون أن ترى عائلات ضحايا التعذيب جثث مفقودينها على أرض الواقع. بالإضافة إلى أن الصور تم استخدامها في نطاق بيروقراطية الحكومة، كدليل على أن أوامر الإعدام تم تنفيذها. وقد تم إعلام العائلات بأن أقاربهم توفّوا بسبب سكتة قلبية أو بسبب ضيق في التنفس.

أكد **سامي** أن **قيصر** أراد أن ينشق منذ شهر أيار/ مايو من العام 2011 بسبب ما رآه يومياً من أهوال، وأن **سامي** هو من أقنعه بالإقلاع عن هذه الفكرة، فبدلاً من ذلك كان عليه أن يعمل على تجميع أدلة أكثر حتى يتم تتبع القاتلين بشكل قانوني. وعليه كان **سامي** يقابل **قيصر** يومياً في شقة **سامي**، حتى يتسنى **لقيصر** حفظ وتنظيم نسخ من صور التعذيب على كمبيوتر **سامي**. وهكذا سجّل **سامي** الملفات المختلفة بحسب رقم الفرع الذي أُحتجز فيه المتوفي، وكذلك رقم المعتقل وتاريخ التسجيل، ورتّب الصور بحسب الفروع المختلفة التابعة للمخابرات العامة. في النهاية كان هناك أربع نسخ عن الملفات. إحدى النسخ كانت مضغوطة، وتم تحميلها من قبل مجموعة تدعم **قيصر** على ملف جوجل درايف Google Drive وإرسالها إلى ليشتينشتاين. ونسخة غير مضغوطة تم تحميلها أيضاً على "جوجل درايف" Google Drive تلقّاها المدّعى العام الاتحادي في ألمانيا في العام 2013. وهناك نسخة مضغوطة موجودة على "هارد ديسك" وحدة تخزين إلكترونية لدى **سامي**، والأخيرة نسخة غير مضغوطة موجودة أيضاً على "هارد ديسك" وحدة تخزين إلكترونية في مكان سرّي في سوريا.

قال رئيس التحقيقات الجنائية للمحكمة إن الشرطة الجنائية الاتحادية قدّمت على طلب مساعدة قانونية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2015 لإمارة ليشتنشتاين، وعليه سلّمت ليشتنشتاين ملفات **قيصر** الموجودة هناك في ذلك الوقت إلى الشرطة الجنائية الاتحادية والطب الشرعى التابع إلى جامعة كولونيا من أجل التحقق والمعالجة التقنية. شمل الملف القادم من ليشتنشتاين على حوالي 98000 ملفاً، من بينهم 55000 أظهروا نفس المحتوى. أرادت المحكمة معرفة مدى اختلاف الملفات المضغوطة القادمة من ليشتنشتاين عن الملفات غير المضغوطة التى تلقاها المدّعى العام الاتحادي. وشرح الشاهد أن الملفات غير المضغوطة لم تحو فعلاً على قيمة إضافية، لأن أي عملية نسخ، وبالأخص عملية تحميل الملفات على الشبكة الإلكترونية، تغيّر بيانات تعريف الملفات.

بعد تقييم ملفات **قيصر** والاستماع إلى أقوال **سامي** وأقوال شاهدات وشهود آخرين، بالإضافة إلى مراجعة بيانات إضافية تلقتها الشرطة الجنائية الاتحادية من مبلغين عديدين ومن لجنة العدالة والمساءلة الدولية، استطاعت الشرطة الاتحادية الجنائية تأكيد أن كل الصور في ملفات **قيصر** والتي التُقِطَت بين شهرين آيار/ مايو من العام 2011 وآب/ أغسطس من العام 2013 تم أخذها بأمر من الشرطة العسكرية التابعة للنيابة العامة العسكرية السورية.

اخُتتم يوم المرافعة بعرض صور مختارة من صور **قيصر**، وبهذه الصور القاسية الباقية في الأذهان خرجت المشاركات والمشاركين من المحكمة إلى الخارج تحت الأمطار.

ستتابع المحاكمة يوم 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

محاكمة الخطيب، اليوم 41 و42، 3. 4. نوفمبر/ تشرين الثاني 2020:

الخبير الدكتور ماركوس غوتشيلد يعطي رأيه عن صور قيصر

انشغلت المحكمة الإقليمية العليا في **كوبلنز** في اليوم 41 من المحاكمة بما انشغلت به في الأسبوع السابق، أي بالنظر في صور **قيصر**. تم دعوة دكتور **ماركوس غوتشيلد** (جامعة كولونيا) كخبير ليقوم بتقديم فحوصاته. فقد قام الطبيب الشرعي منذ العام 2017 بفحص كل صورة من صور قيصر على حدة، والتي وصل عددها في المجمل إلى 26.938 صورة للمتوفين في المعتقلات السورية. وقد قام بهذا الفحص سوياً مع زميلٍ له. انتهى هذاالفحص الذي استغرق عدة أعوام منذ بعضة أسابيع فقط.

قدم **غوتشيلد** شرحاً مفصلاً أمام المحكمة. وصف أصغر التفاصيل عن الإصابات التي عانى منها الأفراد في صور **قيصر** وفق تقييمه. كما شرح أيضاً كيف تؤكد هذه الإصابات أقوال الشاهدات والشهود حتى الآن. لكل نوع من الإصابات والتعذيب عرض الخبير العديد من الأمثلة من الصور، وأظهرت الصور قسوة الجرائم. وعلى الرغم من أن الخبير عرض الصور بشكل رزين، لكن هدوءاً مليئاً بالتوتر سيطر على الأجواء في المحاكمة. مع كل صورة عرضها الخبير ازدادت الأجواء كآبة حتى انتهت المرافعة. وجّه العديد من الحاضرين والحاضرات نظرهم بعيداً عن الصور المعروضة، فمشاهدة هذه الصور القاسية كان مثيراً للإضطراب لدرجة يصعب تحملها.

في بداية أقواله ركّز الخبير على الفحص البصري للصور، والذي قام بعمله بطلب من الشرطة الألمانية الاتحادية، وقد أظهر **غوتشيلد** منهجية واضحة للإصابات يسهل التعرف عليها، فقد حدث أكثر من مرة أن كان وزميله مقتنعين بأنهما رأيا الصورة من قبل، على الرغم من أنهما لم يرياها، وهذا لأن الصورة تشابه صوراً آخرى بدرجة كبيرة. كانت الإصابات متشابهه إلى هذه الدرجة.

وقد عرض الطبيب الشرعي الاحصائيات الناتجة عن بحثه؛ فقد استطاع أن يثبت بشكل مؤكد، بنسبة تقترب من 88,6 بالمائة من الحالات، أن الشخص الظاهر في الصورة متوفى، وكانت باقي الحالات وفق تقييمه أيضاً متوفاة، ولكن لم يظهر عليها علامات مؤكدة للموت، مثل الصَمَلُ المَوتِيّ وازرقاق الجثة ولا آثار تعفن، وهذا لأن بعضهم كان مستوراً بالملابس جزئياً أو متّسخاً بشكل كبير. علاوة على ذلك كان لدى الكثير من المتوفين إصابات سابقة في معظم الحالات بسبب تأثير تعذيب بدون أدوات حادة. بالإضافة إلى ذلك أظهرت العديد من الصور أفراداً مشوّهين إلى درجة أن الطبيب الشرعي، على الرغم من خبرته التي تفوق الأربعين عاماً، اضطر أن يقوم ببحث عن كل إصابة على حدة. وقد استدل على أن الكثير من الأجسام تعرّضت لعنف عن طريق أدوات حادة، وأظهرت بعض الجثث آثار خنق، وحوالي نصف الأشخاص الظاهرين في الصور كانوا عراة بالكامل، وبحسب رأي الخبير فقد تم نزع الملابس الداخلية خصوصاً لغرض الصور، ولكن لم يجد الخبير تعليلاً لذلك.

في الجزء الثاني لأقواله قارن **غوتشيلد** أقوال الشاهدات والشهود مع نتائج الطب الشرعي، وبالأخص الأقوال والنتائج المتعلقة بفرع الخطيب. نتيجته كانت أن وصف الناجيات والناجين توافق بشكل كبير فحوصات الطب الشرعي التي قام بها، فقد تنوعت أشكال التعذيب في المعتقلات السورية، من الضرب والحرق واقتلاع الأظافر وإجبار الكثير من الضحايا على الوقوف لفترات طويلة. وقد استطاع الخبير معرفة ذلك عن طريق الأورام الموجودة في الساقين. أخيراً علّق **غوتشيلد** حسب ظنه أن من المرجح جداً وفاة

العديد من الحالات عن طريق الإعدام أو تركهم ليلاقوا حتفهم، وهذا يتوافق أيضاً مع أقوال الناجيات والناجين.

في الجزء الثالث من تقريره شرح **غوتشيلد** إلى أى حد يمكن الاستدلال من صور **قيصر** على معايير النظافة والرعاية في المعتقلات السورية، وبالأخص في فرع الخطيب. وقد أدلى العديد من الشاهدات والشهود في تقرير مرحلي من المكتب الإتحادي للشرطة الجنائية مثلاً أن الزنزانات كانت غالباً ممتلئة بشكل كامل. استطاع **غوتشيلد** أن يؤكد على صحة أقوال الشاهدات والشهود عن الإصابة بالطفيلات والتى تدلّ على قلة النظافة في فروع السجن. أما بخصوص الغذاء والعناية الصحية فلم تظهر الصور واضحة، لكنها عكست الأقوال المختلفة. فبحسب الأقوال تلقى بعض الأفراد تغذية كافية، والبعض تلقوا رعاية صحية، وعلى عكس ذلك عانى البعض من نقص الغذاء وضُمدت جروحهم بقصاصات قماش متسخة.

باختصار أفاد الخبير أنه يمكن الاستدلال من ملفات **قيصر** على وجود تعذيب ممنهج وإهمال في السجون السورية، وقد أشارت كل نتائج فحوصاته إلى ذلك. بالإضافة إلى ذلك أكد **غوتشيلد** أن معظم أقوال الشاهدات والشهود تتوافق مع المعلومات التي تعطيها الصور.

في اليوم التالي للمحاكمة تم مناقشة ترجمة ملف سيرة ذاتية، وبعدها تمت قراءة بيان رسمي صادر عن جهاز الاستخبارات الفيدرالي الذي دار حول هيكلية ونظام المخابرات العامة السورية.

ستتابع المرافعة يوم 17 من تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

محاكمة الخطيب، اليوم 43 و44، 17. 18. نوفمبر/ تشرين الثاني 2020:

رئيس تحريات منظمة غير ربحية كريستوفر إنجل يدلي بأقواله.

أصبحت إجراءات تقليل انتشار فيروس الكورونا أكثر صرامة في محاكمة **كوبلنز**، فعلى زائرات وزائري المحكمة الآن أن يملؤا استمارة تسجيل ويظهروها عند دخولهم. هكذا أصبح الطابور أمام المحكمة في يومي 43 و44 من محاكمة الخطيب أطول، في الوقت نفسه الذي جرى فيه الاستماع إلى أقوال الشاهد **كرستوفر إنجل** رئيس التحريات في لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA) في **كوبلنز**. من يهتم بمتابعة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم في سوريا يعرف (CIJA) جيداً، وهي منظمة خاصة تقوم بتجميع أدلة لدعم التحريات القانونية. منذ فترة طويلة يناقش خبراء وخبيرات القانون الجنائي الدولي ما إذا كانت هذه الأدلة صالحة للاستخدام في المحاكمة بالفعل. واليوم في **كوبلنز** تم عرض الأدلة لأول مرة بشكل مفصل أمام الرأي العام، ولذلك أيضاً انتظر الكثيرون أقوال **إنجل** بترقب شديد. قامت المنظمة غير الهادفة للربح الاستقصائية منذ العام 2012 بجمع وتأمين وإرسال حوالي 800.000 صفحة لوثائق أصلية تابعة للمخابرات العامة السورية والجيش إلى خارج سوريا. **وإنجل** هو رئيس التحريات في اللجنة، ومسؤول عن التعاون مع المصالح المحلية المختصة بالملاحقة القانونية، وفي هذا السياق تعاون أيضاً مع المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية في قضية الخطيب.

في البداية وصف **إنجل** طريقة عمل مؤسسته، بالأخص ما يتعلق بتأمين وضبط الوثائق، وبعدها تحدث عن معلوماته عن الهيكليات الأساسية والهيئات المسؤولة عن قمع المظاهرات والاضطرابات في عامي 2011 و2012. برهن على أقواله بواسطة وثائق تابعة للمخابرات العامة السورية، التي تم تجميعها من قبل لجنة العدالة والمسائلة الدولية. مثلاً في يوم 5 آب/ أغسطس من العام 2011 تم إعطاء تعليمات إلى مراكز المخابرات ومراكز الشرطة تضمنت عدة أشياء منها: ذكر مجموعات الأشخاص التي يجب التركيز عليهم

ضمن عمل المخابرات والشرطة، وهم أشخاص يمولّون المظاهرات مادياً أو يدعون إليها، أو أشخاص من المعارضة أو لديهم اتصالات مع الخارج. وفي الوثائق الصادرة من قبل جهات عالية المستوى صارت النبرة أقسى بشكل تدريجي، وصار واضحاً أكثر وأكثر أنه يجب التعامل مع المظاهرات بالعنف. أوضح الشاهد بواسطة تقارير داخلية من قبل مؤسسات مختلفة طريقة سير التعليمات من أعلى سلطة على مستوى الحكومة إلى حيز التنفيذ- مثلاً عن طريق محاضر الاستماع إلى المعتقلات والمعتقلين والتي من ناحية أخرى عادت مجدداً إلى السلطات العليا وأدت إلى وضع أشخاص آخرين تحت الملاحقة.

تؤكد بعض الأدلة الآخرى أن وثائق لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA) أصلية. وبالمجمل أجرت لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA) محادثات مع 16 شاهدة وشاهد، تم ذكرهم بالاسم في الوثائق التي تم تجميعها من قبل لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA)، بالإضافة إلى ذلك هناك وصف لظروف وفاة أربعة أشخاص تم التعرّف عليهم في صور **قيصر**.

عندما كان المشاركون في المحاكمة يراقبون الشرائح المعروضة بانتباه، كان اهتمام المتّهمين ينصبّ بالدرجة الأولى على الوثائق الأصلية باللغة العربية. بعض الوثائق التي قدمها **إنجل** كانت قد نُشرت من قبل في محاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

في شريحة أخرى عرض **إنجل** كيف تم نقل المعتقلين على طول البلاد وعرضها، وكيف تم إحضار الكثير منهم من مناطق عدة في سوريا إلى دمشق، ونقل بعضهم إلى مدن أخرى. هذا يحدث غالباً في حال تقدير المخابرات العامة أن أحد الأشخاص مهمّ أوقيّم من أجل الحصول على المعلومات. شرح **إنجل** أن الجرائم ووسائل التعذيب التي وصفها الشاهدات والشهود أمام لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA) كانت متشابهة في كل الأماكن في سوريا، وهذه إشارة إلى منهجية التعذيب. واستنتج من ذلك أن هذه الجرائم تقابل معايير النموذج القانوني لجرائم ضد الإنسانية، لأن النظام قابل الانتفاضات بتعذيب ممنهج وواسع النطاق وبعنف واعتقالات.

بعد استراحة الغداء تحدث **إنجل** عن فرعي 251 و285 التابعين للمخابرات العامة. فرع 285 هو فرع رئيسي مختص، أما فرع 251 وهو فرع الخطيب فهو مسؤول عن دمشق والمناطق الريفية المجاورة. سألت القاضيات والقضاة الشاهد عدة مرات عن معلوماته حول إذا ما كان لكل فرع اختصاص بنوع من المعتقلين، لكن بحسب أقوال **إنجل** لم يكن التعرف على ذلك سهلاً. شرح الشاهد أن الفرع أربعين، التابع للفرع 251، كان ذا سمعة سيئة واستقلالية كبيرة. وكان **حافظ مخلوف** هو مدير القسم وهو قريب لعائلة الرئيس الأسد. وقد ذكر حارس أمن الفرع أمام أحد الشهود أن العديد من المعتقلات والمعتقلين ماتوا في فرع الخطيب بسبب التعذيب وظروف الاعتقال السيئة.

بالإضافة إلى ذلك وجدت لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA) أدلة على قيادة **(أنور. ر)** لفرع التحريات المركزي للمخابرات العامة السورية (فرع 285) لبضعة أشهر، وذلك بعد رحيله عن فرع 251 في صيف العام 2012، وقد تم إثبات ذلك بواسطة وثائق تظهر دخول محاضر التحقيق أو معلومات من أوعن المعتقلات والمعتقلين. بالإضافة إلى ذلك فبحوزة (CIJA) ثلاثة تقارير تحريات تثبت أن **(أنور. ر)** كان رئيس ما يسمى "اللجنة المركزية للتحقيقات". وذكر أحد هذه التقارير واحداً من الذين تم استجوابهم وتحدّثت معه (CIJA) لاحقاً. تضمن محتوى التقرير ظروف الحبس والتحريات والاتهامات، ولكن لم يظهر التعذيب والانتهاكات التى وصفها الشاهد أمام (CIJA) في التقرير. ودار التساؤل بين متابعي القضية عن أسباب عدم محاكمة هذه الجرائم أمام محكمة **كوبلنز؟**

في اليوم التالى استجوبت دائرة القضاء والمشاركات والمشاركين في المحاكمة الشاهد. دار الاستجواب في المقام الأول حول نشأة وطريقة عمل ومهولي (CIJA)، وهنا وضّح **إنجل** المعلومات التى شاركتها (CIJA) مع المدعي العام الاتحادي بخصوص المحاكمة الجارية ومتى كان ذلك. بالإضافة إلى ذلك أراد

دفاع المتّهمين أن يعرفوا ما الذي تعرفه (CIJA) عن عصيان الأوامر والعواقب الممكنة بالنسبة إلى العاملين في المخابرات العامة السورية. وصف **إنجل** أن النظام بعث رسائل واضحة بلا شك: من لا ينفذ أوامر قمع المظاهرات المعارضة بشكل صحيح يجب الإبلاغ عنه، وهكذا يصبح رافضو أوامر التنفيذ أنفسهم هدفاً محتمل.

بعد انتهاء الشاهد من أقواله أشارت هيئة القضاة إلى تفصيل تنظيمي مهم: وهو أن مجلس القضاء يخطط حالياً لفصل قضية **(إياد. أ)** ابتداءً من 17 شباط/ فبراير من العام 2021 والاستماع إلى القرار النهائي. وأرادت المحكمة أن تعلن يوم 24 شباط/ فبراير الحكم النهائي. لكن سيكون حكماً مع التحفظ، لأن ثمة أشياء غير متوقعة يمكن أن تحدث في قضايا كبيرة مثل هذه القضية، بالأخص في وقت انتشار الكورونا، والتي يمكن أن تؤثر على الخطة الزمنية.

بالإضافة إلى ذلك فابتداءً من كانون الثاني/ يناير العام 2021 لن تنعقد المحاكمة في قاعة المحكمة الكبيرة التابعة للمحكمة الإقليمية، لكنها ستنعقد في قاعة آخرى في المحكمة الإقليمية العليا، ويتم إعادة بناء هذه القاعة الآن لتتسع للمشاركات والمشاركين في المرافعة مع المحافظة على قواعد التباعد. يعني هذا أيضاً أنه سيتوفر أماكن أقل بكثير للحضور. أما في الأيام المهمة جداً، مثل يوم النطق بالحكم، فيمكن الانتقال مرة آخرى إلى القاعة 128 في المحكمة الإقليمية.

محاكمة الخطيب، يوم 45، 19. نوفمبر/ تشرين الثاني 2020:

شاهدة عيان تتحدث عن العنف الجنسي في السجون السورية.

كانت أقوال إحدى الناجيات والمدعية بالحق المدني في بؤرة اهتمام اليوم 45 من المرافعة أمام المحكمة الإقليمية العليا ***لكوبلنز***. عملت الشاهدة كمعلمة رياضيات، وتم اعتقالها خمس مرات من قبل النظام. في هذا اليوم ركزت المحاكمة بالأخص على أول اعتقالين، وبمصاحبة ودعم محامي المركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان **باتريك كروكر**، ممثلها في المحاكمة، استطاعت الشاهدة أن تدلى بأقوالها عن تلك الاعتقالات بشكل واضح وهادئ ومستفيض.

تعرضت الشاهدة للاعتقال أول مرة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2011 في دمشق، عندما رأت ورفيقاتها في المظاهرة أحد رجال الآمن يضرب شاباً صغيراً في العمر وأردن مساعدته. بعدها أحضرها رجال الشرطة إلى أحد مركز الشرطة، وهناك كان يجب عليها أن ترقد مع المعتقلات الست الآخريات على الأرض، وتعرضنَّ جميعهن للضرب، وبعدها تم نقلها إلى إحدى هيئات الأمن الجنائي، وبعد ثلاثة أيام أفرج أحد القضاة عنها.

الاعتقال الثاني كان في شباط/ فبراير من العام 2012. كانت الشاهدة في شقتها تفرز بعض الأدوية التي كان من المفترض إرسالها إلى حمص، حينها اقتحم غرفتها حوالي 20 موظفاً من المخابرات العامة، وتم اعتقال الشاهدة وأختيها وأخيها في فرع الخطيب. هناك تم استجوابها لمدة ثلاثة أيام. وقام شخصان باستجوابها عن احتمالية انتمائها لإحدى الحركات السياسية. في اليوم الثالث تم احضارها إلى فرع 285 التابع للمخابرات العامة وهناك قضت 21 يوماً.

بشكل واثق ومستفيض وصفت الشاهدة كيف كانت تسمع باستمرار وفي كلا الفرعين صراخ المعتقلين، وكيف رأت أجسامهم الهزيلة ملقاة على الأرض في الممرات. وفي فرع 285 شهدت على "حفلات الترحيب" التي قام بها حراس السجن، بضرب المعتقلات والمعتقلين الجدد وركلهم وضرب رؤوسهم

بالجدران. لم تر الشاهدة جثثاً في الزنازين ولا في الممرات، لكنها استطاعت مرة واحدة أن ترى من خلال نافذة زنزانتها كيف حمل أربعة موظفين في الفرع جسداً ملفوف في لحاف، وكانت علامات التعذيب واضحة على ذاك الجسد الهزيل. من خلال نافذة زنزانتها استطاعت مرة واحدة أيضاً أن ترى كيف احتشد موظفون مسلحون في الفرع، وافترضت الشاهدة أنهم قاموا بقمع المظاهرات.

بحسب أقوال الشاهدة فهي لم تتعرض شخصياً للتعذيب، لكن في طريقها من وإلى جلسات التحقيق والحمام قام الحراس بضربها بأيديهم أو بواسطة عصاة غليظة. كانت النظافة والعناية الصحية في فرع الخطيب سيئة. صحيح أنهم أعطوها مرة حبوباً مسكنة للألم عندما طلبت ذلك، لكنهم رفضوا أن يعطوها فوطاً صحية خلال دورتها الشهرية.

بالإضافة إلى ذلك أخبرتها العديد من المعتقلات الآخريات عن العنف الجنسي في السجون. وعند وصولها إلى فرع 251 تم فحصها من قبل ممرضة الهلال الأحمر، وعندما خلعت ملابسها بالكامل حاول أحد العاملين في السجن دخول الغرفة. أوقفته الممرضة بقولها إن الشاهدة "لديها الدورة الشهرية"، لكنه رأها عارية على الرغم من ذلك. كان أحد حراس الفرع 251، والذي كان يحضرها إلى التحقيق، يقترب منها كثيراً ويلتصق بها ويلمس ثديها، وقد تكرّرت الحادثة عدة مرات.

الإهانات المختلفة وحتى الإهانات ذي الطبيعة الجنسية هي التي كانت على الأجندة اليومية في الفرع. تتذكر الشاهدة أنه طوال فترة اعتقالها لم تنادى باسمها قط، لكن نُعتت بأسماء مهينة مثل "عاهرة". بالإضافة إلى ذلك تحدثت الشاهدة عن التهديدات بالاغتصاب التى تلقتها أيضاً أمام أختيها وأخيها. ورداً على سؤال القاضية الرئيسة أكدت الشاهدة أنها أخذت هذه التهديدات على محمل الجدية، وخافت أن يصيبها أو يصيب أفراد عائلتها سوء من جديد.

بناءً على أقوال الشاهدة قدّم ممثلو المدعيات والمدعين بالحق المدني المحاميان الشريكان للمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR، **باتريك كروكر وسباستين شارمر** باسم ثمان مدّعيات ومدعٍ بالحق المدني طلباً بعدم معاملة حوادث العنف الجنسي كحوادث فردية بحسب القانون الألماني، كما تَم التعامل معها حتى الآن، بل اعتبار العنف الجنسي جزءاً من الجرائم ضد الإنسانية، والتي يُتهم بها **(أنور. ر)**. فالاغتصاب وكل أنواع العنف الجنسي يعتبرون جزءاً من الهجوم الواسع النطاق والممنهج على الشعب السوري، ويتم استخدامهم بشكل موجّه بهدف القمع. وقد أكد المحاميان على قولهما بالإشارة إلى مرافعات سابقة أثبتت هذه الجرائم، ومواضع آخرى عديدة في ملف الخطيب تم نشرها للرأي العام، بالإضافة إلى ذلك دعم المحاميان حجّتهما بواسطة تقارير منظمات دولية وطالبا بقراءة هذه التقارير كأدلة إثبات.

طالب المحاميان بتحديث الاتهام وتحضير **(أنور. ر)** لاتهام جديد محتمل بالعنف الجنسي الذي وصفاه بـ"أحد أفظع الجرائم ذات العواقب الوخيمة. وتم ارتكاب هذه الجرائم بشكل واعٍ لقمع الناجيات والناجين". أنهى المحاميان أقوالهما بأن موكلاتهما وموكليهما يجمعهم "الأمل أن الأشخاص الذين اختاروا الطريق الصعب وكسروا الصمت سيستمع مجلس القضاء لهم". خلال قراءة الطلب ضرب **(أنور. ر)** رأسه عدة مرات بكفيه. أما عن الدفاع والمشاركات والمشاركين الآخرين في القضية فقد امتنعوا عن أخذ موقف بخصوص الطلب.

ستُتابع المحاكمة يوم 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

محاكمة الخطيب، اليومان 46 و47، 25. 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020:
أحد الناجين من فرع الخطيب يتعرّف على (أنور. ر)

أدلى شاهد تم اعتقاله مرتين في فرع الخطيب بأقواله في اليوم 46 من قضية سوريا أمام المحكمة الإقليمية العليا **بكوبلنز**، وطلبت محاميته في بداية المرافعة أن تسمح المحكمة له بألّا يكشف عن هويته وبأن يغطي وجهه جزئياً خلال الإدلاء بأقواله. ذلك أن الشاهد قلق على عائلته التي ما زالت تقيم في سوريا. ووافقت المحكمة على الطلب لأن أقوال الشاهد يمكن أن تعرض عائلته للخطر.

بعدها بدأ الشاهد بالإدلاء بأقواله: حكى عن المرة الأولى التي تعرّض فيها للاعتقال، وكانت في شهر آذار/ مارس من العام 2011 بالقرب من *دمشق*، بسبب من مشاركته في مظاهرة ضد نظام الأسد. بعد أن تعرّض للضرب القاسي تم نقله إلى فرع الخطيب، وهناك أُستقبل بما يسمى " حفلة الترحيب" سيئة السمعة والمعتادة في سجون المخابرات العامة السورية. ضُرب بعصاة خشبية على وجهه، وأدى ذلك إلى عدم قدرته على الرؤية بإحدى عينيه لفترة مؤقتة وفقدانه لعدة أسنان. بالإضافة إلى كسر عدة أضلع في الصدر مما صعّب عليه التنفس.

بعدها تم جلب الشاهد إلى زنزانة جماعية خانقة وممتلئة بأكملها. لاحقاً فحصه أحد المسعفين الذي دبّر إرسال الشاهد إلى المستشفى. عند وصوله هناك قام رجال الأمن الذين صاحبوه بإهانته بصوتٍ عالٍ، مما جعل مرضى آخرين يبصقون عليه. وعلى الرغم من قيام أحد الأطباء بإعطائه وصفة طبية، قام أحد رجال الأمن في الطريق إلى السجن بتقطيعها. بعدها أُحضر الشاهد إلى التحقيق وهو معصوب العينين، لكنه استطاع من خلال فتحة في الـ"الطميشة" رؤية ما يحدث حوله. اتهمه الضابط الذي قام بالتحقيق معه بأنه ينتمي إلى جماعة إرهابية. ورد الشاهد بشكل ساخر على هذا الاتهام، مما جعل الضابط يضربه عدة مرات في وجهه، ويركله بركبتيه بقوة في بطنه. سألته القاضية إذا كان بإمكانه التعرف على هذه الضابط، فأشار الشاهد إلى دكة المتّهمين، إلى **(أنور. ر)**. واستقبل **(أنور. ر)** ذاك الاتهام بتعابير وجه جامدة. هنا سرت وشوشة وبلبلة بين صفوف الحضور.

حكى الشاهد كيف تمّ التحقيق معه ثلاث مرات خلال اعتقاله الأول، وكيف تعرّض للتعذيب حتى اعترف بمشاركته في المظاهرت في آخر التحقيق. أجبره أحدهم على التوقيع على أنه لن يشارك في أية احتجاجات أخرى، وبعد حوالي الأسبوع من اعتقاله تم إخلاء سبيله.
بعدها بعام في شهر آذار/ مارس من العام 2012 تعرّض الشاهد للاعتقال مرة أخرى من قبل قوات الأمن وتم إحضاره إلى فرع الخطيب. هناك انتظرته مرة آخرى "حفلة الترحيب" القاسية، وتحقيقات بدون رحمة ومعايير نظافة سيئة. فالزنزانة التى قضى فيها الشاهد طوال اليوم والنهار مع 350 معتقلاً أخراً كانت مغلقة من جميع الجهات، ثمة فتحة في الباب فحسب كان بعض الأكسجين يدخل منها. التهبت جروح المعتقلين الناتجة عن التعذيب بسرعة شديدة، وامتلأت في بعض الحالات بالصدأ، وفي بعض الأوقات اجتاحت الديدان الزنزانة. لدى الشاهد ذاكرة مؤلمة عن أحد المعتقلين المصابين معه في الزنزانة، والذي مات بعد أسابيع طويلة من الآلام الناتجة عن إصابته في الزنزانة. وقد طلب رفاقه في السجن من الحرس مراراً أن يوفّروا له رعاية صحية، لكن بدون جدوى. بدلاً من ذلك أمر الحراس المعتقلين بأن يضعوا المصاب بجانب المرحاض المتسخ، وأن يتركوه هناك ليموت.
وصف الشاهد كيف أن زملاءه في المعتقل جُنوا من ظروف الحبس هذه: الوقوف لعدة أيام مصابين وبدون نوم، وأنه رأى آثار تعذيب كبيرة على المعتقلين معه في الزنزانة. بعد عدة أسابيع تعرّض الشاهد للضرب مجدداً من قبل ضابطين في المخابرات العامة، وبعدها وضعوه بمفرده في غرفة مظلمة. بعد عدة أيام تم التحقيق معه مرة آخرى في فرع الخطيب، ومن ثم نقله إلى سجن آخر تابع للمخابرات العامة.

الشيء المحزن جداً بالنسبة للحاضرات والحاضرين كان وصف الشاهد لأفكار الانتحار القاسية التى تكونت لديه خلال فترة اعتقاله. وعلى الرغم من أن الرجل استطاع، على حد قوله، أن يسترد صحته الجسدية، إلا أنه يعاني حتى الآن من اضطرابات في النوم ومن الذكريات الصادمة. الجزء المهم جداً من

المحاكمة أتى حين استطاع الشاهد التعرف على المتّهم الرئيسي **(أنور. ر)** من بين ثماني صور عُرضت عليه في أحد جلسات الاستماع السابقة من قبل مصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية.
سأله الدفاع في اليوم التالي من المرافعة عن جلسة الاستماع لأقواله في فرنسا، وكيف عُرض عليه هناك الصور الثمان، وطلب الدفاع أن يحدّد الشاهد بوضوح اذا ما كان قد استطاع في ذلك الوقت التعرف على **(أنور. ر)** بين هذه الصور، ولم يكن الشاهد متأكداً. لكن النائبات والنواب العامين كانوا قد أُبلغوا قبلاً أن الشرطة الفرنسية استلمت صور **(أنور. ر)** بعد جلسة الاستماع مع الشاهد.

طرح ممثلو المدعيات والمدعين بالحق المدني بضعة أسئلة عن الاعتقال الأول في فرع الخطيب، وتحديداً بخصوص وصف تفاصيل جلسة الاستماع الأولى حتى يتم مقارنتها مع أقوال **(أنور. ر)**

ستُتابع المحاكمة في يوم 1 كانون الأول/ ديسمبر 2020

محاكمة الخطيب، اليوم 48 و49، 1. 2 ديسمبر/ كانون الأول 2020:
أحد العاملين السابقين في المخابرات العامة يتحدث عن دور (أنور. ر) في الفرع 251

شكّلت أقوال أحد الضباط المنشقين عن المخابرات العامة السورية بؤرة اهتمام يومي 48 و49 من المحاكمة أمام المحكمة الإقليمية العليا **لكوبلنز**. في البداية بدا على الشاهد القلق، ولم يجب على الأسئلة بشكل واضح وإنما بشكل مراوغ. لكن بمرور الوقت تحلّى الشاهد بالهدوء وظهرت عليه الخبرة أكثر.

منذ أن بدأ الإدلاء بأقواله اتضح أن الشاهد ملم جيداً بمعلومات حول تنظيم المخابرات العامة. فقد عمل في المخابرات العامة لمدة 30 عاماً وفي فروع مختلفة. عندما بدأت المظاهرات في العام 2011 ضد النظام السوري وحتى انشقاقه وفي النهاية ولجوئه إلى ألمانيا، عمل الشاهد في الإدارة، ولذلك فإن فرع الخطيب للتعذيب معروف بالنسبة له. وقد ركزت أسئلة القاضيات والقضاة أيضاً على هذه المعلومات من الداخل. ذكر الشاهد أصحاب القرار الذين أداروا فرع الخطيب في العامين 2011 و2012 وهم اللواء **توفيق يونس** مدير الفرع، بالإضافة إلى العقيد **(أنور. ر)** مدير قسم التحقيقات في الفرع، وكانت وظيفة الأخير الحصول على المعلومات "بأي وسيلة ممكنة". أما بالنسبة للقرارات المهمة، كالاعتقال الجماعي مثلاً، فقد قام **حافظ مخلوف** باتخاذها. وقد وصفه الشاهد بأنه "منفّذ تعليمات الأسد". أما **طالب حسن**، وهو من أبناء الطائفة العلوية، فقد ساعد **(أنور. ر)** في تنظيم وإدارة جلسات التحقيق. أحد النقاط المهمة بالنسبة للشاهد كانت أن نظام الأسد لم يثق إلا بأبناء الطائفة العلوية منذ اندلاع الثورة على أقل تقدير، فالانتماء الديني مهمّ للغاية بالنسبة للنظام.

بعدها تحدث الشاهد عن جهاز إدارة المخابرات العامة، والذي كان لديه اطلاع عميق عليه. ووصف الشاهد أن فروع المخابرات العامة الآخرى كانت ترسل مستندات إلى الإدارة، وعليه قامت الإدارة بتسجيلها بشكل رقمي وحفظها في قواعد البيانات. اختصت العديد من المستندات بالتعذيب وبحالات الوفاة. وأوضح الشاهد إحدى التعليمات المعتادة في جلسات التحقيق؛ إذا كتب المدير في التعليمات: "اقتراحات للحصول على مزيد من المعلومات" يعنى ذلك أمراً بتعذيب المعتقل أوالمعتقلة. بحسب قول الشاهد يعرف جميع العاملين في المخابرات العامة ذلك. ومنذ آذار/ مارس من العام 2011 ازداد عدد هذه التعليمات. أضاف الشاهد أنه رأى تعليمات بالتعذيب من فرع 251 بشكل متكرر وموقّعة من قبل **أنور ر**.
بالإضافة إلى ذلك أرسلت فروع المخابرات العامة ما يسمى "بسجل الموت إلى الإدارة"، وفي هذا السجل تم تقيد أسماء المعتقلات والمعتقلين المتوفين. استلمت الإدارة كل يوم عدة قوائم عليها أسماء العشرات من الموتى، ولا يُذكر في العادة سبب الوفاة.

بشكل مثير للإعجاب وصف الشاهد خوفه الشخصي: فقد تم التحقيق معه من قبل **(أنور. ر)**، بعدما رفض أن يشارك في فض وقمع المظاهرات، وتم إرساله إلى السجن عدة مرات لفترة زمنية قصيرة وتعرض للتعذيب. وقال الشاهد إنه خلال سنوات الثورة "انكسر كل شيء بداخلنا"، وأن خوفه من النظام السوري مازال موجوداً وهو في ألمانيا.

خلال الإدلاء بأقواله نبّه الشاهد عدة مرات أن ظهوره أمام المحكمة يمكن أن يؤدي إلى تبعات مسيئة لعائلته. فقد تعرضت عائلته بالفعل للتهديد من أتباع النظام الذين طلبوا منها أن تقنعه بالعدول عن الإدلاء بأقواله في **كوبلنز**. شعر العديد من صديقاته وأصدقائه بـ"انتقام النظام"، وأظهر الشاهد قلقه حتى على سلامته الشخصية. أقرت القاضية الرئيسة بصعوبة الموقف، لكنها لم ترَ مفراً من التزامات الشهود. لذلك طالبت القاضية منه عدة مرات خلال المرافعة أن يدلى بشهادة صادقة وكاملة.

في صباح يوم 3 كانون الأول/ ديسمبر، أي اليوم الخمسون من المحاكمة، وصل تهديد وباء كورونا إلى المحاكمة، الأمر الذي تسبب بإلغاء جلسة الاستماع لأحد المدعيين المشتركين حسب جدول المحكمة، وذلك لأن أحد أعضاء هيئة المحكمة وجب عليه أن يبقى بالعزل الصحي، ومن غير الواضح متى ستتابع الجلسة وكيف سيؤثر ذلك على مسار القضية.

محاكمة الخطيب، اليوم 50، 9 كانون الأول/ ديسمبر 2020:

أحد الناجين من التعذيب في فرع الخطيب يتحدث ويطالب محامي الدفاع عن (إياد. أ) بإدراج خطابه ضمن الأدلة

بعكس التوقعات استكملت جلسة اليوم 50 من المحاكمة بحضور جميع أعضاء هيئة القضاء. فقد كان هناك اشتباه في إصابة أحد أعضاء الهيئة بالكورونا، لكنه لم يكن صحيحاً. لذلك استطاع الناجي الذي تم اعتقاله في فرع الخطيب في العام 2011 أن يدلى بأقواله في هذا اليوم أمام المحكمة، وقد كان طبيباً في سوريا وتم اعتقاله بتهم واهية.

عند وصوله فرع الخطيب تم إجباره على خلع ملابسه. خلال جلسات الاستجواب تعرّض الرجل عدة مرات للضرب بالكابلات على قدميه. في أول أيام اعتقاله كان في زنزانة فردية بدون نوافذ، "الميزة" الوحيدة في هذه الزنزانة هي أنه استطاع أن يستلقي، لكنه شعر كما لو أنه في قبر! بعدها تم نقله إلى زنزانة جماعية. تحدث الشاهد مثل العديد من المعتقلات والمعتقلين السابقين عن الظروف الكارثية هناك، فقد كانت الزنزانة دائماً ممتلئة على آخرها، وفيها عدد من المعتقلين يصل إلى 40. حتى أنه لم يكن هناك مساحة للاستلقاء على الأرض، ووجب على الكثيرين أن يناموا وهم جالسين. تحدث الشاهد عن وضعية أو طريقة خاصة للنوم تعلّمها المعتقلون حتى يوفروا مساحة خلال النوم.

أردف الشاهد أن معظم جراح المعتقلين لم تتم معالجتها، وانتشر القمل في كل مكان. تورّمت قدماه من الضرب، حتى أن المشي أو الوقوف سببا له شديد الآلام، وتم تهديده بحرمانه من القدرة على الإنجاب. كان باستطاعته سماع الصراخ العالي للمعتقلين الآخرين من شدة التعذيب. بالإضافة إلى ذلك خسر الشاهد حوالي 10 إلى 12 كيلوجرام من وزنه خلال فترة اعتقاله، فلم يكن هناك طعام كافٍ. ولم تستلم عائلته خلال هذه الفترة أي تأكيد رسمي على اعتقاله. بعد اعتقاله في فرع الخطيب تم نقله إلى معتقلين آخرين حتى تم إخلاء سبيله.

بعدما أدلى الشاهد بأقوله قدم الدفاع طلباً لتقديم أدلة: فقد أكد أحد خبراء الخطوط أن **(إياد. أ)** كتب الوثيقة المُقدمة بيده، وكانت الوثيقة عبارة عن خطاب كتبه إلى دفاعه. كتب **(إياد. أ)** تعليقاً بخصوص صور **قيصر** التي تم عرضها في القضية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2020، ووصف **(إياد. أ)** كيف أن صور الجثث جعلته مذهولاً يبكي خلال عودته إلى السجن، وشكر **قيصر** الذي أصبح بطلاً بنشره لهذه الصور. حين اندلاع الثورة العام 2011 وجرائم النظام المتزايدة وجد **(إياد. أ)** نفسه أمام قرار صعب، إما

أن يمتنع عن تنفيذ الأوامر، الأمر الذي يعني موته بالتأكيد، وإما أن يهرب، لكن كان عليه حينها أن يترك عائلته وراءه. وحتى يحمي عائلته قرر أن ينتظر حتى سنحت الفرصة له ولعائلته للهرب سوية وذلك في العام 2012. وسأل **(إياد. أ)** القضاء: أليست حمايته لعائلته أمراً مهماً؟ كما طالب المحكمة أن تجيب على هذا السؤال ولكن ليس بشأن حالته فحسب بل لتكن الإجابة لكل الجنود في المستقبل الذين قد يندلع في بلادهم ثورة، ويقفون أمام نفس القرار. في النهاية قدّم الشكر لمجلس القضاء ولمقدمي الإدعاء في هذه الدعوى ولدفاعه، وبالأخص لكل الشهود الذين يدلون بأقوالهم ضد جرائم تعذيب نظام *الأسد*. أراد أيضاً أن يذكّر بكل من لازال صامداً في سوريا، آملاً في الديموقراطية والحرية والسلام ويواجه النظام الذي ما زال يقوم بتعذيب الناس.

لكن ما لم يذكره في هذا الخطاب هو دوره الشخصي، فبحسب الدعوى القضائية المقدمة ضده بصفته موظفاً ذا رتبة قيادية في فرع الأربعين، هو أيضاً مسؤول عن اعتقال العديد من الأشخاص وإحضارهم بشكل واعي إلى فرع الخطيب الذي يمارس التعذيب والقتل.

لكن دفاعه أكّد أن موكلهم كتب هذا الخطاب بدون مساعدتهم. ورداً على سؤال القاضية الرئيسة ما إذا كان بإمكان المتّهم تأكيد كتابته هذا الخطاب بنفسه، وضّح الدفاع أن **(إياد. أ)** سيتابع التزامه بالصمت. عليه رد المدعي العام أن تقرير الخبير يحتاج إلى عينة من الكتابة اليدوية للمقارنة، وأن هذه العينة غير موجودة.

محاكمة الخطيب، اليوم 51، 10 ديسمبر/ كانون الأول 2020:
أحد الناجين يحكي عن تعذيب جسيم في فرع الخطيب وعن مركز للموت في حرستا.

أدلى أحد الناجين الذي حضر من النرويج خصيصاً يوم 51 من المحاكمة بأقواله. حكى الشاهد عن حالته حين نقله إلى فرع الخطيب حيث أُثخن جسده بإصابات جسيمة جراء التعذيب في أحد المعتقلات الأخرى. وعلى الرغم من ذلك تعرّض الشاهد في فرع الخطيب للضرب بشكلٍ منتظم، بالأخص على ظهره المصاب بشدة، وكان جسده مغطى بالدم بشكل دائم، وتصاعدت منه رائحة كريهة. في الزنزانة التي شاركها مع حوالي 400 معتقل، تم وضعه في الزاوية لأن رائحته نتنة للغاية، ولأن أي لمسة كانت مؤلمة بشدة. غالباً ما جلس عارياً لأن ملابسة مليئة بالدماء. ولأن فتحات التهوية موجودة فقط في دورات المياه كان رفاقه في المعتقل يذهبون إلى الحمام عدة مرات في اليوم كي يستنشقوا بعض الهواء. قرع آخرون عدة مرات على الباب طلباً المساعدة لأن الرائحة الصادرة عنه كانت شنيعة للغاية. خلال جلسات استماعه لم يستطع حراس السجن أن يتحملوا تلك الرائحة، وكانوا يدفعون به إلى الفناء، وهناك يتعرض للركل والضرب من كل من يمر بجانبه، والأمر الذي مكّنه في بعض الأحيان من مراقبة قدوم معتقلين جدد إلى فرع الخطيب، والذين تعرضوا أيضاً للضرب الشديد.

خلال جلسات التحقيق معه اشتكى أحد الضباط، وهو ذو رتبة رفيعة المستوى، أن مكتبه اتسخ بالدم، وأمر الحراس أن يواصلو"تربيته" في الخارج، لأنه لم يعطِ الإجابات المطلوبة على أسئلة الضابط. بعد عدة تحقيقات وفي وقت ما أوضح له هذا الضابط أنه سيتم نقله إلى المستشفى. بعد حوالي خمسة أو ستة أيام نُقل إلى مستشفى عسكري في ضاحية حرستا. لم يكن هناك علاج وإنما تعذيب أسوأ. فقد تم إحضاره إلى غرفة فيها عشرين سريراً، على كل سرير تم تقييد معتقلين اثنين على الأقل. هناك تم مواصلة ضربه، في بعض الأوقات بواسطة السوط، وفي الليل قدم حراس آخرون من أجل متابعة الضرب. حتى أنه تعرض للتعذيب بواسطة سكين! كل يوم كان يموت أشخاص أكثر، أما هو فقد كان يفقد الوعي بشكل منتظم. عندما اشتكى بعض الأشخاص من ألم في أيديهم تم قطعها.

لذلك وصف الشاهد هذه "المستشفيات" العسكرية بأنها مكان يُرسل إليه المعتقلون المصابون بشدة من قبل المخابرات العامة حتى يموتوا، أو لمواصلة تعذيبهم حتى الموت. لم يتوفرهناك أي علاج طبي في أي وقت. في النهاية تم إلقائه في الشارع، وكان مثخناً بالجراح ومغطى بالذباب، وبفضل معجزة وجده سائق تاكسي وهو مايزال على قيد الحياة وأوصله إلى عائلته.

حين أخذته عائلته إلى أحد الأطباء قال لهم أنه لا يستطيع مساعدته، وإن عليه مغادرة البلد بأسرع وقت ممكن. أحضرته عائلته بالسيارة إلى الأردن في اليوم التالي، وهناك مكث في مستشفى متخصص وأجرى عدة عمليات جراحية. بعد إنهاء الشاهد لأقواله تم عرض صورة لظهره، والتي أخذتها الشرطة النرويجية في العام 2017 خلال التحقيق معه، بعد ستة أعوام من التعذيب ورغم العمليات الجراحية كان ظهره مغطى بالندبات!

خلال سرد أقواله انتشر صمت مليء بالذعر في قاعة المحكمة، حتى أن القاضية الرئيسة نفسها لم تعرف ماذا عليها القول في النهاية! تم إيقاف المحاكمة عدة مرات من أجل أخذ استراحة. في النهاية تخلى الدفاع والإدعاء عن طرح أسئلة أخرى حتى لا يُصعبوا الأمر أكثر على الشاهد.

ستتُابع الجلسة يوم 16 من كانون الأول/ ديسمبر

محاكمة الخطيب، اليوم 52، 16 ديسمبر/ كانون الأول 2020:
إحدى الناجيات تتحدث عن اعتقالها في فرع الخطيب.

في اليوم الثاني والخمسين من المحاكمة المتعلقة بسوريا حضرت إحدى الناجيات بناءً على استدعائها للحديث عن فترة اعتقالها في فرع الخطيب. قدّمت محاميتها طلباً بالسماح للشاهدة بالإدلاء دون الكشف عن هويتها، وتغطيتها جزئياً بقطعة قماش، إذ أن عائلتها التي تعيش تحت سيطرة النظام في سوريا يمكن أن تتعرض للخطر نتيجة أقوالها. وافقت المحكمة على الطلب، وسمحت للشاهدة برفض تقديم أية معلومات من شأنها أن تمكن من التعرف عليها.

ثم بدأت الشاهدة إفادتها: كانت قد التقت في 29 مايو/ أيار من العام 2012 بخمسة أصدقاء لخوض مناقشة حول السياسة والأيديولوجيات، عندما اقتحمت مجموعة من الرجال المسلحين فجأة المكتب الذي اجتمعوا فيه في دمشق، وقاموا باعتقال الشاهدة وأصدقائها. تم عصب أعين الأصدقاء، بينما أُمروها بالنظر إلى الأرض. ومن ثم تم نقلهم أولاً إلى الفرع رقم أربعين حيث تعرّض الأصدقاء للتعذيب والضرب "للترحيب بهم"، كما تعرض أحد أصدقائها للتعذيب بالصدمات الكهربائية.

في اليوم التالي فتم اصطحابها بمفردها إلى فرع الخطيب (الفرع رقم 251) حيث أمضت عدة أسابيع في زنزانة صغيرة للغاية مع سجينة أخرى حبلى وتبدو كأنها موشكة على الوضع. اضطرت الامرأتان هناك إلى النوم على بطانيات مليئة بالقمل، وبالكاد تصل إليهما ذرة هواء نقي. بالإضافة إلى ذلك، لم يُسمح لهما بالذهاب إلى دورات المياه المتسخة إلا في أوقات محددة. في طريقها إلى دورة المياه تمكنت من رؤية أقدام بعض المعتقلين الآخرين الملطخة بالدماء. كما لم يتم إحضار طعام لها إلا مرتين في اليوم، وكان الطعام متعفناً غالباً. كثيراً ما كانت تسمع في الليل صرخات مروعة لأناس يتعرضون للتعذيب الوحشي. حسب أقوالها باتت تسمع هذه الصرخات طيلة فترة وجودها في الفرع 251.

فيما بعد تم نقلها إلى عنبر جماعي مع ما يزيد عن عشرين امرأة أخرى. كان الجو في هذه الزنزانة خانقاً والظروف الصحية غير مقبولة أبداً وقد امتلأ المكان بالصراصير. حين تمت إبادة الصراصير بالمواد الكيميائية كادت النساء يختنقن من الغازات السامة.

لم تتعرض الشاهدة نفسها للتعذيب، لكن العديد من النساء الأخريات في العنبر تعرضن للضرب المبرح. لذا تعتبر قصتها مميزة، إذ أنها تدرك أنها اختبرت في فرع الخطيب معاملة أقل قسوة بكثير مما عاشها آخرون. ولم ترغب الشاهدة في الكشف عن السبب وراء ذلك لأن ذلك قد يكشف عن هويتها.

تم التحقيق معها مرة واحدة خلال فترة وجودها في الخطيب لكنها لم تفصح عن أية معلومات ولا حتى عندما تم تهديدها بالجلد. ولم يكن المحققون في هذه الحالة لا **(أنور. ر)** ولا **(إياد.** أ).

بعد الاستماع إلى أقوال الشاهدة تلت المحكمة بياناً لمكتب المدعي العام الاتحادي، بشأن طلب قدّمه الممثلان عن المدعين بالحق المدني، المحاميان الشريكان في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR **باتريك كروكر وسيباستيان شارمر** اللذان طالبا في العريضة بعدم التعامل مع حالات العنف الجنسي على أنها قضايا فردية، بل على أساس أنها جرائم ضد الإنسانية التي تُسند إلى المتّهم الرئيسي **(أنور. ر)**. لم يعترض مكتب المدعي العام الاتحادي على الملاحظة القانونية هذه، ووافق على أن العنف الجنسي كان ولا يزال يُستخدم في سوريا بشكل ممنهج وواضح.

ستستمر المحاكمة في يوم 6 كانون الثاني/ يناير 2021.

محاكمة الخطيب، اليوم 53 و54، 6. 7 يناير/ كانون الثاني 2021:

أحد الناجين يدلي بأقواله ويطالب المدعي العام الاتحادي بفصل الدعوى ضد (إياد. أ)

سألت القاضية الرئيسة في بداية أول مرافعة بعد استراحة الأعياد إذا ما كان هناك ممثلات وممثلين معتمدين للصحافة المتحدثة بالعربية في قاعة المحاكمة وبحاجة إلى ترجمة فورية. ولأن أحداً لم يجب على هذا السؤال، كما جرى في الأسابيع السابقة، قالت القاضية إنها لن تطرح هذا السؤال مرة أخرى لأن الجميع على الأرجح على علم بوجود ترجمة. أما بالنسبة للصحفيات والصحفين المتحدثين بالعربية، فقد كان هذا السؤال محبطاً لأنهم يريدون الاستفادة من الترجمة الفورية ولكن يتم رفض طلبهم لأنهم ليسوا من الصحافة المعتمدة لدى المحكمة.

نجى الشاهد الذي أدلى بأقواله في هذا اليوم من التعذيب في فرع الخطيب. كان وصفه واضحاً ومحدّداً، وفرّق بشكل واضح بين ما أمكنه تذكره بشكل دقيق وبين ما يتذكره بشكل ضبابي.

قال الشاهد إنه وقت اعتقاله من قبل المخابرات العامة السورية تم اتهامه بالمشاركة في مظاهرات ضد نظام بشار الأسد، والذي لم يكن صحيحاً وقتها بعد، وتم إحضاره إلى مكان غير معروف في البداية، بعدها نُقل إلى فرع الخطيب. في اليوم نفس تم اعتقال عدة أشخاص من مدينته. شرح الشاهد، مثل الشاهدات والشهود السابقين، كيف تم الترحيب له بالضرب، وحبسه في زنزانة صغيرة مع أشخاص كُثُر. كانت ظروف الحبس شنيعة للغاية؛ فلم يكن الطعام كافٍ حتى لا يموتوا من الجوع فقط، وتعرّض الرجل للضرب على قدميه ورجليه وبطنه وحتى اليوم يمكن رؤية آثار الإصابات على رجله.

تحدث الشاهد عن سماعه صراخ المعتقلين الآخرين طوال الوقت تقريباً. يتذكر بالأخص رجلاً في حوالي السبعين من عمره تعرّض للتعذيب على الرغم من معاناته من ارتفاع ضغط الدم. وقد قابل الشاهد أيضاً ولداً صغيراً في فرع الخطيب وقام برعايته. لم يكن الولد أكبر من 12 أو 13 عاماً، وكان مصاباً بطلقٍ ناري في قدمه. وعلى الرغم من مطالبته بالعلاج عدة مرات، ومعرفة الحراس بإصابة الولد، مُنعت الرعاية الطبية عنه وتعرض للتعذيب مجدداً.

بعد الانتهاء من سماع أقوال الشاهد طالب المدّعى العام الاتحادي بفصل الدعوى ضد **(إياد. أ)**، فالادعاء العام يفترض أن الأدلة اللازمة ضد **(إياد. أ)** ستكون موجودة بحلول منتصف شباط/ فبراير من هذا العام،

وسيصدر حكم في يوم 24 و25 شباط/ فبراير، أما الدعوى ضد المتّهم الرئيسي **(أنور. ر)** فستُتابع بغض النظر عن ذلك.

بعد هذا التصريح وتصاريح أخرى من الادعاء العام تابعت المحاكمة قراءة أحد تقارير منظمة *هيومن رايتس وتش* بعنوان "لم نرَ مثل هذا الرعب أبداً"، "We have never seen such horror"، ويدور التقرير حول القتل والتعذيب الممنهج ضد المدنيات والمدنيين خلال وبعد مظاهرات *درعا* من العام 2011.

كان اليوم التالي للمحاكمة أقصر بكثير، فقد تم دعوة أحد رؤساء المباحث الجنائية ليتحدث عن تحريات الشرطة الجنائية الاتحادية حول القبور الجماعية في سوريا.

قامت الشرطة الجنائية الاتحادية بإجراء تحريات بعد إدلاء الشاهد المعروف "ب.ز 09/07/30" بأقواله في يومي 30 و31 من المحاكمة (انظر تقارير المحاكمة السابقة). وتحدّث الشاهد خلال جلسات الاستماع التي أجرتها الشرطة معه عن المقابر الجماعية، ومن ضمنها *القطيفة*، ولأن الشاهد "ز 30/07/19" استطاع وصف الموقع الجيوغرافي للمقابر الجماعية، استطاع ضباط التحريات بواسطة خرائط جوجل وخدمات صور أبل تأكيد وجود مقابر في الموقع الموصوف. فمن خلال صور القمر الصناعي استطاعوا التعرف على حفر عمقها حوالي 100 متراً وعلى هيئة تشبه الحفر. بالنسبة للضباط كان ذلك تأكيد على وجود مقابر جماعية. بالإضافة إلى ذلك استطاعت الشرطة متابعة تغيّر موضع التربة بمساعدة صور إضافية للأقمار الصناعية من قبل مركز الطيران والفضاء الألماني. حتى الآن يمكن إدخال الإحداثيات الجغرافية للموقع في أبل، ورؤية حفر مملوئة ومحاطة بسور. تؤكد أقوال الشاهدات والشهود الآخرين على وجود مقابر جماعية أخرى. لكن لم تنته تحريات الشرطة الجنائية الاتحادية بهذا الخصوص بعد.

ستُتابع المحاكمة يوم 13 كانون الثاني/ يناير.

محاكمة الخطيب، اليوم 55، 13 يناير/ كانون الثاني 2021:
أحد الناجين يتحدث عن الاعتقال والتعذيب في فرع الخطيب:

بدأ اليوم الخامس والخمسون من المحاكمة بالاستماع إلى أحد الناجين الذي تحدث عن اعتقاله في سجون مختلفة من بينها فرع الخطيب، وسُمح لهذا الشاهد أيضاً أن يدلي بأقواله بدون الكشف عن هويته، وذلك بسبب قلقه على أمان أقاربه في سوريا.

كانت المرة الأولى لاعتقال الشاهد في العام 2011، وحدث الاعتقال ضمن أحد المظاهرات في دمشق. فقد كان الشاهد وقتها مع مجموعة من الناشطات والناشطين السياسيين في مظاهرة ضد نظام الأسد، وفجأة بدأ إطلاق النار، وتم وضعه في ميكروباص من قبل أشخاص يرتدون ملابس مدنية. هناك تعرّض الشاهد مع من معه للضرب والركل، وأُخذ مع الناشطات والناشطين إلى قسم الفرع أربعين، بعد أن تمّ تقييد أيديهم وإغماض أعينهم، بعدها وجب عليهم الانتظار واقفين أمام الحائط. في جلسة الاستماع التالية عذّبهم العاملون في السجن بعدة وسائل من بينها الصعقات الكهربائية.
لاحقاً تم إحضار الشاهد إلى فرع الخطيب، وبعد وصوله بفترة قصيرة جداً تعرّض للانتهاكات خلال تفتيشه من قبل الحراس لدرجة أنه فقد الوعي. أحضروه بعدها إلى القبو من أجل التحقيق معه، وكانت رائحة الدم والكحول تفوح من القبو وهناك تعرض الشاهد للضرب والركل والجلد بالكبل عدة مرات.
حسب تعبيره مازالت تعذبه حتى اليوم ذكرى شنيعة لصبي كان يبلغ من العمر وقتها حوالي 15 عاماً، وقد جلس معه في الميكروباص في طريقه إلى قسم الفرع أربعين. ضرب ضباط الأمن الصبي بعصا مغطّاة

بالمسامير على ظهره. وقد رأى الشاهد ذلك الصبي مرة أخرى في قبو التحقيقات في فرع الخطيب، وهناك تعرض لتعذيب قاسٍ مرة أيضاً.

قضى باقي فترة الحبس في زنزانة جماعية صغيرة للغاية. كان هناك أيضاً أشخاص في وضع صحي سيء بشكل واضح. كان أحدهم يعاني من الصرع. بعد حوالي أسبوع تم نقل الشاهد إلى فرع آخر للسجن. هناك قضى 21 يوماً في زنزانة جماعية. تحدث الشاهد عن الزيارات المنتظمة للحراس، وقد اختاروا في تلك الزيارات مجموعة عشوائية من المعتقلين وضربوهم بقسوة شديدة، ولم يسلم منهم حتى كبار السن. لم يستطع الشاهد النوم مرات عدة بسبب الصراخ المتواصل القادم من الزنزانات الأخرى.

في نيسان/ أبريل من العام 2012 تعرّض الشاهد للاعتقال مرة أخرى خلال عمله على مشروع سياسي مع ناشطات وناشطين سياسيين، وعند هجوم قوات الأمن المسلحة على المبنى الإداري حاول الناشطات والناشطون إخفاء عملهم وألقوا بأجهزة الكمبيوتر المحمولة وبأجهزة التابلت من النافذة، لكن للأسف بلا جدوى. تم أحضارالشاهد من جديد إلى الفرع أربعين، وهناك تم التحقيق معه مرتين، وتعرض للتعذيب خلال ذلك، وبين كل تحقيق وآخر كان يتم إحضاره إلى القبو للتعذيب.

بعدها تم نقله مرة أخرى إلى فرع الخطيب، ووُضع في البداية في أحد الطرقات وتمت معاملتة بطريقة "عادية"، فلم يعرف أحدٌ آنذاك سبب اعتقاله. بعدها تم نقله إلى زنزانة بداخلها ما يقرب من مائتي معتقل. كانت الزنزانة تشبه كافتيريا تم تحويلها لزنزانة. بعد أول جلسة تحقيق تم إحضاره إلى زنزانة جديدة، وكانت مكتظة بأكثر من 60 شخصاً على مساحة حوالي 20 متراً مربعاً. كان من الصعب الجلوس أو الإستلقاء، وهكذا صرح الشاهد بأنه اضطر إلى النوم ثلاثة إلي أربعة أيام وهو واقف. حسب قوله فقد الناس صوابهم تحت هذه الظروف أو مرضوا، وهو نفسه عانى من الحمى الشديدة لعدة أيام.

كان سرد الشاهد عن صبي عمره حوالي 14 عاماً كان معه في نفس الزنزانة محزناً للغاية. اعتقلت السلطات الصبي خلال بحثهم عن أخيه، وكانوا يخرجونه كلَّ 30 دقيقة من الزنزانة على مدار يومين كاملين، ويضربونه بالأخص على باطن قدميه وساقيه.

بعد انتهاء الشاهد من سرده، قام بتحديد مواقع السجون المختلفة على مخطط قام برسمه جزئياً. بعدها أنهى أقواله.

تابعت المحكمة قراءة تقرير"لم نرَ مثل هذا الرعب أبداً، We have never seen such horror" والذي أصدرته منظمة *هيومن رايتس وتش*. يدور التقرير حول المظاهرات في*درعا*، ورد فعل قوات الأمن وعن رفض تقديم العناية الطبية للمصابين.

في نهاية اليوم بدأ الدفاع مناقشة دعوة خبير إضافي، لكن تم تأجيل هذه المناقشة لليوم التالي من المرافعة.

محاكمة الخطيب، اليوم 56، 14 كانون الثاني/ يناير 2021:
دفاع (إياد. أ) يقرأ خطاباً شخصياً كُتب من قبل المتّهم.

بدأ يوم 56 من المرافعة بمتابعة قراءة تقرير"لم نرَ مثل هذا الرعب أبداً، We have never seen such horror" الذي أصدرته منظمة *هيومن رايتس وتش*. دار التقرير حول انتهاكات وتعذيب للمعتقلات والمعتقلين، والاعتقالات الموجّهة وإخفاء الناس قسراً والإعدامات والمقابر الجماعية.

بعدها استمعت المحكمة إلى رئيس مباحث الشرطة الاتحادية، وقد قام بفرز الهاتف المحمول وكارت الذاكرة الخاص **بـ(إياد. أ)** ضمن تحريات الشرطة الاتحادية. وجدت الشرطة أربع صور على هاتفه، عاينتها المحكمة وكانت عبارة عن صورة وثيقة للقيد العائلي والترجمة الألمانية لهذه الوثيقة، بالإضافة إلى الجهة الأمامية والخلفية لبطاقة الهوية الشخصية، وتثبت هذه البطاقة أن **(إياد. أ)** هو موظف في المخابرات العامة بفرع 251.

بعدها قرأت المحكمة ترجمة جواب مكتوب يدوياً من قبل **(إياد. أ)** والذي قام بكتابته ليصف رد فعله على تقديم الأدلة بخصوص صور قيصر.

يصف **(إياد. أ)** في جوابه مشاعره خلال وبعد يوم المرافعة التي تحدّث فيها الطبيب الشرعي **ماركوس غوتشيلد** عن صور قيصر، وبعدما تم عرضهم في قاعة المحكمة (انظر تقارير المحاكمة يوم 42/41). وأوضح أنه يشعر بالألم والحزن تجاه الضحايا وأقاربهم، كما أنه يشعر بالاحترام تجاه العمل التحليلي الذي قام به الأستاذ **غوتشيلد**. **إياد** لا يفهم كيف وصل الأمر لهذه الجرائم، وأكد أنه لم يعرف شيئاً عن هذه الصور. فهو نفسه فقد معتقلين وأفراد عائلة مختطفين، ونظر بخوف كبير إلى الصور بحثاً عنهم، وهو يدين النظام اليوم. بالإضافة إلى ذلك شرح أنه شخصياً ومنذ بداية الثورة في ربيع العام 2011 تمت معاملته بسوء ظن وعدم ثقة، بسبب من كونه من الطائفة السنية. لذلك لم يكن لديه بديل لحماية عائلته ونفسه سوى أن يتبع التعلميات، وأن ينتظر الفرصة المناسبة للهروب. لكن لم يتضمن الخطاب شرحاً لسبب انضمامه بنفسه إلى الفرع الأربعين سيء السمعة، أو أي تصريحات بخصوص الأشخاص رفيعي المستوى الذين أعطوه الأوامر، **كـ(أنور. ر)** مثلاً.

بعد قراءة الجواب أوضح الدفاع طلبه من اليوم السابق بخصوص سماع رأي متخصّص إضافي، ورفض المدعي العام الاتحادي والمدعيات والمدعون المشتركون هذا الطلب.

ستُتابع المحاكمة يوم 27 كانون الثاني/يناير 2021 وعندئذ ستُعقد لأول مرة في القاعة 120 والتي تم إعادة بنائها في مبنى المحكمة الإقليمية العليا **لكوبلنز**.

محاكمة الخطيب، اليوم 57، 27 كانون الثاني/ يناير 2021:

أحد موظفي الشرطة الجنائية الاتحادية يدلي بأقواله، وتقرر المحكمة فصل الدعوى ضد (إياد. أ)

استكملت محاكمة الخطيب في اليوم الـ57 من المحاكمة لأول مرة في قاعة المحكمة الإقليمية العليا في **كوبلنز** التي تم إعادة بنائها: غرفة جميلة ذات جدران عالية، وخلف دكة القضاة هناك سلمين يقودان إلى مكتبة صغيرة. وعلى الرغم من أن قاعة المحاكمة أصغر قليلاً إلا أن جودة الصوت أسوأ، لكن الفنيين المسؤولين أكّدا أنهما سيعالجان هذه المشاكل التقنية.

كان من المخطط لهذا اليوم أن يدلي أحد الناجين المقيم في فرنسا بشهادته، لكن أسباباً شخصيةً منعته من السفر. لهذا تابعت القاضية الرئيسة الجلسة بالاستماع لشهادة موظف الاستجواب **(ه)** والذي قام بتوثيق أقوال الشاهد المقيم في فرنسا أمام الشرطة الجنائية الاتحادية. كما شرح **(ه)** فقد تم الاستماع إلى أقوال الشاهد في الأصل من قبل الدوائر الرسمية الفرنسية في إطار التحريات الهيكلية التي تُجرى هناك.

شرح **(ه)** بشكل مفصل محتوى وطريقة سير عملية الاستماع إلى أقوال الشاهد من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية، لكنه لم يعرف محتوى الاستجواب الذي أجرته السلطات الفرنسية: تواصل موظفو قوات الأمن السورية مع الشاهد في شهر أيار/ مايو من العام 2012، وطالبوه بأن يحضر بنفسه إلى أحد أقسام الشرطة، وعليه ذهب الرجل في اليوم التالي، وهناك تم استجوابه عن منشوراته الناقدة للنظام والتي قام بنشرها على شبكة الفيسبوك. تم السماح له بعدها بالمغادرة ولكن طُلب منه الحضور مرة أخرى في اليوم التالي.

في اليوم التالي تم نقله في سيارة إلى أحد السجون، لاحقاً علم الشاهد أنه كان في فرع الخطيب. عند وصوله تم تفتيشه وتعرض للضرب وأُحضر إلى زنزانة فردية. في الليلة الأولى تم "الاستماع" إلى أقواله. سأله أحد الموظفين مرة أخرى عن منشورات الفيسبوك الخاصة به، بالإضافة إلى علاقاته بأشخاص من المعارضة في الخارج. في اليوم التاني تم أيضاً "الاستماع" إلى أقواله لكن هذه المرة من قبل موظف أخر.

طالبه هذا بأن يفصح له عن كلمة السر لحسابه الشخصي على الفيسبوك، وقد قام المُعتقل بذلك. لاحقاً تعرّض الشاهد للضرب بالسياط وقبضات اليد والركل في أجزاء عديدة من جسمه منها رأسه وقدميه. وقد استمع مرة وراء الأخرى خلال فترة إحتجازه إلى صرخات الرجال والنساء العالية. بعد ثلاثة أيام من احتجازه تم نقل الشاهد إلى مكان آخر، ولاحقاً تم إعلان براءته وإطلاق سراحه في القصر العدلي في دمشق. في نيسان/ إبريل من العام 2012 احُتجز المتّهم مرة أخرى، هذه المرة كانت لمدة شهر عند إدارة المخابرات الجوية.

تحدث **(ه)** عن الرسم التخطيطي لفرع الخطيب الذي رسمه الرجل خلال محادثتهما، وقام **(ه)** بعرض هذا الرسم التخطيطي أمام المحكمة. بعدها قرأت القاضيات والقضاة تقريراً صادراً عن معهد بحوث **ماكس بلانك** ويدور التقرير حول السؤال: كيف يُعرّف القانون الجنائي السوري القتل والقتل الخطأ والإيذاء البدني. الجواب هو أن الجرائم المزعومة في ألمانيا تعتبر أيضاً جرائم قتل وإيذاء بدني (جسيم) في سوريا، ويمكن أن تصل عقوبتها هناك إلى السجن لسنوات عدة أو إلى الحبس المؤبد أو حتى إلى درجة الحكم بالإعدام. لكن هذا الأمر نظري فقط، فالمخابرات العامة السورية تتمتع بحصانة واسعة بفضل حماية الرئيس *بشار الأسد* لها.

تبع ذلك قراءة قرار دائرة القضاء بخصوص طلب الدفاع الراجع ليوم 9 كانون الأول/ ديسمبر لتقديم أدلة. فقد طالب الدفاع بأن يقوم أحد خبراء الخط اليدوي بتأكيد صحة الجواب الذي كتبه **(إياد. أ)** (انظر/ي* تقرير محاكمة يوم 50). قررت دائرة القضاء استنتاجها بلا شك أن **إياد** قد قام بنفسه بكتابة هذا الجواب وليس هناك حاجة إلى تقرير خبير كتابة يدوية.

حان بعدها وقت تصريح القاضيات والقضاة الرئيسيين والذي انتظره الكثيرون: فقد قبلت المحكمة طلب المدعي العام الاتحادي بفصل الدعوى القضائية ضد **(إياد. أ)** وعليه ستعالج جلسات يومي 17 و18 شباط/ فبراير الدعوى القضائية ضد **(إياد. أ)**، إذا لم تطرأ أية تغيرات مهمة. وفي يوم 17 شباط/ فبراير سينتهي جمع الأدلة وسيقرأ الادعاء العام الاتحادي قراره النهائي. سيقرأ الدفاع مرافعته النهائية كذلك ويقول المتّهم كلمته الأخيرة في يوم 18 شباط/ فبراير، وفي يوم 24 شباط/ فبراير سيتم إعلان الحكم. أما عن المواعيد المخططة في هذا الوقت لجلسة **(أنور. ر)** فستُعلق وتُتابع ابتداءً من يوم 10 آذار/ مارس.

محاكمة الخطيب، اليوم 58، 28 كانون الثاني/ يناير2021:

ناجٍ آخر يتحدث عن التعذيب في فرع الخطيب.

أدلى ناجٌ آخر في اليوم 58 من المرافعة بأقواله. نظّم الرجل منذ العام 2011 مظاهرات مناهضة للنظام في الرقة، ونادى هناك مع مجموعة من الناشطات والنشطاء الآخرين بالمشاركة في المظاهرات. اعتقلت المخابرات العسكرية الرجل لأول مرة في شهر أيار/ مايو من العام 2011 لبضعة أيام. بعدها تم اعتقاله مرة أخرى لمدة شهر، لكن هذه المرة من قبل الأمن الجنائي. اعتقاله الثالث كان من قبل قوات الأمن السورية في شهر أيار/ مايو من العام 2012، وعندها تم اعتقاله لمدة شهور في مدن عدة؛ الرقة ودير الزور وحمص وفي النهاية دمشق. أُحضر الشاهد في البداية لبضع أيام إلى فرع الخطيب وبعدها إلى فرع فلسطين، وبعد "محاكمة قضائية" محددة مسبقاً تم إطلاق سراحه.

تحدث الشاهد بشكل مفصل عن اعتقاله في فرع الخطيب، فقد أحضرته الشرطة العسكرية إلى هناك وكغيره من المعتقلات والمعتقلين تم استقباله بما يسمى حفلة الترحيب؛ تم ضربه وترهيبه ووجب عليه وعلى السجناء الآخرين تسليم متعلقاتهم وخلع ملابسهم والجلوس في وضع القرفصاء حتى يفتشهم الحراس. تبعتها ضربات أخرى، بعصي ضرب (هراوة) أو أدوات مصنوعة من الجلد. كانت مساحة الزنزانة التي

أُحضر إليها الشاهد 3x5 أمتار، لكن كان فيها بالفعل ما يقارب الـ100 سجيناً وفاحت منها رائحة نتنة وسيئة للغاية. كان الغذاء عبارة عن أرز أو بطاطا، وللشرب زجاجة ماء للمائة سجين جميعهم.

استطاع الشاهد التعرف على جروح وتورمات في أجساد زملائه في الزنزانة. لاحظ إصابات في مفاصل أيديهم: آثار الشبح، وهي طريقة للتعذيب يُعلق فيها المعتقلون من أيديهم. وقد استطاع الشاهد سماع صراخ معتقلين آخرين طول النهار ومن بينها صراخ نساء.

على حد قول الشاهد فقد تم استجوابه في فرع الخطيب؛ اقتيد وهو معصوب العينين إلى غرفة أخرى. سأله شخصان في جلسة التحقيق الأولى أسئلة عامة بخصوص نشاطه السياسي ومشاركته في المظاهرات، وقاموا بضربه خلال ذلك في كل مكان من جسده. في جلسة التحقيق الثانية كان هناك أيضاً رجلا أمن بالإضافة إلى شخص ثالث ذي لهجة ساحلية. سأله الشخص الثالث أسئلة جعلت الشاهد يظن أن الرجل هو رئيسهم. وتعرض للضرب في هذا التحقيق أيضاً.

نُقل الشاهد من فرع الخطيب إلى فرع فلسطين، وظل هناك ثلاثة أشهر إضافية. آذى العنف الذي عانى منه الشاهد خلال كامل فترة اعتقاله في السجون المختلفة الرجل بشكل مستدام، وقد وصف هذه التجارب "بأنها مخيفة، ويعتبر هذا وصفاً لطيف أكثر من اللازم.. كانت تجارب مروعة"، بهذه الجملة أنهى الشاهد أقواله.

ستُتابع المحاكمة يوم 3 شباط/ فبراير

محاكمة الخطيب، يوم 59، 3 شباط/ فبراير 2021:

أحد موظفي الشرطة الجنائية الاتحادية يتحدث عن استجواب مميز

استمعت المحكمة الإقليمية العليا **لكوبلنز** إلى أحد موظفي الشرطة الجنائية الاتحادية، والذي رأس التحريات في قضية **(أنور. ر)**. أدلى الموظف بأقواله أمام المحكمة من قبل (انظر/ي تقرير 2). وفي اليوم 59 من المحاكمة تحدث عن جلسة استماعه إلى أقوال الشاهد **(أ.أ)** والتي أجراها في إطار عملية التحقيق. (أ.أ) الذي قدم في شهر آب/ أغسطس من العام 2018 من السويد إلى برلين من أجل جلسة الاستماع إلى أقواله، لم يكن على استعداد بعد للشهادة أمام المحكمة على الرغم من الدعوات المتكررة. لذلك دعت المحكمة موظف الشرطة الجنائية الاتحادية حتى تحيط بشكل غير مباشر بأقوال الشاهد.

أخبر رئيس المباحث الجنائية المشاركات والمشاركين في المحاكمة، الذين كانوا حوالي ستة مشاهدين في القاعة، أن (أ.أ) أُعتقل لمدة تتراوح بين 58 إلى 60 يوماً في فرع الخطيب. هناك تم التحقيق معه وتعذيبه بشكل جسيم. كانت أقوال الشاهد مميزة من ناحية لأنه أول الناجين الذين أدلوا بأقوالهم في عملية التحقيق، ومن ناحية أخرى لأن الشاهد **(أ.أ)** رأى المتّهم الرئيسي **(أنور. ر)** عدة مرات شخصياً في فرع الخطيب، بالإضافة إلى تعرفه "بشكل أكيد تماماً" على صورة المتّهم ضمن ملف صور المشتبه بهم خلال جلسة الاستماع لأقواله في ألمانيا.

تابع موظف الشرطة التحدث عن كيفية تواصل الشرطة الجنائية الاتحادية مع (أ.أ)، وكان ذلك عن طريق أحد المحامين المشتركين التابع للمركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان. عانى الشاهد خلال جلسة الاستماع إلى أقواله؛ فقد كان الموقف صعباً للغاية بالنسبه له، كان قلقاً خصوصاً من معرفة **(أنور. ر)** لمحتوى شهادته، وربما يكون هذا هو نفس السبب في عدم حضوره إلى المحكمة شخصياً.

أوضح الموظف للحاضرات والحاضرين أسباب معاناة (أ.أ) خلال حديثه عمّا حدث له، فقد كان يعمل كناشط الكتروني عندما أُعتقل في شباط/ فبراير من العام 2011 وتم استجوابه حوالي 50 مرة في فرع

الخطيب. خلال ذلك تعرض لتعذيب شديد بوسائل عدة من بينها *الدولاب* و*الشبح*، وتم ضربه بشكل دموي على قدميه وحرق أجزاء من جلده، كما تعرّض للصدمات الكهربائية، واستطاع الشاهد من زنزانته سماع ما تتعرض له المعتقلات والمعتقلين الآخرين من تعذيب، فقد استطاع سماع صراخهم طوال الوقت.

قابل (أ.أ) **(أنور. ر)** مرتين، في المرة الأولى تم اقتياد **(أ.أ)** خطأً إلى غرفة في قبو فرع الخطيب، كان يظن الشاهد بأنها مكتب **(أنور. ر)**، وفي المرة الأخرى تم تقديمه إلى **(أنور. ر)** بعد تعرّضه لتعذيب جسيم ليتعرف على صور أحد الأشخاص. في المرتين لم تُعصب عيناه، لذلك استطاع إلقاء نظرة على المتّهم، حينها صرخ المتّهم فيه المتّهم وأمره بأن ينظر إلى الأرض، وهدده مرة بأنه "سيقتله بدم بارد!".

عرف الشاهد بعد إطلاق سراحه فحسب بأن هذا الرجل هو **(أنور. ر)** نفسه. تعرّف الشاهد مجدداً على صوت **(أنور. ر)** في محادثة على الراديو، وبعد بحثه الشخصي استطاع ربط هذا الصوت بوجه **(أنور. ر)**.

ستتابع المحاكمة في17 شباط/ فبراير، ومن المخطط أن يتم فصل الدعوى القضائية ضد **(إياد. أ)** وسماع القرار النهائي للمدعي العام الاتحادي، وفي اليوم التالي من المفترض الاستماع إلى مرافعة الدفاع.

محاكمة الخطيب، اليوم 60، 17 شباط/ فبراير 2021:

فصل القضية ضد (إياد. أ) وقراءة النيابة العامة لقرارها النهائي

كان الموظفون في القضاء يقومون بإعداد وضبط الصوت والعرض في القاعة 120 في المحكمة الإقليمية العليا في **كوبلنز** عند قدوم أول الحاضرين والحاضرات لمحاكمة الخطيب في اليوم 60 من المحكمة. قبل وقت قليل من بداية المرافعة اصطحب موظفان **(إياد. أ)** إلى داخل المحكمة، وأصدرت كلبشات يدي المتّهم صوتاً عالياً عند فتحهما. كانت الأجواء في قاعة المحكمة ماتزال هادئة، ودخلت أشعة الشمس عبر النافذة المفتوحة للتهوية إلى القاعة الكبيرة. لكن هذه الأجواء الهادئة لم تطل حتى بدأ الصمت المترقب في القاعة بحضور القاضيات والقضاة. فاليوم سيُقرر إذا كان سيتم فصل الدعوى ضد **(إياد. أ)** وعقوبة السجن التي ستطالب بها النيابة العامة في مرافعتها النهائي.

قبل قرار المحكمة قرأت لجنة القضاء ثلاث وثائق تلقتها لجنة العدالة الدولية والمحاسبة(CIJA) في سوريا، وهي منظمة دولية غير حكومية تتقصى انتهاكات القانون الدولي (انظر/ي تقارير المحاكمة 43-44). هذه الوثائق المكتوبة عبارة عن فاكسات أرسلتها المؤسسات الحكومية السورية في العام 2011: رسائل إخبارية للموظفين في المخابرات العامة تأمرهم بالتعامل بنوع جديد من الصرامة والعنف ضد المعارضة المدنية. في ذلك الوقت كان هناك خطط واضحة بالفعل لقمع ما يسمى بالجماعات المسلحة، وأقرّت إحدى الوثائق بشكل واضح بأنه: "انتهى وقت التسامح".

بقراءة هذه الوثائق انتهت عملية تجميع الأدلة في قضية **(إياد. أ)**، وأعلنت القاضية الرئيسة قبول طلب النيابة العامة لفصل الدعوى القضائية **لـ(إياد. أ)** عن الدعوى ضد **(أنور. ر)**، وبهذا قاطعت القاضية الرئيسة العمل في قضية **(أنور. ر)** التي ستتمّ متابعتها في العاشر من شهر آذار/ مارس، فمازال هناك حاجة إلى تجميع المزيد من الأدلة وأقوال الشهود والشاهدات.

بإثر ذلك بدأت قراءة مرافعة النيابة العامة. بدأ ممثل النيابة العامة بالحديث عن اندلاع الربيع العربي. حاول وزميلته توضيح مدى قسوة النظام السوري في قمع المعارضين والمعارضات قبل العام 2011. ولكن باندلاع المظاهرات اشتد الهجوم من قبل النظام على المدنيات والمدنيين السوريين وصار أكثر منهجية، فحتى اليوم ما زال أي شخص قام بأي شكل من أشكال المعارضة ضد النظام خائفاً من الملاحقة، لدرجة

أنهم لا يريدون أن يفصحوا عن هويتهم عند الإدلاء بأقوالهم، أو لا يريدون من الأساس الإدلاء بأقوالهم بتاتاً. أوضحت مرافعة النيابة العامة أهمية دور الناجيات والناجين من التعذيب في سوريا والشاهدات والشهود في هذه القضية. ويقدم النائب العام لهم/لهن وبالأخص للمصور قيصر "أجلَّ الاحترام".

شرح ممثل النيابة العامة في نهاية قوله بأن قيام ألمانيا بهذه المحاكمة ضد جرائم ضد الإنسانية هي لمصلحة المجتمع الدولي، الذي لا يجب أن يسمح ببقاء التعذيب بدون عقاب. لا يجب أن تكون ألمانيا مكان لجوء لأشخاص انتهكوا القانون الدولي، لذلك ستكون محاكمة **كوبلنز** هذه هي البداية فقط لمزيد من المحاكمات ضد الجرائم في سوريا. "**كوبلنز** هي بداية معاقبة هذا الظلم، فجرائم القانون الدولي لا تسقط بالتقادم".

قامت ممثلة النيابة العامة التي تابعت المرافعة بتذكير المستمعات والمستمعين بالجرائم التي اتهم **(إياد. أ)** بارتكابها، هو الذي انضم إلى المخابرات العامة السورية في عمر العشرين عاماً. في شهر شباط/ فبراير من العام 2010 نُقل إلى فرع 251 المعروف بفرع الخطيب، لأن "العمل المكتبي ممل جداً بالنسبة له"، ثم انتقل لاحقاً إلى قسم فرع الأربعين الذي كان مشبوهاً لمعاملته المعتقلات والمعتقلين بقسوة شديدة. كان واضحاً **لـ(إياد. أ)** ولا بد أنه سيقوم بانتهاكات عديدة ضد المدنيات والمدنيين في إطار عمله. بالإضافة إلى ذلك قام **(إياد. أ)** في أحد أيام شهر أيلول/ سبتمبر أو تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2011 بالتعاون مع موظفين أمن آخرين بفضّ أحد المظاهرات بالعنف، والمساعدة في ملاحقة 30 شخصاً والقبض عليهم **وإحضارهم** إلى فرع الخطيب. أظهرت المرافعة أنه منذ شهر آذار/ مارس من العام 2011 على الأقل كانت جرائم التعذيب على اللائحة اليومية في فرع الخطيب، وكان المتّهم على علم بذلك وتقبله، فلم يحاول أن يعصي الأوامر، حتى عندما كان من الممكن نظرياً ألّا يتبع الأوامر أو أن يتصرف بشكل مختلف، على الرغم من أنه أظهر تعاطفه لاحقاً وانشق عن النظام، لكنه ببساطة عمل مع النظام لفترة طويلة أكثر من اللازم.

من المهم، بحسب رأي النيابة العامة، ألّا يقف **(إياد. أ)** أمام المحكمة كممثل للحكومة، لكن يجب أن تكون قضيته الشخصية كافية لإصدار حكم. وعلى الرغم من ذلك: فلولا عمل أفراد **كـ(إياد. أ)** لما أمكن للحكومة السورية تنفيذ هذا الإرهاب. **فإياد** وغيره تروس في الماكينة التي تحافظ على استمرار جرائم النظام.

خلال المرافعة تطرق ممثلات وممثلون النيابة العامة بشكل مفصل إلى الجرائم التي تم ذكرها في القضية الحالية، ووصفوا الموقف غير الإنساني في أقسام السجون التابعة للمخابرات العامة السورية، والمعدلات التي تقارب "المعدّلات الصناعية" التي تعمل بها ماكينات القتل التابعة للأسد. كما صرّحت النيابة العامة أنه ولا شك هناك منهجية في ارتكاب الجرائم. بالإضافة إلى أن أقوال الشاهدات والشهود توافق ما توصلت إليه تحرياتهم، وأكدوا بشكل خاص على أهمية دور المحامي **أنور البني** والمحامي والصحفي **مازن درويش** و**قيصر** والشاهد **"16/07/28"**، وأوضحوا أن الشاهدات والشهود الآخرين في قضية **(أنور. ر)** سيتم ذكرهم مرة أخرى. أبرزت المرافعة أن "جميع أقوال الشاهدات والشهود المعتقلين سابقاً" كانت صادقة تماماً، وبأنهم عايشوا هذا الظلم هنا في قاعة المحكمة مرة أخرى، فقد كان الفزع واضحاً على وجوههم. لقد نجوا من الخوف والهول، لكنهم لم يتخطوه بعد!

وصلت النيابة العامة إلى قرارها النهائي بعد حوالي أربع ساعات من قراءة المرافعة، وقرارها هو الطلب بسجن المتّهم **(إياد. أ)** لمدة خمس سنوات وستة أشهر.

محاكمة الخطيب، اليوم 60 /1، 18 شباط/ فبراير 2021:

المرافعة النهائية لدفاع (إياد. أ)

بدأ يوم 1/60 من محاكمة الخطيب مباشرة وبدون مقدمات كثيرة بالمرافعة النهائية لمحامي **(إياد. أ)**، وانتشرت بين مقاعد الحضور الذين أمكن عدّهم على أصابع اليد همسات استعجاب، عندما بدأ أحد محامي الدفاع بمقولة لمارتن لوثر كينج، حين كان يحلم أن تتعلم الإنسانية من جرائم التاريخ. لكن يوضح لنا الوضع في سوريا أن هذا الحلم لم يتحقق، فقد حدثت أفظع الجرائم ومازالت تحدث هناك.

لو كان **(إياد. أ)** قد تورّط في كل هذه الجرائم فعلاً، لقام المحامي المتحدث بقراءة مرافعة مناسبة، وهذه "المرافعة الإفتراضية" كانت لتضمن الآتي: تخفيض مدة العقوبة، أي عدد السنوات التي يجب على **(إياد. أ)** أن يقضيها في السجن. ويجب أن يعتمد نطاق العقوبة على الجريمة المزعومة وهي المساعدة في التعذيب. لكن يجب أيضاً الأخذ بعين الإعتبار أن **(إياد. أ)** قام بتوضيح العديد من التفاصيل المهمة بخصوص الدعوى المقدمة ضد **(أنور. ر)** (يتم التعامل مع القضيتين بشكل منفصل منذ 17 شباط/ فبراير. انظر/ي تقرير المرافعة رقم 60). وبحسب رأي المحامي فلولا أقوال **(إياد. أ)** في تحريات الشرطة الجنائية الاتحادية لما أمكن توجيه الاتهام إلى **(أنور. ر)** على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك يجب أخذ تصرفات **(إياد. أ)** بعد التهم المزعومة بعين الاعتبار، فلقد انشق عن النظام وشعر بتعاطف كبير إزاء صور **قيصر**، حتى أنه اعتذر في جواب لضحايا النظام السوري.

في الوقت الذي تحدث فيه المحامي استمع **(إياد. أ)** في البداية بإنصات وتركيز كبير إلى الترجمة، ولكن بدا أنه راح ينهار بشكل بطيء، وفي النهاية بدأ في البكاء عندما سأل المحامي لجنة القضاة عما إذا كانت العقوبة المطالب بها ستكون نفسها تماماً لو لم يدلِ **(إياد. أ)** بنفسه بأقواله أمام الشرطة الجنائية الاتحادية، وترك معرفة هذه المعلومات عن طريق شخص آخر؟ كانت تلك المرة الأولى التي يظهر فيها المتّهم كل هذه المشاعر في المحاكمة.

من غير الصحيح، كما زعمت مرافعة النيابة العامة، أن **(إياد. أ)** كان بإمكانه أن يعصي أوامر رؤسائه، ومن ضمنهم **حافظ مخلوف** سيء السمعة. يعرف جميع المشاركات والمشاركين في المحاكمة أن عقوبة عصيان الأوامر أو الانشقاق في سوريا هي الموت. لم ينتقل **(إياد. أ)** إلى فرع الأربعين لأن العمل المكتبي كان "مملاً"، كما زعمت النيابة العامة، ولكن لأُمر آخر، فالمتّهم ليس جلاد تعذيب، لكنه أب يريد حماية عائلته. قال المحامي في نهاية حديثه إن كل ما ذكره كان ليكون مهماً في المرافعة الإفتراضية، لكن الأمر الآن مختلف، فلا يدور الأمر في قضية **(إياد. أ)** حول تخفيف حجم العقوبة ولكن الدفاع يطالب بالعفو.

بعد استراحة قصيرة تمّ متابعة المرافعة عندما بدأ المحامي الثاني بالكلام. استند المحامي بشكل أساسي إلى ما يسمى "الإضطرار لتنفيذ للأوامر"، وقد تحدث النائب العام عن ذلك بالفعل في مرافعته في اليوم السابق (انظر تقرير المحاكمة 60) وتحدث عن كيف يستند جميع المتّهمين تقريباً في قضايا جرائم القانون الدولي منذ محاكمات نورنبرج إلى هذه النقطة. لم ينجح هذا الأمر ولا مرة تقريباً، فهناك شروط عديدة لا تتم الموافقة عليها عادة بسبب أن المتّهمين أنفسهم، مثل **(إياد. أ)**، هم من وضعوا أنفسهم في مناصب يكون لنظام ظالم فيه سلطة وأمر عليهم.

على الرغم من ذلك زعم محامي **(إياد. أ)** أن المتّهم لم يكن لديه أي اختيار آخرغير اتباع أوامر رؤسائه. وعلل أنه لا يمكننا أن نتوقع من المتّهم أن يضع حياته الشخصية أوحياة عائلته في خطر. فالنظام السوري قام بملاحقة عصاة الأوامر بدون رحمة وباستهداف عائلاتهم وتهديدهم لإجبار المواظفين على إطاعة أوامرهم. الإجراءات الروتينية في جهاز المخابرات العامة لم تدع فرصة لأي تعثر مجهول من فاعله في مجريات الجريمة. لذلك لم يكن **لـ(إياد. أ)** اختيار آخر غير انتظار فرصة للهروب والتي سنحت بعد عدة شهور.

تابع الدفاع المرافعة بنبذة قصيرة عن حياة **(إياد. أ):** فقد كان أبوه جندياً، وفي فترة شبابه كان عسكرة المجتمع السوري في تزايد مطّرد! فتم تلقين الصغار ذلك في المدارس، وكانت المخابرات العامة هي تقريباً المكان الوحيد الذي تتاح فيه فرصة التطوّر الاجتماعي. عند وفاة أبيه أصبح **(إياد. أ)** هو المعيل الرئيسي للعائلة. وكأب شاب لأربعة أطفال وزوجة حامل: لم كان من الممكن لـ**(إياد. أ)** أن يطالب في العام 2011 بشكل تطوعي القيام بالعمل القاسي والخطير في فرع الأربعين!

في النهاية لفت المحامي انتباه المحكمة لأهمية التأثير الدلالي الذي سيبعثه هذا الحكم. ما الرسالة التي تريد المحكمة إيصالها لموظفي المخابرات العامة السورية السابقين، والذين انشقّوا عن النظام لاحقاً، وكان من الوارد أن يكونوا شهوداً في هذه المحاكمة وغيرها من المحاكمات؟ هل تريد أن تخيفهم بحكمٍ قاسٍ كهذا؟ وما الرسالة المراد إرسالها إلى كل الأشخاص الذين ما زالوا في سوريا ويفكرون في الانشقاق أو الهروب؟ انشق **(إياد. أ)** بعد خمسة شهور "للأسف بعد فوات الآوان!" من اندلاع صراع مستمر لسنين عدة.

ظهر التأثر أيضاً في الجزء الثاني من المرافعة على المتّهم برغم الكمامة. لم يحاول أن يوقف دموعه، وأعطاه مترجمه علبة مناديل ورقية. ووجب على **(إياد. أ)** أن يدلي بالكلمة الأخيرة قبل الإعلان عن الحكم. هنا ضبط نفسه وقال "ليس لدي ما أضيفه إلى ما قال وكيلي".

سيتم إعلان الحكم يوم 24 شباط/ فبراير. وافقت القاضية الرئيسة على إضافة 11 مقعداً في مكان جلوس الحضور، وهذا يعني أن هناك حوالي 45 مقعداً متاحاً و30 مقعداً منهم لممثلات وممثلي الإعلام.

محاكمة الخطيب، اليوم 2/60، 24 شباط/ فبراير 2021:

إعلان الحكم في قضية (إياد. أ)

انتظر العديد من السوريات والسوريون والناجيات والناجون من التعذيب، وبالطبع المشاركون بالمحاكمة وعدد لا حصر له من المهتمين، اليوم الثاني والستين من محاكمة الخطيب بفارغ الصبر: فمن المخطّط في هذا اليوم النطق بالحكم في قضية المتّهم **(إياد. أ)** ويعتبر هذا أول حكم قضائي ضد ضابط سابق في المخابرات العامة السورية بسبب ارتكابه لجرائم ضد القانون الدولي في سوريا. كان من الممكن الشعور بالأهمية الكبيرة لليوم أمام مبنى المحكمة؛ فقبل طلوع الشمس كان هناك طابور طويل أمام مدخل المحكمة الإقليمية العليا **لكوبلنز،** في مقدمة هذا الطابور وقف الناجيات والناجون والشاهدات والشهود والادعاء المشترك في القضية ضد **(أنور. ر).** ومنذ بداية المرافعة كانت قاعة المحاكمة ممتلئة على آخرها والتوتر بدا ظاهراً.

من المثير للإعجاب أن القاضية الرئيسة سمحت في هذا اليوم بترجمة فورية إلى العربية للحضور، هذا إجراء مهم للمتضررات والمتضررين السوريين، وخطوة مهمة ذات أثر رمزي للمحاكمات المستقبلية. بدون مقدمات افتتحت القاضية الرئيسة الجلسة بالإعلان عن الحكم؛ حكمت المحكمة على المتّهم **(إياد. أ)** بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية، تتمثّل في التعذيب وسلب جسيم للحريات في 30 واقعة، بأنه مذنب وتصل مدة عقوبة السجن إلى أربع سنين وستة أشهر.

بعدها تبعت حيثيات هذا الحكم: تحدثت القاضية الرئيسة بشكل ملخص عن سيرة **(إياد. أ)** الذاتية، ووصفت عمله الطويل في فروع مختلفة للمخابرات العامة السورية. تحدثت بشكل مفصل فقط عن التطور السياسي في سوريا قبل الاستيلاء على الحكم من قبل *حافظ الأسد* في العام 1970 مروراً بالمذبحة التي قام بها نظام الأسد الحالي في آذار/ مارس 2012 في حمص.

أوضحت كيف أسّس حافظ الأسد "لحالة من انعدام الثقة المتبادلة والتجسس بين أفراد الشعب"، وذلك من خلال عشوائية جهاز المخابرات العامة التابع له، نظام تولاه ابنه بشار بعد فترة قصيرة من تراخي بسيط من قبل النظام فيما يُعرف بـ"ربيع دمشق"، واستخدمه للحفاظ على الحكم لنفسه. بعدها تحدثت القاضية بشكل مفصل عن الأحداث في سوريا من العام 2011 إلى 2012: كيف بدأ النظام السوري خلال وقت قصير جداً من الاعتقالات الأولى للمشاركين في المظاهرات في آذار/ مارس من العام 2011 بتسليح تعامله مع التظاهرات، واستخدام العنف المميت ضد المدنين. هنا ذكرت القاضية الأدلة التي قُدمت للمحكمة، وخصوصاً أقوال المحامين المشتركين مع المركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان **مازن درويش وأنور البني**، اللذين أدليا بأقوالهما كشاهدين خبيرين. وصفت القاضية كيف زادت المخابرات العامة السورية من عدد الغارات الأمنية أكثر فأكثر خلال صيف العام 2011، وقامت باعتقال عشوائي للناس وإرهابهم بشكل عنيف جداً. وقد تلقى العاملون في نظام الأمن الأوامر وقتها من الجهة العليا أن "لا يتراخوا" وأن "وقت التسامح قد انتهى"، اقتبست القاضية تلك العبارات عن قرارات صادرة من أعلى جهة تنسيقية في المخابرات العامة وترجع إلى شهر نيسان/ أبريل من العام 2011.

أوضحت القاضية بالأمثلة كيف استخدمت المخابرات العامة في خريف العام 2011 الخداع العسكري لتظهر نفسها كضحية للإرهاب أمام المجتمع الدولي، فقد قام جهاز المخابرات بدسّ أسلحة بين المتظاهرات والمتظاهرين في الاحتجاجات السلمية لتبرير عنف قوات الأمن، وعُرضت صور أمام الإعلام الدولي لجنود النظام وهم مصابون في المستشفيات، كانت هذه الإصابات وهمية.

بعدها تحدثت القاضية عن معلوماتها تتحدّث عن دور المخابرات العامة منذ العام 2011 وبالأخص عن سجن الخطيب، سجن الفرع 251 التابع للمخابرات العامة السورية والتي عمل في أحد فروعه **إياد أ**. بداية العام 2011 كان تجميع المعلومات لازال هدف الاعتقالات والتعذيب الممنهج في فروع المخابرات العامة، لكن في نهاية العام تقريباً صار الإرهاب والتحطيم الجسدي للسجناء في المقام الأول: التعذيب، خصوصاً عن طريق الضربات الشديدة بالأسلاك والخراطيم والأنابيب الحديدية، بالإضافة إلى ظروف النظافة المآسوية التي كانت ممنهجة ومتعمدة. كان الرجال والنساء منفصلين في زنزنات فردية أو جماعية، ممتلئة على آخرها بدون ضوء النهار وبدون رعاية وتغذية كافية، أمكن سماع ضوضاء الضربات وصرخات المُعذبين. وذكرت القاضية على وجه الخصوص ما يسمى بحفلات الترحيب، والتي قام بها حراس السجن بضرب المعتقلين الجدد بالأسلاك والخراطيم إلى درجة الإغماء في بعض الأحيان قبل حبسهم في زنازينهم.

بالإضافة إلى ذلك أثبتت حيثيات الحكم أنه تم تجميع جثث القتلى المعتقلين في المستشفيات العسكرية وإحضارها إلى المقابر الجماعية في شاحنات مبردة. تم التقاط صور للجثث ليثبتوا أن المتّهمين لم يُطلق سراحهم، جزء من هذه الصور التي تعرف بصور **قيصر** تم إدراجها في القضية كأدلة (انظر تقرير المحاكمة 42/41). أكدت القاضية الرئيسة على أهمية هذه الصور كأدلة أساسية، والتي قدمتها مجموعة ملفات **قيصر** لأجهزة التحريات الألمانية بجودة عالية، وقد تمّ التواصل عن طريق المركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، وكان من الواضح أنه يمكن تحديد الـ 6821 صورة كصور ضحايا. هنا تحدثت القاضية بشكل شخصي "لن أنسى هذه الصور".

قامت القاضية بذكر حيثيات الجريمة المتّهم فيها **(إياد. أ)** بالتحديد، بعدما انتهت من عرض وتوضيح النقاط المهمة فيما توصلت إليه المحكمة عن الجريمة الكلية، الهجوم الواسع والممنهج على المتظاهرات والمتظاهرين:

لقد شارك المتّهم في يوم 9 تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2011 في"عمليات الهجوم السريعة في الخدمة الخارجية" لتتبع واعتقال متظاهرات ومتظاهرين سلميين، بالإضافة إلى استخدام حافلتين على الأقل نقل في

كل منهما 15 سجيناً إلى فرع 251. أوضحت القاضية أنها لم تبالغ في تقدير الأرقام، مما يساعد في تخفيف الحكم على المتّهم، لكن في الواقع يمكن أن يكون العدد أكبر بكثير.

ولأن هيئة القضاء لم تستطع تحديد إذا ما كان **(إياد. أ)** قد شارك في "حفلة الترحيب"، فقد تم اتهامه فقط بالتواطؤ في تعذيب وسلب جسيم للحريات في 30 حالة. قد علم **(إياد. أ)** باعتباره موظفاً لأعوام طويلة في المخابرات العامة عن الظروف المآسوية والتعذيب في الفرع 251، وبحسب أقواله الخاصة فقد استطاع سماع صراخ المعذبين حتى أنه "سمعها في الكافتيريا" وعلى الرغم من ذلك قام بنقل المتظاهرين إلى الفرع. لكن ما يقلل من العقوبة، بحسب تقدير القاضية، هو أن **(إياد. أ)** أدان نفسه خلال أقواله في الشرطة وأمام المكتب المحلي للهجرة واللجوء. بالإضافة إلى أنه انشق عن النظام في وقت مبكر نسبياً، ولا يجب نسيان أنه ساعد بأقواله في تجميع أدلة ذات أهمية كبيرة في قضية **(أنور. ر)** من بينها أنه صرّح عن عمليات القتل في فرع الخطيب، والتي لم يكن إثباتها ممكناً بدون أقواله.

بهذا الحكم تثبت محكمة لأول مرة على مستوى العالم "أن هناك هجوماً ممنهجاً على المدنيين في سوريا منذ شباط/ آذار من العام 2011 على أقصى تقدير"، وهو يوم مهم لمبدأ العدالة القضائية وتطبيقه، خطوة مهمة في تقصّي الجرائم الممنهجة ضد الإنسانية التي يقوم بها النظام السوري.

تحدث **وسيم مقداد**، وهو مدّعٍ مشترك في القضية ضد **(أنور. ر)**، بعد النطق بالحكم مع الصحفيات والصحفيين المجتمعين أمام المحكمة قائلاً "يفتح الحكم نافذة أمل للسوريات والسوريين الذين عملوا في تلك الأيام كما يعملون الآن من أجل الحرية، ليست العقوبة الفردية ضد **(إياد. أ)** هي السبب في أن هذا الحكم يعدّ خطوة تاريخية في طريق سوريا للعدالة، بل التاريخي هو أن هذا الحكم هو أول اعتراف قضائي على مستوى العالم بالجرائم الممنهجة ضد الإنسانية من قبل النظام السوري".

ستُتابع المرافعة ضد **(أنور. ر)** يوم 10 من شهر آذار/ مارس وحتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2021 على اقل تقدير.

محاكمة الخطيب، اليومان 61 و62، 11/10 مارس/ آذار 2021:

ناجيات وناجون يتحدّثون عن فترات اعتقالهن/م في فرع الخطيب

أصدرت المحكمة الإقليمية العليا في **كوبلنز** منذ أسبوعين بالضبط الحكم الأول عالمياً ضد جرائم التعذيب من قبل الحكومة في سوريا: حكمت المحكمة ضد **(إياد. أ)** بالسجن لمدة أربعة أعواماً وستة أشهر، وتابعت الجلسة الأولى بعد صدور الحكم في اليوم 60/2 من محاكمة الخطيب بمتابعة العمل في قضية المتّهم الرئيسي **(أنور. ر).**

تمت دعوة عامل مختبر سابق من سوريا أُعتقل في فرع الخطيب. وافقت أقواله أقوال الشاهدات والشهود حتى الآن: ظروف صحية غير إنسانية في فروع السجن، ضرب، تعرية، تعذيب. أُحضر الرجل إلى ما يُسمى "زنزانة الموت" وهي لا تزيد عن كونها غرفة مظلمة فيها عدد كبير من الأشخاص يصل إلى 140 شخصاً. لم يكن هناك هواء للتنفس ولا مكان للنوم ولا غذاء كافٍ أو ماء. عانى السجناء من أمراض جلدية وفقدوا صوابهم إلى حد ما. تم التحقيق مع الشاهد مرتين على حدّ قوله في فرع الخطيب، وفي كل مرة تعرض للضرب.

مرة أخرى أوضح في هذا المحاكمة قسوة التداعيات طويلة المدى التي يعاني منها الأشخاص الذين نجوا من السجن والتعذيب في فرع الخطيب. يعاني الشاهد حتى اليوم من الإصابات النفسية والجسدية، اختنق

صوته عندما تحدث عن معاناته من الاكتئاب، من اضطراب النوم وطنين الأذن، وعن الأدوية الكثيرة التي يجب أن يتناولها كل يوم.. هنا قاطعت القاضية الرئيسة الجلسة لأخذ استراحة.

أكد الشاهد أن الأسوأ في كل هذا هو أنه اعُتقل ظلماً، وفي وقت تلقيه لكل ذاك العذاب سأل نفسه أكثر من مرة عن سبب وجوده هناك من الأساس. ألمه النفسي الذي ما زال يشعر به حتى الآن يصعب تحمله أكثر من الآلامة الجسدية: "أنا مازلت أعيش حتى اليوم في زنزانة الموت، لا يمر يوم بدون أن أفكر في السجناء هناك"، حتى عائلته تشعر بهذا الحمل وتعاني بشكل غير مباشر من التعذيب الذي مرّ به وقتها.

بعدها انتهى الشاهد من الإدلاء بأقواله، لكن الآثار التي خلفها الاعتقال في فرع الخطيب تظل حاضرة في أذهان الحضور.

في اليوم 62 من المحاكمة، وهو يوم قصير نسبياً، أدلى ناجٍ أخر بأقواله. لم يصرح هذا الشاهد عن هويته: لم يعطِ معلومات عن شخصه، وقد سُمح له بإخفاء وجهه بقناعه الصحى، لحماية حياة وسلامة عائلته في سوريا.

االعتقل الرجل في شهر مايو/ آيار من العام 2012 في فرع الخطيب. كغيره من الشاهدات والشهود وصف الإهانات والضرب فيما يُسمى بحفلة الترحيب و"التعذيب الجماعي. "فقد صوابه" مرة بسبب ظروف الحبس، فقام بطرق الباب والصراخ. لقد أراد النوم فقط. أمره أحد الحراس أن ينام مقرفصاً بجانب المرحاض في الزنزانة، والذي، خلال نومه بجانبه، تم استخدامه طوال الوقت من قبل السجناء الآخرين.

في وقت ما فقد التواصل التام مع الواقع، لأن كل شيء حوله بدا غير حقيقي، والطريقة التي تحدث بها الشاهد أيدت ذلك، فقد قفز في سرده بشكل متكرر من حدث إلى حدث ولم يستطع تذكر الكثير من التفاصيل.

سأله القضاة والقاضيات بشكل صريح عن تفصيل أليم بشكل خاص خلال وقت اعتقاله: لقد حكى الرجل عن تعرضه للإهانة بشكل جنسي. فقد وضع الحراس سبطانة في فتحته الشرجية، وقاموا بمداعبة صدره وشعره ووضع إصبع في فتحة جسمه. تحدث الشاهد بعدها وهو يرتعش، عن أن مساجين آخرين قابلهم في فرع الخطيب تعرضوا للإعتداءات الجنسية. لقد وقف عناصر الفرع خلفهم ولعبوا بحلمات صدرهم وداعبوهم خلف آذانهم. بالإضافة إلى ذلك أكد الشاهد "من الصعب التحدث عن ذلك في ثقافتي"، فهو يعتقد ألّا أحد سيعترف أمام المحكمة بالفعل أنه تعرض للإعتداء/ العنف الجنسي.

عليه تحدث **سباستين شارمر** المحامى المشترك للمركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان وممثل الإدعاء المشترك أن هذه الشهادة تؤكد أن العنف الجنسي هو جزء من الهجوم الموجّه ضد المدنيين السوريين.

ستُتابع المحاكمة في يوم 17 آذار/ مارس 2021

محاكمة الخطيب، اليوم 63، 17 آذار/ مارس 2021:

دائرة القضاء تقوم بتحديث الدعوى ضد (أنور. ر) وأحد الناجين يتحدث عن التعذيب في فرع الخطيب.

حضر ممثلان للصحافة العربية في اليوم الثالث والستين من محاكمة الخطيب أمام المحكمة الإقليمية العليا في **كوبلنز** واحتاجا إلى ترجمة فورية. كان ذلك مناسباً للغاية، حيث أن المحكمة أعلنت اليوم قراراً مهماً وهو أن واقعات العنف الجنسي في فرع الخطيب ستتم مقاضاتها كجرائم ضد الإنسانية في إطار هجوم

موسع وممنهج ضد المدنيات والمدنيين السورين، وليس كما كان قبلاً كجرائم فردية بحسب قانون العقوبات الألماني. بهذا أخذت المحكمة خطوة ضرورية للاعتراف بالقدر الضخم للعنف الجنسي الموجه في فروع سجون النظام السوري. أكد المركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان مراراً وتكراراً، ومحاموه المشتركون كذلك، أن أقوال الشاهدات والشهود في إطار القضية تشير إلى الاستخدام الممنهج للعنف الجنسي كأداة للتعذيب في فرع الخطيب وفي غيره من الفروع.

لم تكن أقوال الناجي الذي تحدث في هذا اليوم، والذي تعرض للتعذيب في عدة فروع من بينها فرع الخطيب، هي الإشارة الأخيرة على ضرورة هذه الخطوة. فالشاهد وهو مدّعي مشترك في هذه القضية في الوقت نفسه، هو صانع أفلام وثائقية مبتدئ، ويقوم بحفظ المحاكمة بشكل وثائقي. بعد صراعات مع نظام الأسد تم اعتقاله عدة مرات وتعذيبه، وتحدث الشاهد عن انتهاكات عدة من قبل الحراس في فرع الخطيب، من بينها ضربهم المتعمد وركلاتهم للمعتقلين في منطقة الأعضاء التناسلية.

بمجرد وصول الشاهد إلى فرع الخطيب، بدأ الحراس بشتم السجناء وبضربهم وأجبروهم على خلع ملابسهم. وبعد "حفلة الترحيب التقليدية" تم حبس الشاهد مع حوالي 100 سجين آخر في زنزانة ممتلئة. كان بين المعتقلين تلاميذ لم يتجاوزا الصف العاشر. عانى العديد من المعتقلين في الزنزانة المتسخة من الحمى والإنفلونزا أو من إصابات جسيمة بسبب التعذيب، وكان هناك أيضاً أشخاص متقدمون في السن يعانون من أمراض سابقة، ولم يكن هناك أية رعاية طبية على الإطلاق.

تم التحقيق مع الشاهد عدة مرات خلال فترة اعتقاله في فرع الخطيب والتي وصلت إلى 18 يوماً. لأجل هذا الغرض تم اقتياده معصوب العينين من الزنزانة إلى مدخل غرفة التحقيق، ومن ثم تم تقييده ووجب عليه أن يمكث عدة ساعات على ركبتيه. في خلال ذلك تعرّض الشاهد للضرب بدون انقطاع، وسمع في الوقت نفسه صرخات الألم المستمرة للسجناء الآخرين. تحدّث الشاهد عن تعذيب سجناء آخرين بواسطة صعقات كهربائية، ضرب بالعصيان والأسلاك، بالإضافة إلى سوء المعاملة وانتشار الإصابات في منطقة الرأس بسبب الحلاقة العنيفة لشعر الرأس. عانى الشاهد نفسه خلال فترة اعتقاله في فرع الخطيب من الإنفلونزا، وفقد أكثر من عشرة كيلوجرام من وزنه، وهو يعاني حتى اليوم من تداعيات نفسية شديدة جداً من التعذيب.

في نهاية الجلسة نوّهت دائرة القضاء حول احتمالية انهاء مرحلة استقبال الأدلة في قضية **(أنور. ر)** في شهر أيلول/ سبتمبر من العام 2021، ويعتمد الأمر على عدد طلبات الأدلة في الفترة القادمة.

ستُتابع القضية في يوم 24 آذار/ مارس

محاكمة الخطيب، اليوم 64، 24 آذار/مارس 2021:

شهادة غير مباشرة عن وضع (أنور. ر) في فرع الخطيب

ضرب اليوم 66 من محاكمة الخطيب مثالاً للظروف الصعبة التي يمكن أن تواجه الشاهدات والشهود في هذا القضية وفي قضايا مشابهة. في بداية المرافعة قرأت هيئة المحكمة ملخصات من المراسلة الإلكترونية مع الشاهدة، والتي كان من المفترض أن تدلي بأقوالها هذا اليوم في **كوبلنز**. شرحت الشاهدة أسباب عدم قدرتها على حضور جلسة اليوم؛ وصفت خوفها على سلامتها الشخصية في أوروبا وعلى سلامة والديها في سوريا. بالإضافة إلى ذلك أوضحت أنها لا تشعر بالاستقرار العاطفي الكافي للإدلاء بأقوالها شخصياً أمام المحكمة، ورفضت الشاهدة طلب القضاة والقاضيات المجدد بإدلاء الشاهدة بأقوالها أمام المحكمة في ظل تدابير وقائية، وعلّلت رفضها بصحتها النفسية.

في هذا اليوم من المحاكمة تحدث أحد موظفي الشرطة الجنائية الإتحادية، والذي أجرى جلسة استماع مع الشاهدة في شهر آب/ أغسطس من العام 2019. تم استدعاء الشاهدة في ربيع العام 2012 إلى فرع الخطيب من أجل "احتساء فنجان من القهوة"، بعدما أُعتقلت في أحد المظاهرات في دمشق وتم التحقيق معها باستخدام العنف لمدة تزيد عن ست ساعات. هناك تم تركها في غرفة قاحلة للانتظار. كان في الغرفة سرير ودخلها ضابط مخابرات عامة صغير في العمر عدة مرات لإلقاء نظرة على الشاهدة. وصفت خوفها الكبير من "أسوأ الاحتمالات"، وفهم ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية أن هذا الخوف أيضاً يعود إلى خشية الشاهدة من اغتصاب محتمل. لكنه لم يسألها عن هذا الأمر بشكل واضح.

لاحقاً تمّ إحضار الشاهدة إلى مكتب **(أنور. ر)**، وقد تحدث معه كل موظفي المخابرات العامة باحترام جلّ ودعوه "سيدي". هناك دارت محادثة "غريبة" بين الشاهدة و**(أنور. ر)**، استغرقت أكثر من ثلاث ساعات ووصفتها الشاهدة بأنها "تحقيق". أراد **(أنور. ر)** أن يعرف معلومات عن المشهد الفني والثقافي في سوريا على وجه الخصوص، لأن الشاهدة كانت تعمل في هذا المجال. خلال المحادثة دخل الغرفة مراراً وتكراراً موظفو مخابرات عامة آخرين. دخل أحد موظفي المخابرات العامة الغرفة بخبر موت أحد المعتقلين، وجب على **(أنور. ر)** أن يصادق على نقل الجثة، وبحسب قول الشاهدة قال **(أنور. ر)**: "لا تخرجوه اليوم لأن غداً يوم الجمعة، اخرجوه يوم السبت". في هذا الوقت كان من المعتاد أن تخرج مظاهرات معارضة كبيرة بعد صلاة الجمعة. بعدما غادر الموظف المكتب، سأل **(أنور. ر)** الشاهدة إذا ما كانت خائفة، وقال لها: "في مثل هذه الظروف يموت كل من الجيدين والسيئين على قدم السواء".

سجل **(أنور. ر)** ملاحظات طوال وقت إدلاء رجل الشرطة الجنائية الإتحادية بأقواله عن المحادثة الموصوفة من قبل الشاهدة. ضحك وأومأ إلى محاميه عندما عرض موظف الشرطة الجنائية الإتحادية رسماً تخطيطياً لمكتبه والذي قامت الشاهدة برسمه.

انتهى هذا اليوم من المرافعة بعد شهادة موظف الشرطة الجنائية الاتحادية، وستُتابع المرافعة في يوم 7 أبريل/ نيسان

محاكمة الخطيب، اليومان 65 و66، 7 و8 أبريل/ نيسان 2021:

أقوال لشاهد كان على اتصال مباشر بـ(أنور. ر).

في اليوم الخامس والستين من محاكمة الخطيب تم استجواب الشاهد **ع.** الذي كان يعرف المتّهم **(أنور. ر)** من بعيد حتى قبل سجنه في فرع الخطيب، وكان قد التقط له صورة في إحدى الجنازات. بالإضافة إلى ذلك فهو أحد الشهود الذين تم القبض عليهم في شهر آذار/ مارس من العام 2011 ويصف التعذيب آنذاك في فرع الخطيب، أي قبل مدة ارتكاب الجرائم موضوع التهمة. عندما سألت المحكمة الشاهد عما إذا كان قد تعرف على **(أنور. ر)** في القاعة فأشار إلى مقعد الاتهام.

كان الشاهد **ع.** صحفي في سوريا، حيث عمل في البداية مع جريدة الحياة ثم جريدة النهار اللبنانية، التي صُنفت على أنها منتقدة للنظام وهي محظورة في سوريا، وفي مقالاته غطّى الفن والقضايا الاجتماعية. في شهر شباط/ فبراير من العام 2011 توفي مخرج سوري معروف وهو صديق للشاهد. كانت جنازته حدثاً مهماً جمع جمهوراً متنوعاً جداً، إذ أنه بالإضافة إلى العديد من الفنانين والمعارضين حضرها أيضاً بعض عناصر الأمن وسياسيون وضباط. بحسب الشاهد شارك في الجنازة كذلك **(أنور. ر)** الذي كان مسؤولاً عن ملفات الفنانين والفنانات لدى الأجهزة الاستخباراتية. وقد قام الشاهد بتصوير الحدث بأكمله، بحيث يمكن مشاهدة المدّعى عليه في هذا الفيديو، وخزّنه في حاسوبه المحمول.

بعد ذلك بأسابيع قليلة اقتحم بعض عناصر الأمن منزل الشاهد وفتشوه. نقلوا الشاهد إلى فرع الخطيب وأخذوا معهم أيضاً بعض ممتلكاته الشخصية، مثل جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. بعد الوصول إلى الفرع كان على الشاهد التحلّي بالصبر في غرفة الانتظار. من هناك تم اقتياده إلى غرفة أخرى، حيث أُجبر على التجرّد ملابسه والجلوس بوضعية القرفصاء، ثم تم حبسه أولاً في زنزانة انفرادية، وفيما بعد في زنزانة أكبر كانت مكتظة بالمعتقلين.

إفادات ع عن التعذيب في الخطيب في ذلك الوقت تتوافق إلى حد بعيد مع ما ذكره شهود أخرون عن سجنهم اللاحق. تم إيقاظ السجناء في الليل، اضطروا إلى الوقوف مقابل الحائط، تعرضوا للتعذيب بالصدمات الكهربائية والسياط، والأسلوب المسمى بالدولاب وكذلك "بساط الريح"، كما تم تقييد أيديهم بقضبان النوافذ الحديدية لإجبارهم على الوقوف لفترات طويلة.

أثناء جلسات التحقيق معه تم تقييد يدي الشاهد **ع** خلف ظهره وعُصبت عيناه. اضطر إلى الاستلقاء على بطنه وتحمل ضربات بالكابلات من قبل عدة أشخاص على ظهره ورأسه لمدة ساعات. أصيب خلال عملية الضرب بجروح شديدة، إلى الدرجة التي لم يستطع معها العودة إلى زنزانته سيراً على الأقدام، وكان عليه بدلاً من ذلك الزحف أمام سخرية الحراس. ذات مرة تم تهديده بصعق أعضائه التناسلية حتى لا يعود قادراً على إنجاب الأطفال.

في تحقيق لاحق أُخذ **ع** إلى غرفة أخرى "راقية"، كما وصفها، حيث طرح **(أنور. ر)** عليه شخصياً أسئلة حول فيديو الجنازة، وتم تعذيبه خلال هذا التحقيق أيضاً. بحسب أقواله قام **(أنور. ر)** بنفسه بلكمه بغضب في وجهه بسبب التصوير المسجل للجنازة.

ستستأنف المحاكمة في يوم 14 أبريل/ نيسان.

محاكمة الخطيب، اليومان 67 و68، 14 و15 أبريل/ نيسان 2021:

مدّعية بالحق المدني تتحدث عن فترة اعتقالها واعتقال عائلتها

لم يتم استدعاء إلا امرأة واحدة بصفتها مدعية بالحق المدني كشاهدة في اليومين السابع والستين والثامن والستين من المحاكمة، وهذا دليل واضح أن المحكمة تولي أهمية كبيرة لأقوال هذه الشابة التي تم استدعاؤها في ذلك اليوم. اتضح قبل بدء يوم المحاكمة أن شهادتها لن تكون سهلة، حيث ظهر عليها التوتر الشديد، ولأول مرة في أثناء المحاكمة حضرت معها مرافقة نفسية- اجتماعية من أجل دعمها، وهي إمكانية متاحة لجميع ضحايا أعمال العنف الخطيرة، لكنها في الواقع محفوفة ببعض المشاكل في التطبيق العملي في ألمانيا (للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر تقريراً بعنوان "كسر الحواجز" **Breaking Down Barriers** صادر عن المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان **ECCHR** ومنظمات شريكة له حول تطبيق حقوق الناجين من الجرائم الدولية الجسيمة).

بعد أن جلست الشاهدة أمام القاضي مع المترجم ومحاميها والمرشدة النفسية تحدثت بصوت واضح وحازم. قبل أن تتكلم المدعية بالحق المدني عن فترة اعتقالها شخصياً أبلغت المحكمة أن إحدى شقيقاتها أُعتقلت في واحدة من أولى المظاهرات الكبرى في 15 مارس/ آذار من العام 2011، وهواليوم الذي يعتبر بداية الانتفاضة ضد نظام الأسد.

بعد عام من ذلك أي في 25 مايو/ أيار من العام 2012 شاركت الشاهدة في اعتصام رداً على مجزرة الحولة. حاولت الهرب لكن قوات الأمن أوقفتها ودقّقت في هويتها. وعلى ما يبدو تعرفوا على اسمها

وضربوها وهددوها ببندقية. عندما وصلت حافلة في نهاية المطاف لنقلها إلى السجن انتبهت الشاهدة إلى أن والدتها كانت موجودة بداخلها، حيث كان القلق على ابنتها الشابة قد جعلها ترافق الشاهدة إلى المظاهرة حيث تم إلقاء القبض عليها أيضاً. عندما وقفت الحافلة أمام فرع الأربعين نزل السجناء منها، وتعرّضوا للضرب مرة أخرى ومن ثم تم فصل الرجال عن النساء. عرض رجال أمن على الشاهدة ملفاً سميكاً زعموا بأنه يغطّي نشاطاتها في المظاهرات وعلى الإنترنت، وبدا الأمر وكأنهم كانوا قد يراقبونها قبل هذه المظاهرة. بعد ساعات قليلة نقلت حافلة النساء إلى الفرع 251.

عند الوصول نزلت النساء المعتقلات درجاً وكان عددهن تسع. روت الشاهدة كيف تم اصطحابها لمقابلة طبيب وممرضتين، وكان عليها أن تخلع ملابسها. فحصتها الممرضتان حتى في منطقة الأعضاء التناسلية، وهي عملية وصفتها الشاهدة بالمهينة: "شعرت وكأنه تمّ انتهاكي". فيما بعد تم أخذ النساء إلى زنزانة جماعية. كانت هذه الزنزانة صغيرة ومليئة بالحشرات، ولم يكن من الممكن النوم إلا في نوبات. كان الجو العام متوتراً ولم تجرؤ أي من النساء على نطق كلمة خوفاً من وجود أنصار للنظام في الزنزانة للتجسس على السجينات الأخريات.

وصفت المدعية مدى انزعاجها وعدم تحملها لوجودها في السجن مع والدتها، إذ أنها شعرت بأنها المسؤولة عن اعتقال أمها. عندما تم التحقيق مع الشاهدة أُتهمت بالدعوة لقتل أحد أنصار النظام، كان يتجسس على المعارضة، لأنها حذّرت منظمي بعض المظاهرات من ذلك الرجل. أثناء التحقيق تم تهديدها بعقوبات سجن ستدوم لفترات طويلة، وفي مرحلة لاحقة ثم تعذيبها: تم تعليقها من يديها (الشبح)، ضربها، وإحراق بطنها بسائل ساخن. عند هذه النقطة استفسرت القاضية عما إذا كانت الشاهدة قد عُلقت بالفعل من يديها، حيث كان **(أنور. ر)** قد قال في اعترافه إن فرع الخطيب لم يكن مهيأ لذلك، لكن الشاهدة أكدت على أقوالها.

بقيت الشاهدة في الزنزانة الجماعية لمدة ستة أيام. في النهاية تم إبعاد والدتها ليتم الإفراج عنها كما ظنت الشاهدة في ذلك الوقت. أما بالنسبة للشاهدة نفسها فقد بدأت فترة صعبة للغاية في الاعتقال، وكان عليها التوقف أثناء الإدلاء بشهادتها عدة مرات لأنها تألمت بوضوح من جراء رواية هذه القصص. وصفت كيف تم نقلها إلى زنزانة انفرادية، حيث قام أحد الحراس بالتحرش بها جنسياً. وعندما شعرت بأنها أصبحت على وشك فقدان عقلها طلبت أن يتم اصطحابها بالتحديد إلى **(أنور. ر)** الذي عرفته منذ اعتقال أختها في العام السابق، وذلك عندما كانت هي ووالداها قد راجعوه لمطالبة العقيد بإطلاق سراح الفتاة من الحبس. قالت الشاهدة: "كنت على علم أنه الشخص المسؤول عن هذا المكان لذلك أردت أن أراه". أرادت أن تطلب منه إعادتها إلى الزنزانة الجماعية ولكن لم تتم تلبية طلبها. مع ذلك فإن الشاهدة وصفت مكتب **(أنور. ر)** أيضاً بناءً على رسومات كانت قد رسمتها سابقاً في المكتب الاتحادي الألماني التحقيقات الجنائية.

بعد أيام قليلة في الزنزانة الانفرادية تم نقل الشاهدة أخيراً، لكن ليس للعودة إلى الزنزانة الجماعية بل وجدت نفسها في زنزانة انفرادية أخرى مع والدتها التي ظنت أنه تم الإفراج عنها.

بعد 23 يوماً تقريباً تم إطلاق سراح الأم، بينما تم اقتياد الشاهدة إلى الفرع 285 حيث تم احتجازها لبضعة أسابيع إضافية.

اليوم التالي للمحاكمة كان مخصصاً لمتابعة استجواب الشاهدة، فبدأ بشكل غير متوقع بتصريح آخر من قبل **(أنور. ر)** أضاف وصحّح فيه أقواله السابقة (انظر التقرير عن اليوم الخامس للمحاكمة) حول اعتقال الشاهدة وأختها. قرأ وكيل النيابة العامة كلا التصريحين على الشاهدة. عندما سُئلت عن رأيها في كل من التصريح الأول والجديد **لـ(أنور. ر)** ردّت الشاهدة بانفعال وغضب، وأوضحت في النهاية أن التصريحين الاثنين لا يتطابقان مع ما عاشته وتحدثت عنه أمام المحكمة في اليوم السابق.

سأل ممثل الدفاع الشاهدة عن السبب الأساسي من وراء توجيه طلبها بالنقل إلى زنزانة أخرى إلى **(أنور. ر)** مباشرة. شرحت الشاهدة أنها كانت يائسة للغاية، لدرجة أنها لجأت إلى الشخص الوحيد الذي كانت تعرف اسمه، على الرغم من معرفتها أن هذا الشخص لن تكون لديه فقط السلطة بنقلها، بل أي أيضاً بإعدامها.

محاكمة الخطيب، اليوم 69، 21 أبريل/ نيسان 2021:

الأم تكمل أقوال ابنتها

عرفت المحكمة وجزء من الجمهور الشاهدة المستدعاة في اليوم 69 من المحاكمة من شهادة ابنتها في الأسبوع الماضي، والتي تحدّثت في اليومين 67 و68 عن فترة اعتقالها التي قضت جزءاً منها مع أمها. تمّ استدعاء الشاهدة بعد أن ذكرها المدّعى عليه في إفادته (يوم المحاكمة 5)، وهذا أمر لافت ليس لأنها سجنت في فرع الخطيب فحسب، وبالتالي عاشت الظروف غير الإنسانية بنفسها هناك، بل لأنها تتحدث بصفتها أماً ذهبت إلى الفرع 251 عدة مرات من أجل حماية بناتها. بذلك تكون أقوال هذه الشاهدة مكملة لشهادة ابنتها.

ذكرت الشاهدة في البداية كيف تمّ إلقاء القبض على اثنتين من بناتها الثلاث، **ر وم**، في 15 مارس/ آذار من العام 2011، أي في "بداية الثورة السورية"، كما قالت الشاهدة.

كانت **م ور** من أوائل الشابات اللواتي تم القبض عليهن بسبب مشاركتهن في إحدى المظاهرات. تمّ تفتيش منزل العائلة من قبل قوات الأمن بعد فترة وجيزة من الاعتقالات، وعندما سألت الشاهدة رجال الأمن عن الأمر ومتى سيعيدون ابنتيها أجابوا: "في غضون ساعتين". لكن الابنتين لم تعودا لا في الليل ولا في اليوم التالي، حينها باشرت الشاهدة البحث عنهما بنفسها. راجعت مكتب الرئاسة، وكذلك أجهزة وفروع استخباراتية مختلفة حيث سخروا منها في كل مكان.

بعد ثلاثة أيام من الاعتقال صادفت خلال تجمّع حاشد أمام قصر العدل، حيث طالبت العديد من العائلات بمعلومات عن أقاربها المسجونين، العميل المخابراتي "خالد" الذي اصطحبها هي وزوجها إلى فرع الخطيب حيث كانت ابنتاها.

تم إدخالهما إلى مكتب كبير فيه ثلاثة أشخاص، من بينهم **(أنور. ر)**، الأمر الذي لم تدركه إلا لاحقاً. جلبوا ابنتيها **م ور** إلى داخل المكتب. كان حجاب **م** مغطى بالدماء وعلى وجهها كدمات حمراء وزرقاء. عندما عانقت الشاهدة ابنتها قالت لها الأخيرة إن جسدها يؤلمها في كل مكان. كانت الابنة الأخرى **ر** "في حالة سيئة للغاية" كذلك. سُمح لها بالعودة إلى المنزل مع أسرتها في ذلك اليوم مباشرة، لكن لم يُطلق سراح **م**. بعد إعلان الرئيس عن عفو للمتظاهرين المحتجزين بعد حوالي عشرة أيام، توجهت الأسرة إلى فرع الخطيب مرة أخرى على أمل التمكن من إرجاع **م** إلى البيت. هناك التقت مرة أخرى مع **(أنور. ر)** الذي رفض الإفراج الفوري عن **م**. لكن أعيد أُطلاق سراح **م** بعد يومين.

واجهت المحكمة الشاهدة بأقوال المدّعى عليه **(أنور. ر)** بخصوص زيارتها الأولى لفرع الخطيب، فقد صرّح بأن زوج الشاهدة، الذي كان حاضراً أيضاً عند محاولة إخراج الابنتين من فرع الخطيب، ضرب ابنته **م** بقوة على وجهها لدرجة أنها راحت تنزف. لكن الشاهدة أكّدت بشدة صحة روايتها، وكرّرت ما قالته قبل ذلك بوقت قصير. هزَّ **(أنور. ر)** رأسه وهوجالس على كرسي الاتهام.

من ثم تم استجواب الشاهدة عن اعتقالها واعتقال ابنتها الثالثة **ن** في شهر مايو/ أيار من العام 2012 وذلك رداً على مجزرة الحولة حيث شاركت **ن** في اعتصام. رافقت الشاهدة ابنتها الشابة إلى هناك حتى تحميها، وفجأة ظهر العديد من رجال الأمن وأطلقوا الرصاص في الهواء. تمّ جر الشاهدة نفسها إلى داخل

حافلة صغيرة وكذلك ابنتها بعد ذلك بقليل. كانت نظارة **ن** مكسورة وأنفها ينزف. تم نقلهما أولاً إلى فرع الأربعين، ومن هناك إلى فرع الخطيب. حتى ذلك الحين لم تكن الشاهدة قد تعرفت سوى على طابق المكاتب الواقع فوق الأرض، وذلك من خلال زياراتها السابقة، أما في هذه المرة فقد أُخذت إلى القبو. في البداية أُدخلت هي وابنتها في زنزانة مساحتها 3 ×3 أمتار بدون نافذة، وتضم حوالي 20 امرأة. تم التحقيق معها مرة واحدة فقط، وكان الموظف المحقق لطيفاً معها، لكنه أخبرها أيضاً أن التحقيق مع ابنتها سيكون قاسياً للغاية. عندما عادت ابنتها من التحقيق فيما بعد وقت لاحق كان التعب والإرهاق باديان عليها، وكان واضحاً أنها تعرّضت للضرب. وأثناء حديثها للمحكمة عن ذلك الموقف صارت الشاهدة تبكي.

بعد أيام قليلة نقل الحراس الشاهدة إلى زنزانة انفرادية، ومن هناك أُجبرت على مشاهدة ابنتها وهي تؤخذ إلى التحقيق مرة أخرى. سمعت صراخها، ورأت من خلال فتحة صغيرة تحت الباب كيف أنها سقطت أرضاً وتم جرها في النهاية لإبعادها. بعد حوالي أربعة أيام من ذلك نُقلت ابنتها إلى زنزانتها وكانت ملطّخة بالدماء. ونظراً إلى أن مساحة الزنزانة كانت تبلغ حوالي 1.5 × 0.75 متراً فقط، فقد كان عليهما التناوب على النوم. بشكل عام كانت ظروف الحبس رهيبة: على الرغم من درجة الحرارة العالية كانت كميات المياه محدودة جداً، كما كان الحال بالنسبة للذهاب إلى المرحاض. لهذا السبب أصبحت الشاهدة تعاني حتى الآن من مشاكل مزمنة في الكلى، كما قالت. كما لم يُسمح لها بالحصول المنتظم على عقاقيرها المهمة لتخفيض ضغط الدم العالي.

بقيت الأم وابنتها معاً في الزنزانة الانفرادية لمدة 18 يوماً تقريباً. وبعد ما يقرب من 23 يوماً أُخذت الشاهدة مجدداً إلى **(أنور. ر)** وعرفت أنه لا يزال يتمتع بالسلطة في هذا الوقت ذلك أن الحراس كانوا خاضعين له. ثم سُمح للشاهدة بمغادرة فرع الخطيب، وكانت قد فقدت 9 كيلوغرامات من الوزن خلال هذه الفترة. تم نقل ابنتها إلى فرع آخر في اليوم نفسه، ثم أطلق سراحها لاحقاً.

تم إلغاء يومي المحاكمة في 28 و29 أبريل/ نيسان وستستأنف المحاكمة في 5 و6 مايو/ أيار.

محاكمة الخطيب، اليوم 70، 5 نيسان/ مايو ٢٠٢١:

معارض مخضرم يدلي بشهادته.

أدلى **فايز سارة** في اليوم السبعين من المرافعة بشهادته أمام المحكمة الإقليمية العليا **كوبلنز**. الشاهد معروف كصحفي، ناقد للنظام، ومعارض في الصفوف الأولى بالنسبة لكثيرين من متابعي الصراع السوري. **سارة** الذي يقطن في أوروبا الآن أعُتُقل من قِبل المخابرات السورية ثلاث مرات في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٧٨ إلى ٢٠١١ بسبب نشاطه في المعارضة.

في العام ٢٠١١ تم التحقيق معه من قبل المتّهم الرئيسي في القضية **(أنور. ر)**، واقترح الأخير استدعاء **سارة** كشاهد في القضية حتى يشهد لصالحه، فقد ساعده عندما قُبض عليه وأخرجه من الحبس فوراً، حسب كلامه. فضلاً عن أن **سارة**، حسب زعم ر، كان على علم بموقفه الناقد للنظام في الماضي. بيّد أن شهادة السياسي تناقضت بشكل واضح مع أقوال **(أنور. ر)** التي أدلى بها سابقاً.

تحدث سارة عن فترة اعتقاله في العام ٢٠١١ وأنه لم يتعرض للتعذيب خلالها. علّل ذلك بأن جهاز الاستخبارات كان بحوزته كل المعلومات الهامة بشأن زعامته في المعارضة، لذلك لم يتعيّن عليهم انتزاع الاعترافات منه. كانت قوات الأمن تعذّب الشباب الذي اعتقدت بمشاركتهم في التظاهر بشكل ممنهج، لكي تكسر شوكة مقاومتهم. وعندما سُئل **سارة** من قِبل القضاة والقاضيات عما يعرفه عن **(أنور. ر)** لم يجب إلا

بمعلومات عامة عنه. لم يكن يعرف عن **ر** إلا الشائعات كانت تدور عنه في دمشق، فقد أُلصقت به بعض الاتهامات المتعلقة بعمله في جهاز الاستخبارات.

زعم الشاهد أيضاً أنه في المهجر بتركيا سأله أحد معارفه إذا كان بإمكانه أن يعطي المدعو **(أنور. ر)** الذي انشق عن النظام، رقم هاتف **سارة**. وقد تعرف الشاهد على الأسم؛ فقد كان هو نفس الرجل الذي حقّق معه في العام ٢٠١١. سمح **سارة** للرجل بأن يعطي رقمه إلى **ر** إلا أن الأخير لم يحاول الإتصال به ابداً. فضلاً عن أن يوم المحاكمة كانت أول مرة على الإطلاق يرى فيها **سارة** المدعو **(أنور. ر)** وجهاً لوجه، فقد كان معصوب العينين عند استجوابه في العام ٢٠١١.

ذكر المُدعي عليه/ المتّهم الرئيسي في هذا السياق أنه استضاف **سارة** خير استضافه، حتى إنه قدّم شيئاً ليشربه، ثم أطلق سراحه مباشرةً من فرع الخطيب بعد استجواب دام ساعةً واحدة فقط.

من جانبه أكد **سارة** أن أحداً لم يقدّم له أي مشروب، وصحيح أنهم أُطلقوا سراحه من فرع الخطيب بعد بضع ساعات، إلا إنه نُقل إلى فرع آخر لجهاز الأمن، كما أن الاستضافة الحسنة من قِبل رجل أمن، حسب قوله، لا تعتبر علامة مريحة أبداً في سوريا.

بدلاً من أن تُبرئ شهادة **سارة** المدّعى عليه، أثارت الشكوك والارتياب مجدداً في نفوس الحاضرين والشك بمصداقية **(أنور. ر)**.

ستُتابع الجلسات في يوم ١٩ أيار/ مايو.

محاكمة الخطيب، اليوم 71 و72، 20/19 أيار/مايو2021:

مرة أخرى يتغيّب شاهد عن موعده أمام المحكمة

كان من المفترض أن يدلي الشاهد السوري الناجي من التعذيب، والذي تمت دعوته ليوم 71 من محاكمة الخطيب، بأقواله في شهر كانون الثاني/ يناير من العام 2021. لكنه عبَّر عن قلقه في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام 2020، وطلب موعداً جديداً في تموز/ يوليو من العام 2021. وافق الشاهد على اقتراح نهاية أيار/ مايو كموعد جديد للإدلاء بشهادته، لكنه أرسل بعدها بريداً إلكترونياً معبراً فيه عن تعاطفه مع عائلة المتّهم الرئيسي وعن قلة جدوى هذه المحاكمة. لذلك كان من المتوقع ألا يحضر الشاهد مرافعة اليوم. ورداً على استفسار المحكمة عن طريق البريد الإلكتروني لم يرد الشاهد، وكما كان متوقعاً لم يحضر. هذه ليست المرة الأولى التي يتغيب فيها أحد الشهود أو الشاهدات عن موعده أمام المحكمة، يدلّ ذلك على حجم الضغط النفسي الذي يعانون منه وعائلاتهم، وحجم خوفهم من التبعات الممكنة.

بالإضافة إلى ذلك يلغي شاهدات أو شهود مواعيدهم، أو لا يتجاوبون بعد التواصل معهم. هكذا تلجأ المحكمة بدلاً من الاستماع مباشرة إلى أقوال الشهود إلى أقوال غير مباشرة، وذلك عبر الاستماع إلى الشهادات التي أدلوا بها أمام الشرطة الألمانية أو شرطة بلدان أوروبية اخرى.

هذا ما حدث في اليوم 71: تمت قراءة بروتوكول أعدّته الشرطة النرويجية خلال جلسة الاستماع إلى أحد السوريين، والذي لم يقبل بأي شكل من الأشكال الإدلاء بأقواله أمام محكمة ألمانية. وقد سجل الشاهد أنه شارك في مظاهرات في دمشق من شهر إبريل/ نيسان إلى شهر حزيران/ يونيو من العام 2011، لذلك تم اعتقاله ثلاث مرات. قضى الشاهد ثلاثة أشهر في المجمل في فروع مختلفة للمخابرات العامة، من بينهم 17 يوماً في فرع الخطيب. بمجرد وصوله هناك تعرّض الشاهد للضرب القاس. التعذيب والانتهاكات كانوا في كل مكان. "تعرض جميع المعتقلين إلى العنف والتعذيب، سمعنا وتحدثنا عن ذلك"، وكانت الأوضاع

في الزنزانة مقرفة: خمسون شخصاً في الزنزانة بدون دورة مياه، وكان الطعام قليلاً. وقد استطاع الشاهد الخروج من السجن بسبب الرشاوى التي دفعتها عائلته.

بعدها قرأت المحكمة بروتوكول جلسة استماع أحد الشهود الآخرين والذي أعدته الشرطة الفرنسية. وقد سجل هذا الشاهد أنه كان أيضاً ناشطاً في المظاهرات قبل اعتقاله. وقد قضى حوالي 30 يوماً في فرع الخطيب. هناك تعرض للتعذيب الشديد، وكان بإمكانه سماع صراخ المعتقلين الآخرين في زنزانته الصغيرة طوال الوقت.

تحدث الشاهد عن أن عائلته لم تكف عن البحث عنه خلال فترة اعتقاله، وبمحض الصدفة فحسب عرفت عائلته أنه تعرض للاعتقال، وعليه تواصل والده مع موظفين عديدين في أمن الدولة. في المحاولة الأخيرة تم إخبار والده أن عليه نسيان ابنه وألا يسأل عنه مرة اخرى. هذه الشهادة مهمة لأن "الاختفاء القسري" لم يلعب دوراً في هذا المحاكمة حتى الآن. لكن الإشارات تكثر عن اختفاء الأشخاص في فرع الخطيب بشكل ممنهج، وعن أن عائلتهم لم يتح لها فرصة معرفة مكان ذوييهم المفقودين أو حتى إذا ما كانوا على قيد الحياة.

في نهاية اليوم بدأت المحكمة قراءة بروتوكول أحد المحادثات الإلكترونية، وتابعت قراءته في اليوم التالي. وقد دار هذا البروتوكول حول محادثة عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك بين رجلين كانا قد أدليا بأقوالهما في **كوبلنز** في وقت سابق، أحدهما كشاهد والآخر كمدعي مشترك. تواصل الرجلان في هذه المحادثة الإلكترونية مع شاهد عيان قد رأى كيف مات شقيق أحد الرجلين وقريب الآخر **حيان** في فرع الخطيب. وقد كتب شاهد العيان أنه كان متواجداً عندما أجبر حارسٌ أحدَ المعتقلين على ضرب **حيان**، وبعدها ساءت حالة **حيان** الصحية بشكل ملحوظ، حتى تم إخراجه جثة من الزنزانة الجماعية. قام الأخ والقريب بإعطاء نسخة من هذه المحادثة إلى الشرطة الجنائية الاتحادية.

لذلك حضر في اليوم 72 أحد المحللين العلميين التابعين للشرطة الجنائية الاتحادية، وقام بتقييم محادثة الفيسبوك المذكورة. كانت مهمته أن يقرر إذا ما كانت الأقوال التي تم إدلائها في المحادثة تتوافق مع الأدلة التي تم تجميعها بخصوص الوضع في سوريا، وقد ردّ المحلل بالإيجاب. بحسب قوله فإن المعلومات والأقوال في المحادثة بشأن ظروف السجن في فرع الخطيب مقنعة.

ستُتابع المحاكمة يوم 16 حزيران/ يونيو

محاكمة الخطيب، اليوم 73، 16 حزيران/ يونيو2021:

أحد مدّعي الحق المدني يتحدث عن اعتقاله في فرع الخطيب ويتعرف لأول مرة في المحاكمة على صورة أحد أقاربه ضمن صور قيصر.

كان اليوم 73 من محاكمة الخطيب يوم صيفي دافئ. الجو حار جداً داخل صالة المحاكمة، فقد وصلت الحرارة من الخارج إلى الحضور حتى تمّ السماح للقاضيات والقضاة الحاضرين أن يخلعوا الروب. لكن هذه الأجواء الصيفية انتهت بمجرد افتتاح القاضية الرئيسة لمرافعة اليوم، فقد بدأت المرافعة بتوزيع صور للإثبات أحضرها شاهد اليوم معه، وهي صورة لشقيق زوجة الشاهد المفقود. تظهر الصورة الأخ وهو مقتول وعلى جسده آثار التعذيب.

بطلب من القاضية بدأ المدعي بالحق المدني والشاهد (م) سرد شهادته: قد كان أحد إخوته ناشطاً في تنظيم المظاهرات المعارضة لنظام الأسد. شارك (م) أيضاً وإخوته الآخرون في المظاهرات وقتها. النتيجة: أصبحت أسماؤهم على لائحة معارضي النظام المطلوبين. مازال (م) يتذكر عملية اعتقالهم وذلك في صيف

العام 2011 وكانت الساعة حوالي الثالثة صباحاً، اقتحمت عناصر مسلّحة تابعة للجيش السوري المنزل، واعتقلوا الشاهد وإخوته. جلس الشاهد حافي القدمين مرتدياً قميصاً داخلياً وشورتاً ومعصوب العينين في حافلة متجهة إلى فرع الخطيب. طيلة الرحلة لم يكف أحد العساكر عن دعس قدميه بحذاء ثقيل. عند وصولهم المعتقل تم إحضارهم إلى الطابق السفلي، وهناك كان عليهم خلع ملابسهم بالكامل وتعرضوا للإهانة.

تحدث (م) عن الضيق والجوع والحر غير المحتمل في الزنزانة الجماعية، التي كانت تضم أكثر من 125 شخصاً. بل أنه مازال يتذكر كيف رأى هناك أطفالاً بين الثمانية والتاسعة من عمرهم، بالإضافة إلى أشخاص كبار في السن يقترب بعضهم من الثمانين من عمرهم. لم يستطع الشاهد تحديد حالة الأطفال الجسدية والنفسية، لأنه هو نفسه كان مازال في وضع الصدمة. لكنه رأى قوات الأمن وهي تقوم بتعذيب السجناء بالعصيّ بشكل منتظم. علاوة على ذلك شرح الشاهد كيف تم التحقيق مع المعتقلين وتعذيبهم بصعقات كهربائية. كانت صرخات المعذبين منتشرة في كل مكان وأمكن سماعها يومياً. بعد خمسة أيام تم التحقيق مع الشاهد في أحد المكاتب وهومعصوب العينين وسؤل عن مشاركته في المظاهرات، وحين أنكر ذلك تم نقله مع أخيه الأكبر إلى زنزانة أصغر. هناك وقف مع حوالي خمسة وثلاثين سجيناً آخر متزاحمين بشدة بجانب بعضهم، لم يكن هناك مكان للاستلقاء. كانت العديد من الأجساد مليئة بآثار تعذيب جسيمة.

بعد نقله مجدداً من الزنزانة بعد 11 يوماً أكّدوا له أنه سيتم الإفراج عنه، لكن في الحقيقة تم نقل الشاهد إلى سجن آخر. لم يُفرج عنه إلا في منتصف آب/ أغسطس من العام 2011، وعاد إلى عائلته التي لم تعرف شيئاً عن اعتقاله. يستخدم النظام السوري الاعتقال القسري ضد العديد من المدنيين والمدنيات وبشكل ممنهج بهدف القمع الشعبي. أي شخص تعرض للاعتقال، بحسب رأي الشاهد، تعرّض أيضاً للاختفاء، وبهذا لم يكن هناك أي وسيلة للأقارب لمعرفة أي شيء عن مكان المفقود من عائلتهم.

حكى (م) خلال استجواب المحكمة الموسع له أن شقيق زوجته، الذي أحضر صورته اليوم، قد تعرّض للاعتقال في العام 2012 ولم يعد أبداً منذ ذلك الحين. افترضت العائلة أنه نُقل أيضاً إلى فرع الخطيب، لأنه الفرع المسؤول عن الأشخاص المقيمين في منطقته السكنية. لكن العائلة وجدت الصورة على شبكة الإنترنت، بعد حوالي سنتين أو ثلاثة، ضمن ما يسمى بصور قيصر (انظر تقرير المحاكمة 38-42).

لاحقاً وحين أضحى في ألمانيا علم الشاهد من أخته أن **(أنور. ر)** هدّد أخاه، الذي اعتقل في فرع الخطيب، أن يمارس العنف الجنسي مع أخته، إذا لم يوقّع على وثائق معينة.

محاكمة الخطيب، اليوم 74، 17 حزيران/ يونيو2021:
أحد الناجين يتحدث عن لقاءاته مع (أنور. ر) وعن نفوذه في سوريا.

بعد مغادرة فريق الكاميرا الذي قام بتصوير وصول **(أنور. ر)** إلى صالة المحاكمة، شرحت القاضية الرئيسة الظروف المستجدة ليوم 74 من المحاكمة: المحامية المفوضة لشاهد اليوم مريضة، وعليه سينوب عنها المحامي الشريك للمركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان **باتريك كروكر**. عندما دخل الشاهد **(ع.)** قاعة المحاكمة كانت الأجواء متوترة، فقد بدا عليه تأثره العاطفي بشكل واضح. أوضحت القاضية الرئيسة إمكانية مقاطعة الجلسة إذا احتاج الشاهد لاستراحة.

قام **(ع.)** في البداية بالتعريف عن نفسه: ينتمي الشاهد إلى عائلة معروفة جداً في سوريا، وكان في العام 2000 ملاكماً محترفاً في الفريق المحلي. عند تولي بشار الأسد الحكم عارضت عائلة الشاهد، التي طالما اهتمت بالسياسة، هذا الأمر بشكل علني، وعليه فُصل الشاهد من فريق المنتخب.

اعتقل **(ع.)** في المجمل ثلاثة عشرة مرة في السجون السورية، وتعرّض للتعذيب في كل مرة اعتقل فيها. ترك ذلك آلاماً جسدية ونفسية كبيرة لديه، مازالت تعيق قدرته على التذكر حتى اليوم. بإستطاعته تقديم عدد كبير من الشهادات والتقارير عن ذلك، من خلال علاجه الذي استمر ستة أعوام في لوكسمبورج، فقد خضع إلى 11 عملية طبية من ضمن 21 عملية في المجمل كانت بسبب من تداعيات التعذيب المباشرة.

بصوت مرتعش حكى **(ع.)** عن اعتقاله الأول في العام 2007 في فرع الخطيب، الذي كان **(أنور. ر)** مديراً له. هناك كانت المقابلة الأولى بينهما. بعد وصول الشاهد إلى الزنزانة الجماعية الممتلئة على آخرها تم إحضاره إلى **(أنور. ر)** الذي اتّهمه بأنه جاسوس للخارج ومن أنصار المعارضة. لم تتوقّف المناقشة بينهما حتى قام **(أنور. ر)** بإعطاء أوامره للحارس "أنت تعرف ماذا عليك فعله مع **(ع.)**". إثر ذلك قاموا بتعذيبه بشده يومياً وعلى مدار أشهر. وصف الناجي كيف تم تعذيبه بصعقات كهربائية وبضربات الأسلاك. تم تعليقه من يديه بوسيلة "الشبح" لساعات طويلة أو تم تعذيبه بوسيلة "الدولاب"، وفيها تم تقييد يدي المعتقل إلى رجليه ليصبح مثل دولاب السيارة.

تم الإفراج عن **(ع.)** بعد ثمانية أشهر من اعتقاله ولكن بعد دفع رشوة. وفي العام 2010 تم إحضاره مجدداً إلى فرع الخطيب، وذلك لدعمه مجلة معارضة للنظام. هنا تحدث مجدداً عن التعذيب وعن الظروف الحياتية غير المحتملة في المعتقل.

أكد **(ع.)** في أقواله على سلطة المتّهم غير المحدودة في الفرع 251 وفي سوريا. وقد تصرف المتّهم وفقاً لسياسة "العصا والجزرة": فقد كان يضحك في وجه المعتقلين ويعطي أوامر بالتعذيب خلف الستار، هذه الأوامر لم يكن من الممكن تنفيذها بدون موافقته.

اعتقل **(ع.)** مرات أخرى في عامي 2011 و2012 في فروع أخرى، وأثرت هذه الاعتقالات على الشاهد بشكل جسيم جسدياً وعاطفياً. في آخر اعتقال له تدخل وفد من قبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة **كوفي عنان** للإفراج عنه. نصحه وقتها أحد أعضاء الوفد أن يترك سوريا وإلا سيقوم النظام بإعتقاله وتعذيبه مرة أخرى. استمع **(ع.)** للنصيحة، وبلجوئه إلى لوكسمبورج يحاول أن يبدأ حياة جديدة "حتى أستطيع في وقت ما أن أعيش حياة عادية إلى حد ما"، كما عبر الشاهد.

ستُتابع المرافعة يوم 23 حزيران/ يونيو.

محاكمة الخطيب، اليومان 75 و76، 23. 24 يونيو/ حزيران 2021:

شاهدان يدليان بشهادتين قاطعتين ضد (أنور. ر)

أضاف طبيب سابق من سوريا بأقواله في اليوم 75 من المحاكمة منظوراً جديداً إلى محاكمة الخطيب. فقد كان أثناء ما يسمى بالربيع العربي طبيباً في مستشفى في دمشق، تقع مباشرةً أمام فرع الخطيب. بحسب أقواله فمنذ شهر تموز/ يوليو من العام 2012 تم الإستعانة من قبل فرع المخابرات العامة مراراً وتكراراً بمساعدات طبية من المستشفى. قام طبيب جراحة الأطفال بنفسه بشكل منتظم بـ"معالجة" معتقلين في فرع الخطيب. في بعض الأحيان كان يتم إحضار المعتقلين إلى المستشفى ليتلقوا هناك رعاية طبية.

في هذا الوقت أخذ الطبيب لمحة على فرع الخطيب، واستطاع لذلك أن يعطى المحكمة معلومات مهمة من منظوره الطبي: وصف الشاهد بشكل مبهر أنواع الإصابات المختلفة التي قام بفحصها. قال "كانوا مشابهين للإصابات في صور قيصر". تحدث عن كدمات وصدمات وجروح معينة تدل على التعذيب. كان

من الواضح جداً على الكثير من المعتقلين نقص الغذاء. وأضاف أنه لم يرَ مثل تلك الإصابات في حياته المهنية السابقة من قبل.

بالإضافة إلى ذلك قام الشاهد بمعالجة أشخاص كانوا قد تلقّوا المساعدة الطبية الممكنة بعد فوات الآوان، وبالتالي ماتوا خلال معالجته لهم. كان من المفترض ألا يُسمح للأطباء برؤية ما يحدث في فرع الخطيب، لذلك كان الشاهد يقوم بعمله معظم الأوقات خارج السجن أو في غرف معينة بداخله. بالرغم من ذلك تم إحضاره مرات عدة إلى القبو، وهناك رأى التعذيب كما رأى آثار إساءة معاملة الناس وموتهم في فرع الخطيب. كان من الممنوع منعاً باتاً أن يتحدث مع المريضات والمرضى، وعند محاولة أي معتقل شرح أسباب إصابته، وإن حدث وقال مثلاً أن إصاباته تتضمن آثار تعذيب، يقوم الحراس الحاضرون بتعذيب المريض في الحال.

كانت أقوال الشاهد الشجاعة مهمة للغاية، لأنها تثبت أن الجرائم التي يتم التحقيق فيها حدثت قبل شهر أيلول/ سبتمبر من العام 2012 أي في خلال وقت الجرائم المذكورة في الدعوى.

شهد في اليوم 76 للمحاكمة رئيس الشرطة السابق في مدينة حماه السورية. وقد تعرف على **(أنور. ر)** في التسعينات خلال تعليمهم المهني، وقابله لاحقاً في برلين مجدداً حيث عاش الرجلان بعد هروبهما من سوريا.

تحدث بعدها عن العواقب الممكنة التي يجب أن يأخذها أي موظف بعين الاعتبار إذا وقف ضد العنف المتزايد الموجّه ضد المتظاهرات والمتظاهرين في العام 2011، الأمر الذي كان ممكناً بالتأكيد وقتها. فهو نفسه عُوقب من قبل وزارة الداخلية بسبب نقده الواضح لطريقة عمل الحكومة وأُجبر على التقاعد المبكر.

على الرغم من أن التعامل مع المنتقدين والمنتقدات داخل جهاز المخابرات العامة صار أعنف، كان هناك، بحسب رأي الشاهد، إمكانية الإدعاء بالإصابة بمرض خطير أوعيب في القلب أو أي شيء من هذا القبيل إذا أراد الشخص فعلاً الانفصال عن النظام. كان باستطاعة المرء بالتأكيد أن يجد طبيبات وأطباء على استعداد لإصدار شهادة طبيبة تثبت العجز المهني.

شهد الرجل أيضاً على أن الناس في سوريا قبل العام 2011 كانوا على علم بطريقة عمل المخابرات العامة. أي شخص قرر أن يعمل في المخابرات العامة كان على علم مؤكد بما عليه فعله.

محاكمة الخطيب، يومي 77 و78، 30 و31 تموز/ يوليو2021:

مدّع مشترك يتحدث عن اعتقاله وتعذيبه

أدلى في اليوم 77 من المحاكمة شاهد، وهو مدع مشترك في محاكمة الخطيب. تعرّض للتعذيب شخصياً في أحد أفرع المخابرات العامة السورية، ومازال يعاني حتى اليوم من تبعات التعذيب. تم اعتقال الرجل في يوم من شهر شباط/ فبراير من العام 2012 وأُحضر إلى فرع الخطيب. مازال اختطافه واعتقاله حاضرين في ذاكرته بشكل خاص: أخذه أحد الأشخاص من منطقته السكنية، ووضعه في مؤخرة سيارة جيب بعد أن سحب أحدهم قميصه على رأسه حتى لا يرى شيئاً. نقلته السيارة مع آخرين إلى مكان أشبه بمركز تجمع، وهناك نقلوه إلى حافلة عسكرية، وخلال ذلك تعرّض للضرب والشتائم من قبل أحد الضباط. حينها فقط فهم أنه تعرض للإعتقال، وذلك لأنه لم يعمل فقط في مستشفيات عدة لكنه قام ببناء مستشفيات ميدانية خاصة بالمعارضة. بعد رحلة استمرت حوالي الساعة توقف السائق بالقرب من بعض الحافلات الكبيرة (فانات)

على الشارع. سمع الشاهد بعدها بقليل طلقات رصاص، ولأنه أنزل قميصه عن وجهه استطاع أن يرى كيف سارت سيارة مدرعة باتجاه الحافلة.

الذي قصّه الشاهد بعدها أثر فيه بشكل كبير وواضح: كان هناك شخص مربوط إلى الحافلة من يديه، ولد لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره، كان وجهه مليئاً بالدماء وأحشاؤه خارج جسده. بعدها تم إحضار ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين الخمسة والعشرة أعوام إلى داخل الحافلة، جميعهم كانوا يبكون ويرتعشون من الخوف، بحسب أقوال الشاهد، لذلك وضع يده على رأس الطفل الذي جلس جانبه وسأله عن سبب بكائه. جاوب أحد الأولاد: "قُتل أخي".

في الليلة التالية تم إحضار الشاهد إلى فرع الخطيب. هناك استقبلوه بـ"حفلة الترحيب" القاسية جداً. تعرّض هناك للضرب والإهانة، ولاحقاً رموه في زنزانة جماعية كانت ممتلئة للغاية، والنظافة فيها منعدمة. لم يكن هناك ماء كافٍ ولا طعام. وقد عانى أحد المعتقلين من إصابة في قدمه وتعفّنت أصابع قدمه وعلى الرغم من ذلك لم يكن هناك دعم صحي له. حاول الشاهد بعدها أن يربط قدم الرجل بقميصه الداخلي، فيما جُنّ معتقلون آخرون بعدما تعرضوا للتعذيب مراراً وتكراراً.

تعرض المدّعى المشترك بنفسه للتعذيب في فرع الخطيب بعدة وسائل، منها وسيلة الشبح، وفي أحد جلسات التحقيق جلس على ركبتيه في تجمع مياه كان به تيار كهربائي. روى الرجل أيضاً أن الحراس في أحد المرات ضربوه على أعضائه التناسلية بشدة ومازال يعاني من تبعاتها حتى اليوم.

وصف الشاهد كثير التفاصيل عن فترة إعتقاله، الأمر الذي يتوافق مع ما رواه شهود وشاهدات آخرون، وقد تحدثوا عن التعذيب والظروف غير الإنسانية في فرع الخطيب.

كان من المخطط ليوم 78 من المحاكمة أن يدلى أحد الشهود، الذي يعيش الآن في فرنسا، بأقواله، لكنه أعلن مسبقاً أنه لم يعد يريد أن يدلي بأقواله.

بدلاً عن ذلك تحدث أحد موظفي الشرطة الجنائية الإتحادية عن أقوال أحد الشهود الآخرين، وقد قام الموظف بالإستماع إلى أقواله بنفسه في العام 2019. حكى الشاهد وقتها أنه تعرض للتعذيب في فرع الخطيب. تم إحضار الرجل من الزنزانة معصوب العينين مقيّد اليدين، وجب عليه أن يقف طوال الوقت في غرفة التحقيق. تعرض للضرب باليدين ولاحقاً بالعصا، وبالإضافة إلى ذلك تمّ تعذيبه بواسطة الصعقات الكهربائية في منطقة الأعضاء التناسلية والرقبة. عندما طلب في أحد المرات ماءً ربط أحدهم قضيبه وأجبره أن يشرب كثيراً. بعدها حكى له الرجل عن معتقل آخر مات في الفرع حين تعرض للتعذيب بواسطة الشبح، ومات أمام عينيه خلال التعذيب.

على الرغم من أن الشاهد كان متوتراً خلال إدلائه بأقواله، فليس هناك سبب للشك في حقيقة شهادته، بحسب رأي رجل الشرطة الجنائية الإتحادية.

ستُتابع المحاكمة يوم 7 تموز/ يوليو.

محاكمة الخطيب، اليوم 79، 7 يوليو/ تموز 2021:

"لقد التقطت صوراً فحسب"، ناجٍ يتحدث عن اعتقاله وتعذيبه

أدلى الشاهد **(م)** بأقواله في اليوم 79 من المحاكمة كشاهد في محاكمة الخطيب. **(م)** هوأحد الناجين والمدعين المشتركين، ومثَّله المحامي الشريك للمركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان. وصف الشاهد في البداية كيف تم إعتقاله في العام 2011 في دمشق. "أرادت زوجتي وابنتيّ أن يتظاهرن لأجل مدينة درعا التي كانت وقتها تحت الحصار من قبل الحكومة. قمت فقط بأخذ الصور". بناء على ذلك تم القبض عليه من قبل موظفي المخابرات العامة بشكل عنيف. في البداية تم إحضار الشاهد إلى فرع الأربعين، ومن هناك تم نقله إلى فرع الخطيب. وضح الشاهد أنه تعرف في الحال على مكان تواجده، ذلك لأن بيت والديه لا يبعد 200 مترٍ عن الفرع. "اعتدنا اللعب في الحديقة التي تقع أمام الفرع عندما كنت طفلاً"، هكذا تحدث الشاهد، "أعرف كل حجر هناك".

بعد وصوله إلى فرع الخطيب كان يجب أن يمشي مع المعتقلين الآخرين عبر الفناء إلى مدخل المعتقل. خلال ذلك تم ضربهم بعصى خشبية وصعقات كهربائية. بعد وقت قليل من دخوله السجن تم إحضار **(م)** إلى غرفة بها ثلاثة مكاتب وشخصان: **(أنور. ر)** و**(خضر. خ)**، وقد قرأ أسماءهم وقتها على لائحة الأسماء الموضوعة على المكاتب. عندما طُلب من الشاهد، تعرف على **(أنور. ر)** في قاعة المحاكمة كونه أحد الأشخاص الذين قابلهم وقتها.

جرت التحقيقات من قبل **(أنور. ر)** في البداية بشكل هادئ. إلى أن سأل **(م)** عن سبب اعتقاله في فرع الخطيب، وهنا غضب **(أنور. ر)** واحمرَّ وجهه وأنكر أنهم في فرع الخطيب. بحسب قول الشاهد فقد أمر **(أنور. ر)** الموظفين قائلاً "ارموه في الخارج".

وصف الشاهد بعدها كيف ألفى نفسه في زنزانة صغيرة ذات إضاءة سيئة في النهار والليل. كان بداخل الزنزانة مرحاض مفتوح ذو رائحة كريهة. امتنع (م) في البداية عن تناول الطعام، لأن الأكل كان سيئاً للغاية.

تعرض **(م)** للتعذيب الجسيم عدة مرات. في أحد الأيام قدم ثلاثة حراس إلى زنزانته وخلفهم وقف **(أنور. ر)**، على حدّ قول الشاهد. حكى الشاهد كيف دخل أحد الحراس إلى الزنزانة، وأمره بأن يركع على ركبتيه. ثم عرض الحراس على الشاهد صوراً لعائلته وصوراً شخصية له وهيقوم بتصوير المظاهرة. هنا تلقى الشاهد من الحارس ركلة قوية على كتفه. في مرة أخرى تمت تعريته بشكل كامل وتقييده بالأسلاك. بعدها شعر بصعقة كهربائية في جسمه، كانت قوية لدرجة أن صرخة قوية وعالية خرجت عنه "لم أصرخ في حياتي من الألم مثل تلك المرة أبداً"، هكذا وصف الشاهد الأمر في قاعة المحاكمة.

بعد هذه الحادثة فقد الشاهد ثقته في إنسانية معذبيه: "كان في زنزانتي صراصير. أخذت واحداً على إصبعي وتحدثت معه، أنت لديك إنسانية أكثر من الوحوش الذين عذبوني"

في النهاية نُقل **(م)** إلى *كفرسوسة* حيث أحد أفرع المخابرات العامة. في الطريق لاحظ ولداً لا يتجاوز الخامسة عشرة من عمره من بين الذين نُقلوا معه، وكانت آثار دم واضحة على بنطاله. بدا الولد مضطرباً ومازال تحت تاثير الصدمة ورفض الكلام في البداية. لاحقاً استعاد الولد بعض الثقة وحكى لـ**(م)** كيف قام موظفو المخابرات العامة باغتصابه بواسطة عصا خشبية. بدى التأثر الواضح على **(م)** عندما حكى عن ذلك في المحكمة. نصح الشاهد الولد ألّا يخبر أحداً بذلك حتى والديه، "في مجتمعاتنا يصعب علينا التعامل مع هذه الأمور".

مازال الشاهد يشعر بآثار اعتقاله، كثيراً ما يحلم بكوابيس وما يزال يتلقى علاجاً نفسياً، وبسبب التبعات الممكنة للتعذيب بالكهرباء يتلقى أيضاً علاجاً طبياً.

في النهاية شكر الشاهد المحكمة وكل المشاركات والمشاركين في المحاكمة على محاولتهم أن يتتبعوا بدقة حقيقة ما حدث في فرع الخطيب.

ألغت المحكمة اليوم التالي للمحاكمة بعد شهادة **(م)**، وستتابع المحاكمة يوم 14 تموز/ يوليو.

محاكمة الخطيب، يوم 80، 14 تموز/ يوليو2021:

الشاهد (س.) يدلي بأقواله.

كان اليوم الذي أدلى **(س.)** فيه بأقواله في **كوبلنز** ممطراً، وهو شاهد وناجٍ من معتقل الخطيب. بدأ حديثه عن قصة اعتقاله وأخيه والتعذيب الذي تعرّضا له في فرع الخطيب نهاية العام 2010، أي قبل إندلاع الثورة السورية: كان ذلك في حوالي الساعة الرابعة فجراً، أتى رجال الأمن إلى بيتهما في دمشق واعتقلوهما، ولم يكن الشاهد وقتها قد تجاوز السابعة عشرة من عمره. لم يعرف في البداية أن أخاه تعرض للإعتقال أيضاً.

تم نقل الشاهد **(س.)** وقميصه مسحوب على رأسه في سيارة إلى الفرع 251. في السيارة كان عليه أن يجلس فيما يسمى بجلسة الضغط: وهي عبارة عن وضعية جسم صعبة للغاية يجلس المرء فيها على الركبتين واليدين في الهواء والظهر في زاوية 45 درجة. عندما حاول **(س.)** أن يرفع رأسه، ضربه أحد الرجال بسلاح على رأسه، وذلك بحسب قوله.

في البداية تحدث الشاهد عن إعتقاله، بمجرد وصوله إلى فرع الخطيب تعرض للضرب من عدة حراس، وأُجبر على خلع ملابسه وعلى الإنتظار وهو يرتدي سرواله الداخلي فقط. يقدّر **(س.)** الوقت الذي قضاه في الفرع 251 بما يزيد عن الشهر. تم التحقيق معه عدة مرات، وسأله الحراس في كل مرة عما إذا كان عضواً في تجمّع سياسي كردي. سبب هذا السؤال أن أصل عائلته من كوباني، وهي مدينة كردية في المنطقة الشمالية من سوريا. بالإضافة إلى ذلك تم اتهام أخيه بالهروب من الخدمة العسكرية حتى ينضم إلى حزب العمال الكردستاني. عندما أنكر كل الإتهامات تعرّض للضرب القاسي بعدة أشكال، منها الضرب بالأسلاك على الرأس والأرجل، بحسب ما روى الشاهد. أما أخوه فتعرض للتعذيب عن طريق الصعقات الكهربائية وطريقة الدولاب.

تحدث الشاهد أيضاً عن ظروف الحياة غير المتحملة في الحبس: كانت الزنزانة التي مكث فيها صغيرة، وبها حوالي 20 إلى 30 رجلاً. كان بإمكانهم النوم فقط عندما كانت ظهورهم على ظهور بعضهم. استلم كل شخص منهم غطاءً عسكرياً، وعانى الكثيرون من مشاكل في التنفس، كما تعرّض السجناء للتهديد في طريقهم من وإلى إلى دورة المياه. تحدث الشاهد عن خوف الرجال، وعدم تجرّئهم على الحديث عن التعذيب أمام زملائهم في المعتقل. لكن على الرغم من ذلك الصمت كانت آثار التعذيب واضحة جداً على أجساد جميع المعتقلين.

بالإضافة إلى ذلك تحدث **(س.)** عن أحد الرجال المسنين والذي كان معنقلاً معهم. بدى أن الرجل معتقل منذ فترة طويلة، وقد كاد يفقد قدرته على المشي، وعلى الرغم من ذلك تم إحضاره إلى جلسات التعذيب والإستماع. في قاعة المحكمة اليوم ردّد الشاهد متأثراً السؤال الاستنكاري، "لأي سبب يجب أن يبقى هذا الرجل كل هذا الوقت تحت ظل مثل تلك الظروف في المعتقل؟".

تم الإفراج عن **(س.)** بعد شهر من إعتقاله. أما أخوه فقد ظل في فرع الخطيب، وبعدها تم نقله إلى فروع أخرى تابعة للمخابرات العامة. عند الإفراج عن **(س.)** اعترف بعض الموظفين في الفرع أمامه بإمكانية حدوث خطأ ما خلال عملية الإعتقال، وهذا لا يعني أن جميع الرجال الذين اعتقلوا "مجرمين"، فطريقة العمل هذه هي مهمة قوات الآمن. في ذلك الوقت لم يستطع **(س.)** والرجال الآخرين الذين معه إلا قول: "شكراً".

وعلى الرغم من صعوبة أن يتعرّف الشاهد على أشخاص معينين بعد هذا الوقت الطويل، لكن تظلّ أقواله دليلاً مهماً على أن الحكومة السورية كانت تقوم بالتعذيب الممنهج لقمع المعارضة حتى قبل إندلاع المظاهرات ضد الرئيس بشار الأسد والصراع المسلح، أي خلال الوقت الذي صرّح عنه **(أنور. ر)** أن المخابرات العامة كانت تعمل وفقاً لمعايير دستورية (انظر تقرير يوم 5).

محاكمة الخطيب، يوم 81، 15 تموز/ يوليو2021:

شاهد يضعف أقوال المتّهم.

أدلى **(م)** وهو مدعٍ مشترك آخر في محاكمة الخطيب في اليوم 81 من المحاكمة بشهادته. وصف الشاهد كيف تعرض للإعتقال في يوم 14 تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2011 بعد مظاهرة سلمية، وكيف تم إحضاره إلى فرع الخطيب وتعرّض للتعذيب هناك. "يقوم كل موظف في المخابرات العامة بما يريد" هكذا قال **(م).**

في يوم إعتقاله كان يحمل معه كاميرا صوّر بواسطتها حوالي 50 متظاهرة ومتظاهر، وقد التقط بها صوراً وفيديوهات. وأراد تحميل هذه الفيديوهات على قناة اليوتيوب الخاصة به، بحسب أقواله. قامت قوات الأمن بمحاصرة المنطقة، وعندما حاول **(م)** الوصول إلى المنزل مرّ بدورية أمن مسلحة، وتم إعتقال **(م)** ونقله بسيارة مع مجموعة أشخاص آخرين. بدايةً تم نقله إلى مستشفى استخدمت كسجن مؤقت للمعتقلين، بعدها تم نقلهم جميعاً إلى فرع الخطيب.

حكى **(م)** عن علاقات التدرج الهيكلي في فرع الخطيب، واستطاع أن يذكر اسم ممثل **(أنور. ر)** والذي قام بتعريف نفسه شخصياً للشاهد، وأعطاه ورقة فارغة ليكتب فيها اعترافاته. ولأن **(م)** لم يقم بأية جريمة، فقد كتب عن حياته وعن المظاهرات فحسب. بعدها تم إحضاره إلى مكتب، وهناك كان كل من **(أنور. ر)** وممثله حاضرين. عندما قرأ **(أنور. ر)** "الإعترافات"، ألقى بالأوراق في وجه **(م)** ثم أمر ممثله الحراس بأن "يعيدوه إلى صوابه" وإحضاره مجدداً "عندما ينضج"، بحسب أقوال **(م).** تم إعادته بعدها إلى زنزانته، ولم يُسمح له لمدة ثلاثة أيام أن يجلس أو أن يستلقي وعندما وقع في النوم ضربه الحراس.

خلال جلسات التحقيق التي استمرت لساعات، والتي تعرّض خلالها للتعذيب بواسطة ضربات الحزام، اتضح خلالها للشاهد أن **(أنور. ر)** هو صاحب الأمر في فرع الخطيب. بحسب شهادة **(م)** ناداه نائبه بـ"سيدي" مراراً، أما **(أنور. ر)** فكان يخاطب نائبه بدون أي احترام. هذه المعلومة تضعف شهادة مهمة جداً سبق وأدلى بها **(أنور. ر)** (انظر تقرير يوم 5 من المحاكمة) من أنه أعفي من مسؤولياته بعد بداية المظاهرات، وعليه صار نائبه هو مدير التحقيق المسؤول في الفرع.

اعتقل الشاهد لأكثر من ثلاثة أشهر، خلالها تم نقله لفترة مؤقتة إلى كفرسوسة ولاحقاً تم إحضاره مرة آخرى إلى فرع الخطيب. بعد الإفراج عنه تم إعتقاله مجدداً. قال الشاهد إنه مايزال يتلقى حتى اليوم علاجاً جسدياً ونفسياً، وبسبب مشاكل مزمنة في النوم والأعصاب هو بالكاد قادر عن العمل.

خلال جلسة الإستماع ظهر في بعض الفيديوهات، التى مازالت موجودة على قناة اليوتيوب الخاصة بـ**(م)**، جثث لأشخاص يزعم **(م)** أنهم قتلوا في فرع الخطيب. بحسب رأي بعض ممثلي الدعوى المشتركة فإن المحكمة لم تتعمّق في هذا الأمر بالشكل الكافي، وعليه فقد طالبوا بعرض بعض مقاطع الفيديوهات على الشاهد من أجل التعرف عليها. أدى ذلك لبعض التوتر بين المشاركات والمشاركين في المحاكمة. حينها عرض المدّعى العام الإتحادي تكليف الشرطة الجنائية الإتحادية بتقييم قناة اليوتيوب.

سأل المشاركون والمشاركات في المحاكمة الشاهد عن الأشخاص الذين يظن أنهم ماتوا في فرع الخطيب. بعدها تم الإتفاق على عرض لقطات على الشاشة من فيديوهين للتعرف على الأشخاص الظاهرين هناك، وعلى الشرطة الجنائية الإتحادية أن تقوم بتقييم باقي الفيديوهات. ونجح **(م)** في التعرف على الأشخاص، وعليه سحب المدعون والمدعيات طلب تقديم الأدلة.

محاكمة الخطيب: يوم 82، 21 تموز/ يوليو2021:

شاهدة مميزة تدلي بأقوالها

لأسباب تقنية تأخر بدء اليوم 82 من المحاكمة الإقليمية **بكوبلنز**. عند جلوس المدّعية المشتركة **(ي)** أمام القاضية أعلنت عن رغبتها في الإدلاء بأقوالها باللغة الألمانية. الحضور كان عبارة عن مشاهدين ومشاهدات وصحافيين وصحافيات، وفي هذا اليوم حضرت أيضاً إحدى عضوات البرلمان الأوروبي.

أوضحت **(ي)** في البداية أنها من دمشق، وأنها شاركت في العمل السياسي منذ بدء الثورة السورية. وقد تعرضت للتعذيب عدة مرات في فرع الخطيب. تم القبض عليها منتصف آذار/ مارس في نقطة تفتيش تبعد حوالي 70 كيلومتراً عن دمشق، وقد تم إحضارها إلى قسم أمن أصغر وهناك أخذوا بطاقتها الشخصية واللابتوب الخاص بها وأشياء آخرى، وبعدها تم إرسالها إلى المنزل، لكنهم أمروها بأن تذهب في اليوم التالي إلى فرع الخطيب.

في البداية اختبأت **(ي)** واتبعت الاحتياطات الأمنية، "لقد سمعت الكثير عن الفرع، ولم أرد أن أذهب إلى هناك بدون تهيئة نفسي قبلها. كان هناك أشخاص قد ذهبوا إلى الفرع ولم يعودوا أبداً"، هي تعرف على الأقل 11 شخصاً لم يعودوا من الخطيب مرة آخرى، وماتوا على الأغلب في السجن.

في النهاية ذهبت إلى الفرع 251 وسلّمت نفسها. جلست في اليوم الأول في مكتب وانتظرت لعدة ساعات، حتى أمرها أحدهم بالإنصراف والحضور في اليوم التالي مجدداً. هناك قابلت لأول مرة المحقق المسؤول عنها والذي قام في البداية بإستجوابها في مكتب. "كان لطيفاً، وتعامل كأنه داعم لي"، وتحدّثت **(ي)** أنها كذبت خلال جلسات التحقيق. لم يقتنع المحقق، وبعد عدة أيام صار أقل صبراً. "في وقت ما لم تعد جلسات التحقيق ودية"، بحسب تعبير الشاهدة. في النهاية أحضرها المحقق إلى غرفة آخرى وكان هناك مجموعة من الأشخاص وقال: "حتى أتذكر المعلومات بشكل أفضل". هناك تعرضت **(ي)** للتعذيب مراراً وتكراراً، ولكن ليس من قبل المحقق نفسه، بل من قبل حارسين أصغر في السن. حدث أن تم تركها عدة مرات تنتظر، مرات ويديها مربوطة فوق رأسها، ولم يتحدث أحد معها "شعرت أنه بجانب العنف الجسدي الشديد كان الإنتظار نفسه تعذيباً أيضاً".

ورداً على سؤال أحدهم أكدت الشاهدة أنها رأت المتّهم **(أنور. ر)** في الفرع. تم إحضارها مرة إلى غرفة حتى تقابل "شخصا مهماً" ليس **(أنور. ر)**، وفي المكتب الفاخر جلس العديد من الرجال في زاوية يحتسون الشاي، وكان من بينهم أيضاً **(أنور. ر)**، بالإضافة إلى ذلك حضر في بعض جلسات التحقيق معها. لكنه لم يتكلم معها مباشرة أبداً، ولكن كان في الغرفة عندما تعرضت للضرب. أخبرها المحقق أنها محظوظة لأنه المحقق الخاص بها، والرجل الآخر، أي المتّهم **(أنور. ر)**، في صفها، وذلك بصفتهم من الطائفة السنية يمكنهم مساعدتها في أن تخرج مرة آخرى من الفرع.

في المجمل، كما تحدثت **(ي)** كان يجب عليها أن تعود إلى فرع الخطيب مراراً وتكراراً لمدة تقارب الشهرين. وجب عليها أن تعطي معلومات عن عملها وعن علاقاتها، كما وجب عليها أيضاً أن تُعلمهم قبل

سفرها. في شهر نيسان/ إبريل كان عليها أن تمكث عدة مرات في الفرع، وفي بعض المرات لعدة أيام متواصلة. قضت الوقت في زنزانة فردية صغيرة بدون ضوء، وقد لاحظت **(ي)** في محادثة لاحقة مع أصدقاء وصديقات أن ظروفها كانت "جيدة" نسبياً. فهي خلال وقت إعتقالها لم ترَ أي من المعتقلات أو المعتقلين الآخرين، لكنها سمعت صرخات نساء مازالت تتذكرها حتى الآن. غالباً ما تم إرسال **(ي)** إلى المنزل بعد جلسات التحقيق معها.

رداً على السؤال إذا ما كان بإمكانها تصوّر سبب الإعتقالات المتكررة والمعاملة "الخاصة" التي حظيت بها، صرّحت الشاهدة **(ي)** أنهم كانوا يأملون بأن تتعاون مع حكومة الأسد والمخابرات العامة. في النهاية تلقّت **(ي)** تصريح سفر لمرة واحدة، يفترض بموجبه عدم العودة مرة اخرى، كما تم إخبارها. عندها تركت **(ي)** سوريا في النهاية.

بعد انتهاء الشاهدة من أقوالها، تُليت ملحوظة قانونية من قبل هيئة المحكمة، بعد شهادة الطبيب في اليوم 75 من المحاكمة 23 حزيران/ يونيو، وتم الأخذ بالإعتبار إدانة **(أنور. ر)** بسبب 10 جرائم قتل أخرى، بالإضافة إلى لائحة الإتهام المعتمدة مسبقاً.

محاكمة الخطيب، يوم 83، 22 تموز/ يوليو2021:

صهر المتّهم يدلي بأقواله

الشاهد الذي تم دعوته يوم 83 من المحاكمة، دخل القاعة مرتدياً سترة مع قبعة بالإضافة الى القناع الطبي وبهذا بالكاد يمكن التعرف عليه. نبّهته القاضية أنه لا يمكن أن يدلي بأقواله وهو يخفي هويته، ذلك لأن الأمر متاح فقط للأشخاص المعرّضة حياتهم أو حريتهم للخطر. عليه ذكر الشاهد اسمه، وأعلن بأنه صهر (زوج ابنة) المتّهم. أعلمته القاضية بحقه في الإمتناع عن الشهادة، لكن الشاهد أكّد أنه يريد أن يدلي بأقواله، فقد عرف المتّهم منذ طفولته لأنهم أقارب. في ذلك الوقت كان الشاهد يعيش في مدينة حمص في حين **(أنور. ر)** كان في دمشق. لاحقاً طلب الشاهد يد ابنة **(أنور. ر)** فصاروا يلتقون ببعضهم بشكل متكرر.

كان **(أنور. ر)** يعمل ضابط شرطة، درس بعدها الحقوق وتم نقله لاحقاً إلى المخابرات العامة. بحسب ما كان يذكر المتّهم أمام الشاهد، فقد كان يعمل مع السفارات ويصطحب البعثات الأجنبية ويقوم بحماية مؤسسات حكومية وتحضير تقارير أمنية.

رداً على سؤال عن عمل **(أنور. ر)** منذ العام 2011، طلب الشاهد أن يستعين بملحوظاته التي أحضرها معه. تحدث الشاهد عن اعتقال كبير حدث في إحدى المظاهرات في بداية الانتفاضات في دمشق. وبأمر من **حافظ مخلوف** تم إعتقال وإحضار المتظاهرين إلى فرع الخطيب، وهناك تم الإفراج عنهم بمساعدة حماه **(أنور. ر)** وبعدها تم لوم **(أنور. ر)** بأنه يتعاطف مع المعتقلات والمعتقلين. بعدها شعر **(أنور. ر)** بأنه يتعرض للمراقبة، وقد تحدث عن ذلك بنفسه في كل مرة زاره الشاهد مع زوجته في دمشق. في النهاية تم سلب صلاحياته.

في ذلك الوقت، أي من شهر نيسان/ إبريل إلى آيار/ مايو من العام 2011، تحدّث المتّهم مراراً، بحسب أقوال الشاهد، عن قراره بالإنشقاق عن النظام. وقال الشاهد إنه شخصياً اجتهد في أن يساعد **(أنور. ر)** في هذا الأمر لكن بدون طائل. ذلك أن **(أنور. ر)** أراد أن يترك سوريا مع عائلته كلها. في النهاية حكى الشاهد أنه ترك سوريا مع عائلته في شهر أيلول/ سبتمبر من العام 2012، وقال **(أنور. ر)** وقتها إنه سيهرب في أقرب وقت ممكن.

خلال أقواله أكّد الشاهد مراراً وتكراراً وفي مواضع متعددة أن حماه ساعد العديد من الناس في سوريا، وحتى قبل سنوات من إندلاع الإنتفاضات في العام 2011. وقد عرف الشاهد أن **(أنور. ر)** لم يرد أن ينضم إلى الجيش الحر، وذلك لأنه أدان حمل السلاح على طرفي الصراع. في المجمل بدى الاستجواب مرهقاً وغير مفيداً، ذلك لأن الشاهد لم يجب على الأسئلة بشكل متكرر، وبدلاً عن ذلك كان يؤكد بشكل مجمل على أن **(أنور. ر)** كان رجلاً متواضعاً ومساعداً للمعتقلات والمعتقلين.

في نهاية أقواله أشار الشاهد أن **(أنور. ر)** وعائلته يتعرضون للإهانة بشكل كبير في الدوائر الاجتماعية، ويعتبرون ذلك "استباحة"، وأكد أن ألمانيا دولة قانون ويجب أن يكون الجميع أبرياء حتى يوم الحكم.

المدعية المشتركة **(ي)**، والتي أدلت بأقوالها في اليوم السابق وكانت حاضرة خلال أقوال الشاهد، استخدمت حقها الإجرائي وأعطت شرحاً لأقوال الشاهد. أشارت أن الشاهد تحدّث في الغالب عن "أحداث"، بالإشارة إلى العام 2011، ولم يتحدث عن "ثورة"، وفي استعمال اللغة العربية يدلّ ذلك على تعريف سياسي للأحداث السابقة والتي تتوافق مع تعريف الحكومة السورية.

في الختام قرأ المحامون الشركاء للمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان نيابة عن 13 مدعية ومدعياً مشتركاً طلباً بإصدار إشعار قانوني جديد هدفه إضافة جريمة الإختفاء القسري إلى الدعوى القضائية. ذلك أن حوالي 100.000 إلى 150.000 شخصاً في سوريا يعدّون مفقودين، وقد تحدث الكثير من الشاهدات والشهود في هذه القضية مراراً وتكراراً وعن العمل المنظم ضد المدنيات والمدنيين. وانضم ممثلون آخرون للدعوى المشتركة إلى الطلب.

محاكمة الخطيب، يوم 84، 18 آب/ أغسطس 2021:

شهاداتان قصيرتان وتصريح من قبل الادعاء العام.

أعطى الشاهدان المدعوان ليوم 84 شهاداتين قصيرتين. كان الشاهد الأول موظفاً في مصلحة الشرطة الجنائية الإتحادية (BKA) ودارت أقواله حول الواقعة التي تخصّ **مالك** (تم تغير الاسم، انظر يوم 35 و36 من المحاكمة) الذي توفى غالباً في فرع الخطيب. قام أخوه، المدعي المشترك في القضية، بتقديم وثائق بعد جلسة الاستماع له من قبل الشرطة. تضمّنت هذه الوثائق خطاباً موجهاً للأمم المتحدة والذي تم فيه وصف واقعة **مالك**. وقد طالب مدافعو **(أنور. ر)** بتأكيد محتوى ومصدر هذا الخطاب مرة آخرى من قبل موظف الشرطة الإتحادية الجنائية المختص. لأنه قام بذلك بسرعة انتهت جلسة الاستماع الأولى بعد 15 دقيقة.

بعدها تبعه الشاهد الآخر: **(م.ه)**، وكالعادة أعطت القاضية الرئيسة المدعي بالحق المدني وقتاً حتى يعتاد على وسائل التكنولجيا في الغرفة. بعد ذلك تحدث **(م.ه)** عن اعتقاله في شهر تموز/ يوليو من العام 2012 وعن فترة اعتقاله في فرع الخطيب. اعتقل سوية مع عمه وابن عمه وبشكل عنيف وبدون أسباب واضحة عندما توقفوا لفترة قصيرة عند إحدى محطات البنزين بالقرب من دمشق. وصف **(م.ه)** الموقف: كان المنظر مأساوياً، فالسوبر ماركت بجانب محطة البنزين كان مدمراً تماماً. وتجمّع هناك العديد من أفراد الأمن فبجانب هذه المنطقة كان هناك معارك بين النظام والجيش السوري الحر. تم اعتقال **(م.ه)** وأقاربه قبل أن يتمكنوا من ملء السيارة بالوقود، ومن ثم تم إحضارهم بالحافلة إلى مكان غير معروف وبعدها إلى فرع الخطيب.

في الحافلة تم شتمهم وإهانتهم. انحنى **(م.ه)** على نفسه على أرضية الحافلة حتى لا يروه واستطاع الاتصال بأخيه ليخبره ويطلب المساعدة. استطاع أخوه لحسن الحظ أن يتدخل، لذلك لم يقض **(م.ه)** سوى ثلاثة أيام فقط في فرع الخطيب.

بعد انتهاء الشاهد من الإدلاء بأقواله، قرأت المحكمة تصريح الادعاء العام بخصوص طلب العديد من المدعيات والمدعين بالحق المدني الراجع تاريخه إلى 22 تموز/ يوليو من العام 2021 والذي طالبوا فيه بضم الإختفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية إلى الدعوى الجنائية. رفض الادعاء العام إصدار هذا الإشعار، وعلّل قراره بأنه تبعاً للقانون الألماني يجب وجود "طلب رسمي للحصول على المعلومات"، ويجب أن يكون المتّهم على علم به. يعني هذا المنطق أن إثبات الوقائع لن يكون ممكناً في الحالات التي يكون فيها الاختفاء القسري جرائم يومية، كما هو الحال في سوريا، وبذلك يظل هذا القانون بدون مفعول.

تابع الادعاء العام تعليله، بأن هدف الإعتقالات في فرع الخطيب لم يكن الاختفاء القسري، ولكن كان هدفها في المقام الأول تجميع المعلومات، وبذلك يكون الإخفاء القسري للمعتقلين تبعة جانبية للإعتقال، ولكن ليس الهدف الأساسي منه.

كان رد فعل ممثلي المدعيات والمدعين المشتركين والعديد من الحضور غاضباً بشكل واضح بسبب هذا التقييم الذي ذُكر في التصريح، لكنهم احتفظوا بحقهم في تقديم ردّ مضاد لهذا التصريح في الأسابيع القادمة.

في نهاية المرافعة أعلنت القاضية الرئيسة معلومة مهمة: في اليوم 29 و30 من شهر أيلول/ سبتمبر وأيام 6، 7، 13، 14 تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2021 ستعقد جلسات المحكمة في المحكمة الإقليمية لكوبلنز مجدداً في *Karmeliterstr. 14*، قاعة *رقم* 128، **أي في القاعة التي عُقدت فيها المحاكمة حتى بداية العام 2021. بعدها ستُعقد المحاكمة في القاعة الحالية في المحكمة الإقليمية العليا.**

محاكمة الخطيب، يوم 85، 19 آب/ أغسطس 2021:

شاهد قلق

بدأ اليوم 85 من المحاكمة متأخراً. كان الشاهد قلق على أفراد عائلته الذين مازالوا في سوريا. لهذا السبب قبلت المحكمة قبل بدء الجلسة بوقت قصير تعيين إحدى المحاميات، الممثّلة عن مدعين بالحق المدني وشهود آخرين، بأن تمثّل عن الشاهد في هذا اليوم. قرّر الشاهد بعدها أن يدلي بأقواله بدون التصريح عن هويته. دخل الرجل قاعة المحاكمة مرتبكاً وقد غطّى وجهه بقناع، وارتدى معطفاً مطرياً مع قبعة للرأس. تحدث بصوت منخفض وبلغة عربية بيضاء ليس من السهل تحديد لهجتها.

شرح الشاهد كيف تم إعتقاله في العام 2012 في مسقط رأسه بالقرب من دمشق. هاجمت قوات الأسد القرية، واعتقلوا أشخاصاً بشكل عشوائي من بينهم الشاهد. في شقته دفعته قوات الأمن إلى الأرض، ضربوه وركلوا رأسه بأحذيتهم، ثم تم إحضاره مع آخرين إلى ميدان عام في القرية. وجب عليهم أن يجلسوا في وضعية القرفصاء وأن ينتظروا حتى يتم نقلهم إلى حافلة وإحضارهم إلى فرع الخطيب. يتذكر الشاهد أن ما يقرب من 80 إلى 100 شخصاً آخر اعتقل معه.

عرف الشاهد بعد خروجه من المعتقل أنه كان في فرع الخطيب. عند وصوله إلى الفرع قام الحراس بسحب قميصه الداخلي على رأسه، وأمروه بالنظر إلى الأرض. كان هناك 27 شخصاً في زنزانته التي بلغت مساحتها 3x3 متراً وبذلك لم يستطع أحد منهم أن يستلقي "لم يكن النوم ممكناً..."، قال الشاهد. عانى

أحد المعتقلين معهم من صعوبات في التنفس، وعندما طلب المعتقلون الآخرون المساعدة، دخل أحد الحراس وضرب المعتقل على صدره وسأله إذا ما كان يشعر بتحسن الآن.

"كنا ضمن المعتقلين "المرفهين" في فرع الخطيب"، هكذا تحدث الشاهد. فهو لم يتعرض شخصياً للتعذيب وخرج بعد ثلاثة أيام. علّل ذلك بأن أشخاصاً ذوي رتب عالية، من بينهم لواء في الجيش السوري وعضو في البرلمان، يعيشون في قريته، وقد عملوا من أجل إطلاق سراح الشاهد وأشخاص آخرين من القرية.

بعد الإفراج عن المعتقلات والمعتقلين من قريتهم، وبعدما تلقوا دروساً في حب الوطن والولاء لنظام الأسد، وجب عليهم توقيع يؤكدون فيه أنهم لن يتظاهروا مرة آخرى ضد النظام.

كررت القاضية الرئيسة تصريح اليوم السابق: سيتم ترميم وإصلاح القاعة الحالية، وبذلك في اليوم 29 و30 من أيلول/ سبتمبر وأيام 6، 7، 13، 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 ستعقد جلسات المحاكمة في المحكمة الإقليمية لكوبلنز مجدداً ,Karmeliterstr. 14، قاعة رقم 128، وبعد ذلك ستُعقد المحاكمة في القاعة الحالية مجددً في المحكمة الإقليمية العليا.

ستُتابع المحاكمة في 25 آب/ أغسطس 2021

محاكمة الخطيب، يوم 86، 25 آب/ أغسطس 2021:
معتقل سابق يتحدث عن عديد القتلى

في اليوم 86 من المحاكمة تم الإستماع إلى أقوال المدعي المشترك (أ) كشاهد في المحاكمة. كان الرجل معتقلاً في فرع الخطيب في صيف العام 2012 وحكى للمحكمة عمّا مر به. فقد تعرّض (أ) للإنتهاكات العنيفة خلال القبض عليه. ضربوه وأجبروه أن يصرخ في الشارع عباراتمثل: "الأسد هو ربي"، وخلال ذلك قام العساكر بتصويره بالفيديو والسخرية منه. تعرّض الرجل للتعذيب لمدة يوم ونصف، لم يعطوه أي طعام أو شراب، ولم يسمحوا له بالدخول إلى المرحاض. تعرض للعنف الجنسي، كما عذّبوه عن طريق خداعه بأنه سيتم إعدامه في هذه اللحظة. حينها قال له أحد أفراد المليشيات: "لن تموت بهذه السهولة، ستتمنى الموت لكنه لن يأتي إليك"، ومن ثم أحضروه إلى فرع الخطيب.

مازالت ذكرى الليلة الأولى عالقة في ذاكرة (أ)، حيث رأى لأول مرة في الزنزانة الجماعية الممتلئة على آخرها كيف مات أحد المعتقلين معه: عندما نبه هو والمعتقلون الآخرون الحراس أن الرجل على وشك الموت وطلبوا المساعدة، ردّ عليهم الحراس بأن عليهم أن ينادوا مرة آخرى عندما يموت الرجل، وأن يحضروه إلى الخارج وعندها سيتم إلقاءه في "الزبالة". في الليلة ذاتها مات الرجل. وفي الأسابيع التالية توالت العديد من حالات الوفاة.

ولأن (أ) كان منهك القوى للغاية حين وصوله إلى فرع الخطيب، ذلك بسبب التعذيب الذي تعرض له خلال إعتقاله، تم نقله في اليوم التالي إلى المستشفى العسكرية في "حرستا". هناك اتضح أن لكل سجن مخابرات عامة قسم أوغرفة خاصة في المشفى. لم يتلق (أ) في حرستا أي نوع من أنواع العلاج، إنما تعرّض للتعذيب الشديد والإهانة. تم ربطه في السرير مع معتقلين آخرين، ولم تنقطع الإهانات التي لم يكن لها أي هدف. حتى الممرضات قمن بإطفاء سجائرهن على أجساد المعتقلين. رأى (أ) قتلى آخرين هناك تمّ تركهم ممددين لساعات طوال، أو تجميعهم في المرحاض، غالباً لنشر الرعب وإرهاب الآخرين، حتى أنه

رأى مرة جثة طفل. مات العديد من المعتقلين في ذاك الوقت، أحدهم كان بجانب **(أ)** مباشرة ومربوطاً على السرير ذاته.

عند رجوعه إلى فرع الخطيب، تعرض **(أ)** "للتحقيق". تم ضربه بخراطيم بلاستيكية وأسلاك كهربائية. حُرقت أجزاء من جسده بواسطة أكياس بلاستيك محروقة، وعذبوه بوسائل آخرى كان قد تحدّث عنها شهود سابقين هنا في محاكمة **كوبلنز**. كان يسمع صراخ المعذبين بشكل دائم، وذلك في ظروف الحبس الضيق في الزنزانة الجماعية التي فقد فيها العديد من المعتقلين صوابهم، ووفق الشاهد "يومياً" مات معتقلون في الزنزانة. وكانت صلاة الجماعة على أرواح الموتى تقام دوماً بشكل جماعي وسرية كاملة.

بالإضافة إلى ذلك تحدث **(أ)** عن رجل في فرع الخطيب كان يتخذ قرارات في الفرع؛ من سيذهب إلى المشفى ومن سيتلقى العلاج مثلاً. تحدث الجنود مع ذاك الرجل بكل الإحترام، وكان لديه اسم مستعار بين المعتقلين وهو "أبوالشامة". وصف **(أ)** مظهره ولهجته، فقد رآه للحظة خاطفة من تحت عصابة عينيه. ولم يستطع **(أ)** أن يؤكد أو يستبعد ما إذا كان المتّهم **(أنور. ر)**، الذي لديه شامة واضحة جداً في وجهه، هو نفسه "أبوالشامة". بالإضافة إلى ذلك ذكر **(أ)** في أقواله أمام الشرطة الجنائية الإتحادية أنه رأى صورة **(أنور. ر)** لأول مرة في الأخبار. في ذلك الوقت كان من الطبيعي أن يستطيع الإستدلال على "أبوالشامة"، لكنه اليوم لم يستطع التعرف من جديد على **(أنور. ر)**، وبناء على إقتراح الدفاع ستتم دعوة ضابط التحقيق من الشرطة الذي استمع إلى أقوال **(أ)** حينها كشاهد في القضية.

محاكمة الخطيب، يوم 87، 26 آب/ أغسطس 2021:
"من الأفضل لك أن تموت قبل أن تطلب الدواء"

بدأ اليوم 87 من المحاكمة بالإستماع إلى أقوال المدعي المشترك **(ه)**، وقد كان طالباً جامعياً في لبنان أولاً ولاحقاً في سوريا، وقد تمّ اعتقاله في صيف العام 2012 حين كان جالساً مع مجموعة من أصدقائه وصديقاته في الحديقة.

تم إحضاره مع مجموعة أصدقائه إلى الفرع 40 التابع للمخابرات العامة السورية. كانت تهمة **(ه)** هي السفر المتكرر من وإلى لبنان، وذلك لإحضار معدّات طبية وإمداد المشفيات الميدانية بها. عندما أنكر **(ه)** الإتهام تعرض للضرب الشديد حتى وقع على الأرض، بعدها تم إحضاره إلى فرع الخطيب وهناك اعتقل في زنزانة جماعية مساحتها حوالي 20 متراً مربعاً وكان فيها أكثر من 100 شخص، عرف **(ه)** حوالي عشرة معتقلين منهم، الجميع هناك تحدّث معه عن العنف الموسّع والانتهاكات العديدة بحق المعتقلين.

وصف **(ه)** الظروف المأسوية في فرع الخطيب: أمكن سماع صراخ الذين يتعرضون للتعذيب من الزنزانة طوال الوقت. لم يكن هناك طعام ولا هواء ولا مكان كافٍ. في إحدى المرات وبسبب تسريب قطعة واحدة من الصابون إلى داخل الزنزانة تم عقاب جميع المعتقلين بشدة. في الزنزانة انتشرت أمراض عديدة مثل الجرب، ولم يتم توفير العناية الطبية للإصابات، فانتشر بين المعتقلين القول التالي: "من الأفضل لك أن تموت قبل أن تطلب الدواء".

خلال التحقيق معه وجب على **(ه)** أن يذكر أسماء أطباء وطبيبات وصحفيات وصحفيين من المفترض أنه تعامل معهم. ولأنه لم يستطع ذكر أي اسم، تم تهديده وضربه بواسطة عقب بندقية حتى فقد الوعي. بعدها وضعوه على كرسي وأعطوه 10 دقائق حتى يكتب الأسماء على ورقة. تبع ذلك العديد من الانتهاكات، وفي النهاية أُجبر **(ه)** أن يوقع على أوراق لم يعرف محتواها.

بعد حوالي ثمانية أيام تم نقل **(ه)** إلى فرع آخر: أمام فرع الخطيب انتظرت المعتقلين حافلات، وبجانبها وقف أربعة ضباط أحدهم هو جار الشاهد، وكان من بين الضباط أيضاً رجل اعتقد **(ه)** بشكل شبه مؤكد أنه

استطاع التعرف عليه حين رآه مرة آخرى في ملف صور المشتبه بهم في قسم الشرطة، ومن الممكن أن يكون **(أنور. ر).**

بعد انتهاء الشاهد من الإدلاء بأقواله، أعلنت محاكمة **كوبلنز** قراراً بشأن طلب الدفاع، الراجع إلى شهر حزيران/ يونيو من العام 2021، والذي طالب فيه بالنظر إلى وثائق ما يسمى بالتحريات الهيكلية في سوريا، والتي يقوم بها المدعي العام الاتحادي. تحتوي هذه الوثائق على نعظم التحريات عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا والموجودة في ألمانيا. في حالة التحريات التي تخصّ **(أنور. ر)** سيتم عرضها أمام المحكمة بشكل كامل، وذلك بالتنسيق مع المدعي العام الإتحادي. لكن في حالة الوثائق التي تخصّ قضايا آخرى، ستظل المعلومات عند جهات التحريات فحسب. هكذا رفضت المحكمة الطلب، وعلّلت ذلك بعدة أسباب من بينها عدم وجود دواعٍ قوية لاستخدام الوثائق من أجل الحصول على معلومات أكثر في قضية **(أنور. ر)**، فلم يتم تقديم هذه المعلومات من جهة الدفاع أيضاً.

محاكمة الخطيب، يوم 88، 1 أيلول/ سبتمبر 2021:

شاهد يحكي ذكريات مفصلة.

أدلى معارض قديم للحكومة السورية بأقواله في اليوم 88 من المحاكمة الرئيسية. كان الرجل آخر مدعي مشترك يتم تمثيله من قبل المحامين المشتركين للمركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان.

قام الشاهد (أ) بتنظيم مظاهرات ضد حكومة بشار الأسد في العام 2011، وتم إعتقاله في إطار مداهمة حصلت في الضاحية التي يسكنها. كان معه حوالي 100 إلى 150 شخصاً آخراً، من بينهم مسنّون وشباب، تم إجبارهم على استقلال حافلة وإحضارهم إلى فرع الخطيب. خلال الرحلة تعرّضوا للضرب والركل. "تلك ذكريات يود المرء أن ينساها"، هكذا عبر الرجل.

حكى الشاهد **(أ)** عن حوالي ثلاثة إلى خمسة أيام قضاها في زنزانة ممتلئة على آخرها في فرع الخطيب. خلال تلك الأيام تم التحقيق معه مرتين، مما يعني أيضاً أنه تعرض خلال ذلك الوقت للتعذيب والضرب بالأسلاك الكهربائية على ظهره وعلى باطن قدميه حتى يصرّح عن أسماء صديقاته وأصدقائه، وأسماء معارضات ومعارضين آخرين. بعد ضربه تم إجباره على الوقوف والقفز على قدميه حتى أضحى الألم شديداً، بعدها وجب عليه أن يستلقي ليتم ضربه، ومن ثم وجب عليه الوقوف وهكذا.. أعيدت تلك الأوامر مراراً وتكراراً.

عند عودة الشاهد إلى الزنزانة سمع صراخ المعتقلين الآخرين أمام بابها ومن خلال الجدران. عند سؤال المحكمة عمّا إذا كان قد لاحظ أية إصابات على الرجال في زنزانته، جاوب الشاهد: "تعرّض الكل للضرب"، وهو مازال يتذكر موقفاً مؤلماً واستثنائياً حين تمّ ضرب أب أمام ابنه.

لم تكن عائلته على علم بمكانه طوال الوقت. هو نفسه استنتج أين كان عن طريق لافتة مكتوباً عليها "معمل الخطيب للتحاليل الطبية". أكد استنتاجه معتقلون آخرون في زنزانته، بعضهم كان هناك منذ مدة طويلة.

وعندما سأله القاضي إذا ما رأى المتّهم **(أنور. ر)** في الفرع، أنكر الرجل ذلك. بعدها طلب القاضي منه أن يلقي نظرة على قفص الإتهام، لكن **(أ)** رفض النظر هناك، ذلك أنه لم يستطع على أية حال أن يرى أي شيء في فرع الخطيب، لأنه كان معصوب العينين طيلة الوقت تقريباً.

انتهى الشاهد **(أ)** من أقواله، وقد اكتسبت شهادته مصداقية خاصة وأبهرت العديد من الحضور، وذلك بفضل قدرته على التفرقة بين الذكريات المفصلة والذكريات غير الواضحة والتعبير عن ذلك الفرق أيضاً.

محاكمة الخطيب، يوم 89، 2 أيلول/ سبتمبر 2021:

"إنهم لا يحترمون أحداً"

في اليوم 89 من المحاكمة تم دعوة فنان مشهور بين صفوف العديد من السوريات السوريين. سُمح له أن يدلي بأقواله بدون التصريح عن هويته لحماية عائلته في سوريا. كانت شهادته مهمة بشكل خاص، ذلك أن المتّهم **(أنور. ر)** كان قد أجرى تحقيقاً شخصياً معه في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام 2011.

وصف الشاهد موقفه كالتالي: في يوم ما قدِم رجال الأمن إلى شقته، وأخذوه معهم بحجة أنهم سيسألوه عن شيء ما بشكل موجز. لكنهم اعتقلوه بعدها حوالي ثلاثة أيام في فرع الخطيب. تم التحقيق معه ثلاث مرات في هذا الوقت. قابل في مرتين منهم **(أنور. ر)** وقد قاد المتّهم جلسة التحقيق الأولى معه في مكتبه، وخلالها وجب على الشاهد أن يرتدي عصابة العينين. وعلى الرغم من أنه تلقى معاملة لطيفة غير معتادة على الإطلاق، فهو لم يتعرض للضرب ولا التعذيب، لكنه تعرّض لعنف نفسي المستمر طوال الوقت وفي كل مكان في فرع الخطيب؛ مثلاً خلال التحقيق معه كثيراً ما سمع صراخ المعتقلات والمعتقلين الآخرين، ومن المؤكد أن **(أنور. ر)** سمع كذلك ذاك الصراخ فقد كان عالياً جداً.

لم يكون الحوار مع **(أنور. ر)**، بحسب رأي الشاهد، عنيفاً، لكن الخوف من أن يتعرض للضرب كان عميقاً طيلة الوقت داخله. عندما سأله عن سبب خوفه، رد الفنان: "لأنني في مكان يخيفني"، فأكد له **(أنور. ر)** بعدها أن لا داعي للخوف، ففي النهاية هو فنان وليس "حثالة" مثل المتظاهرات والمتظاهرين الآخرين.

سأل **(أنور. ر)** الشاهد مراراً وتكراراً: "لماذا فعلت ذلك، أنت فنان مشهور"، وعنى بذلك مشاركة الشاهد في جنازة ل 16 شاباً تم قتلهم. لم يجب الفنان على هذا السؤال، وتابع التحقيق بعد ذلك لمدة حوالي ساعة أو ساعتين. خلال ذلك وجب على الشاهد أن يرتدي عصابة العينين ولكن سُمح له أن يجلس.

لاحقاً تم التحقيق معه مرة آخيرة، وأُجبر قبل الإفراج عنه على كتابة شيء يشبه الإعتذار. وليؤكدوا على سلطة المخابرات العامة، بحسب قول الشاهد، تمت مطالبة والد الشاهد أن يتسلّمه بنفسه من فرع الخطيب. أحضر **(أنور. ر)** الشاهد بنفسه، وبدون عصابة العينين، إلى أبيه الذي جلس في مكتب رئيس الفرع **توفيق يونس**. هناك عرّف ر نفسه باسمه، وهكذا عرف الشاهد هوية محققه. عندما سُؤل الشاهد عن سبب معاملته الخاصة، أجاب أن لهذا بالتأكيد علاقة بكون أبيه فناناً مشهوراً أيضاً. وقد أراد **(أنور. ر)** أن يتعرّف الشاهد عليه، وأعرب عن إعجابه بالفنان وبأبيه. لكن لم يكن هناك أي تعبيرعن الإحترام تجاهه، بحسب قول الفنان، هم "لا يحترمون أحداً".

شرح الشاهد أنه استنتج وجود حوالي ساعتين إلى ثلاث ساعات معينة كل يوم يتم فيها التعذيب. وقد لاحظ أنه تمت مخاطبة **(أنور. ر)** بـ"سيدي". كان واضحاً كذلك أن أوامره يتمّ تنفيذها، بحسب قول الشاهد. وعلى الرغم من أن المعاملة معه كانت أفضل من بكثير من التعامل مع معظم المعتقلين الآخرين، إلا أنه لم يكن هناك في فرع الخطيب "أي شيء جيد بالمعني الإنساني للكلمة".

بعد أن فرّ الشاهد إلى أوروبا سمع في وقت ما أن **(أنور. ر)** انشق عن النظام وأنه في ألمانيا. وقد وافق الشاهد على أن يتواصل معه مجدداً. قال إن الفضول لمعرفة عقيد من فرع الخطيب في ظروف آخرى هو ما قاده للتواصل معه، وأن يعرف لماذا انشق وفرّ؟ تبادل الرجلان رسائل صوتية على تطبيق الواتسآب،

واتفقا على احتساء القهوة سوياً في حالة زيارة الشاهد إلى برلين، ولكن لم يحدث هذا الأمر، فقد تم إعتقال **(أنور. ر)** قبلها، وبذلك كان أول لقاء بينهما بعد ذلك هنا في محاكمة **كوبلنز**.

ستتابع المحاكمة يوم 8 أيلول/ سبتمبر

محاكمة الخطيب، يوم 90، 8 أيلول/ سبتمبر 2021:

طبيب نفسي سوري يتحدث عن العنف الجنسي

تمت دعوة شاهد اليوم من قبل محاميته الخاصة، فقد أراد أن يتم قبوله كمدعٍ مشترك. حتى الان لم يكن هذا الشاهد قد أدلى بأقواله أمام الشرطة الجنائية الإتحادية، وبالتالي لا يعرف المشاركون والمشاركات في المحكمة ما الذي اختبره **د. محمد أبو هلال**، وهو طبيب نفسي من درعا. بدأ الطبيب شهادته بـ"بسم الله الرحمن الرحيم"، وتحدث عن اعتقاله في فرع الخطيب في شهر أيلول/ سبتمبر من العام 2011. في عيادته عرّف أحد العاملين في فرع الخطيب نفسه أمام الشاهد كمريض، وخلال الحديث مع الرجل دخل عاملون آخرون من فرع الخطيب إلى العيادة، وقاموا باعتقاله بشكل عنيف. استغرقت إقامته في فرع الخطيب ما يقرب من 40 يوماً، أمضى الفترة كلها تقريباً في زنزانة انفرادية. من خلال النافذة الصغيرة في بابه حاول أن يتواصل مع معتقلين آخرين، كما نجح في بعض الأوقات بالتواصل مع الحراس، على الرغم من معرفته بأن تبعات تصرفاته هذه هي تعرّضه لمزيد من الانتهاكات، لكنه قام بذلك على أية حال كي يهرب من وحدته القاتلة. أما الأفكار الانتحارية فقد راودته مرات عديدة.

كمعظم المعتقلين السابقين في فرع الخطيب تحدث **د. أبو هلال** عن ظروف السجن السيئة. فبسبب الأكل السيء خسر الشاهد 20 كيلوجرام من وزنه، وعندما نُقل لاحقاً إلى سجن عدرا لم يكد يتعرف على نفسه في المرآة.

حكى الشاهد كيف تمّ التحقيق معه أكثر من عشر مرات، وفي كل مرة تم ضربه بالعصا على قدميه حين قال شيئاً لم يعجب المحقق. في الغالب تمت مواجهته بأقوال المعتقلين الآخرين، ووجب عليه أن يشاهد كيف يتعرضون للضرب.

رداً على سؤال للشاهد إذا ما تعرض بنفسه إلى العنف الجنسي في المعتقل، رد بـ "لا، لم أتعرّض شخصياً للعنف الجنسي"، لكنه تحدّث عن عدد كبير من النساء اللواتي قدمن إلى عيادته للعلاج بسبب تعرّضهن للعنف الجنسي في فروع السجون. برأي **د. أبو هلال** المهني فإن هذه التجارب الصادمة من الممكن أن يكون لها تأثير كبير على الدماغ، حتى أن شخصيات المتضرّرين والمتضررات يمكن أن تتغير. "في بعض الحالات من الممكن أن يخرج أحدهم من المعتقل وقد تحوّل إلى شخص آخر تماماً. عند استقبال الزوجة أو الزوج أو الأطفال لوالديهم الحبيبين يقابلون شخصاً مختلفاً تماماً عن سابقه. لا تبقى آثار التعذيب على المعتقلين أنفسهم وأقاربهم فحسب، لكنها تمتدّ لعدة أجيال قادمة". تتأثر النساء أكثر من الرجال، ذلك لأنهن عادة ما يتعرضن للعنف الجنسي في فروع المخابرات العامة "يتم الاحتفال بالرجال كأبطال بعد خروجهم من المعتقل، في حين أن النساء تتعرّضن للرفض من قبل أزواجهن أو يتم إقصاؤهن من العائلة أو في بعض الحالات يكنّ ضحايا جرائم الشرف".

بعد انتهاء الشاهد من الإدلاء بأقواله، قرأ ممثلو المدعين بالحق المدني **باتريك كروكر وسباستين شارمر ورينيه بان** تصريحاً رداً على تصريح النيابة العامة (انظر يوم 84) بخصوص الاختفاء القسري. سلّطوا الضوء في تصريحهم على عدة أشياء من بينها عدم صحة وجهة نظر النيابة العامة وهي أن الاختفاء القسري

لم يكن مقصوداً من قبل حكومة الأسد، ذلك أن وجهة النظر هذه تناقض العديد من أقوال الشهود في **كوبلنز** والعديد من التقارير عن الوضع في سوريا.

محاكمة الخطيب، يوم 91، 9 أيلول/ سبتمبر 2021:

طبيب يخبر المحكمة: بدوا سيئين للغاية!

كان من المخطط أن يستمر اليوم 91 من محاكمة الخطيب حتى ما بعد الظهر. أدلى موظف الشرطة الجنائية الإتحادية في بداية اليوم بأقواله، وقد كان قد أجرى جلسات استماع مع شاهدين ناجيين من فرع الخطيب في خارج ألمانيا، لأنهما لا يرغبان بالإدلاء بأقوالهما شخصياً أمام المحكمة.

حكى الموظف كيف أن واحداً من الشاهدين لم يكن متأكداً من أنه يريد الإدلاء بأقواله أمام الموظف، فخوفه على عائلته في سوريا كان كبيراً للغاية. على النقيض من ذلك فقد تواصل الشاهد الثاني **ي.ح** بنفسه مع الهيئات الألمانية بعدما رأي صوراً **لأنور ر** في نشرة الأخبار. تعرف **ي.ح** على **(أنور. ر)** في الحال، فقد كان المتّهم في الغرفة نفسها التي تم التحقيق فيها مع **ي.ح** وتعذيبه. لكن **(أنور. ر)** جلس فقط بجانب موظف آخر على الكنبة، ولم يعذّب الشاهد بنفسه. لم يكن لدى المُعذِّبين أية رحمة، وجب على الشاهد خلال جلسة الاستماع أن يشاهد مقاطع فيديو للمظاهرات في دمشق، وأن يتعرّف على أشخاص ضمن المتظاهرين. كان ذلك سبب عدم ارتداء الشاهد عصابة العينين، وبذلك استطاع رؤية **(أنور. ر)**. ورداً على سؤاله إذا ما أعطى **(أنور. ر)** أوامر بالتعذيب، أجاب الشاهد أنه تم إيقاف التعذيب عندما صرّح الشاهد عن اسم أحد المتظاهرين.

إثر ذلك بدأت المحكمة بالاستماع إلى أقوال شاهد آخر وهو طبيب سوري فُرض عليه أن يفحص المعتقلات والمعتقلين في فرع الخطيب. في قاعة المحكمة ارتدى الشاهد شعراً مستعاراً ونظارة شمسية وقناع وجه طبي حتى يخفي هويته. كان من المبهر أنه لم يتحدّث بالعربية، لكن بألمانية فصيحة بدون لكنة تقريباً. عمل الشاهد كطبيب ممارس في مستشفى بجانب فرع الخطيب في دمشق. تم إحضاره مع زملاء آخرين له وأمروهم بفحص المعتقلات والمعتقلين. لم يكن هدف هذا الفحص هو الرعاية الصحية، ففي النهاية لم يُسمح لهم بعلاج أي أحد. لم يكن عليه سوى أن يشخّص الحالات وأن يصف العلاج. لكنه لا يستطيع أن يؤكد إذا ما تلقى المعتقلون والمعتقلات العلاج الذي وصفه بالفعل أم لا. تحدّث الشاهد الطبيب عن الظروف المآساوية للمعتقلات والمعتقلين في فرع الخطيب؛ فمنهم من كان ذا جروح مفتوحة أو عظام مكسورة أو يعاني من التهابات أو غير ذلك من الأمراض المزمنة.

كان الطبيب مقتنعاً أن العديد من المصابين مهدّوين بالموت إذا لم تتم معالجتهم في المستشفى، لكنه لم ير شخصياً جثثاً في الفرع نفسه. وتحدّث عن ذلك اليوم الذي أتى فيه بعض العاملين في فرع الخطيب بشاحنة صغيرة مليئة بالجثث إلى المستشفى. يومذاك وجب على الشاهد أن يتحقّق من وفاة كل جثة، لكن لم يُسمح له بأن يتحقق من أسباب الوفاة أو أن يصدر أية شهادة وفاة رسمية. كان فحص التحقّق من الوفاة دون قيمة ذلك أن "هيئاتهم كانت سيئة جداً".

بعد اندلاع الثورة في سوريا لم يعد يُسمح للأطباء والطبيبات والعاملون والعاملات في المستشفي التي عمل فيها الشاهد الدخول إلى غرفة تبريد الجثث. تمّ السماح للعاملين في فرع الخطيب بهذا فحسب. يعني ذلك أن الأطباء لم يستطيعوا أن يضعوا الأشخاص الذين توفّوا في المستشفى في غرف تبريد الجثث، ووجب على ذويهم أن يأخذوهم في الحال. غالباً كانت غرفة تبريد الجثث ممتلئة على آخرها، بحسب قوله، بذلك كانت الثلاجات غير فعالة، والدليل على ذلك تلك الرائحة الكريهة جداً التي كانت تصل من هناك في الصيف.

بعد هذه الشهادة قبلت دائرة القضاء شاهد اليوم السابق كمدعٍ مشترك، وأعطته الفرصة أن يتحدث عن منهجية الإختفاء القسري في سوريا. نادراً ما كانت الحكومة السورية على استعداد لإعطاء أية معلومات عن مصير المعتقلات والمعتقلين، وإذا ما حدث ذلك فلم يكن "بالمجّان" أبداً، فقد وجب على العائلات أن تدفع الكثير من الأموال حتى تحصل على معلومات عن مفقوديها، بحسب قول الشاهد، الذي شرح بأن الاختفاء القسري ليست جريمة يُرهب بها النظام الشعب فحسب ولكنه مصدر دخل أساسي للعاملين في نظام الأسد.

محاكمة الخطيب: يوم 92، 29 أيلول/ سبتمبر 2021:

ضابط الشرطة الإتحادية الألمانية يتحدث عن جلسة استماع مع ناشط سياسي.

كان اليوم 92 من محاكمة الخطيب قصيراً، استغرق الجزء الرسمي منه حوالي الساعتين فقط. انعقدت الجلسة في القاعة رقم 128 في المحكمة الإقليمية لكوبلنز والتي تمت فيها الجلسات خلال الشهور الأولى من المحاكمة. أدلى اليوم أحد موظفي الشرطة الجنائية الإتحادية (BKA) بأقواله مثل ما جرى في اليوم 91 من المحاكمة بتاريخ 9 أيلول/ سبتمبر من العام 2021. وقد كان الموظف قد أجرى ضمن التحريات جلسة استماع من الخارج مع معتقل سابق في فرع الخطيب والذي لم يرد أن يدلي بأقواله بشكل شخصي أمام المحكمة.

الشاهد الذي أُجريت جلسة الاستماع معه في العام 2018 (ك.) هو ناشط سياسي قديم وقد كان نشطاً قبل إندلاع الحراك الشعبي وعمل مع غيره على حركة التحوّل الديموقراطي في سوريا. تعرض (ك.) للإعتقال عدة مرات بين عامي 2011 و2014 في فرع الخطيب وفروع سجن آخرى. استغرق أول إعتقال له في فرع الخطيب بين 35 إلى 45 يوماً وفي إعتقال آخر له استغرق حوالي نصف العام بين نهاية 2012 إلى بداية العام 2014 وذلك قبل نقله إلى فرع 285. قضى الشاهد فترة إعتقاله في زنزانة جماعية مع حوالي 40 معتقلاً آخراً. لم يكن هناك مكان للنوم. في النهاية خرج الشاهد من المعتقل عن طريق دفع الرشوى واستطاع بعدها أن يغادر سوريا. تمركز موضوع التحقيق معه حول إعتقاله الأول في فرع الخطيب في العام 2011.

خلال التحقيق معه من قبل الشرطة الجنائية الإتحادية أقرّ الشاهد بأنه لم يلتقِ بالمتهم (أنور. ر) وجهاً لوجه من قبل، وأنه لم يقم بأي تحقيق معه بشكل شخصي ولم يقم بتعذيبه. وأمام المصالح الألمانية قال الشاهد إن اسم (أنور. ر) ودوره معروفين جداً بالنسبة له وذلك من خلال حديثه مع معتقلين آخرين. وصفوه بأنه "وحش قاس". فمثلاً عند أخذ أحد المعتقلين إلى غرفة التحقيق دعى له زملاؤه في الزنزانة ألا يذهب إلى (أنور. ر)، بالإضافة إلى ذلك استطاع الشاهد أن يعطي معلومات عن بنية الفرع وعن التدرّج الوظيفي هناك. وصف الشاهد الضرر الجسدي الذي أصابه بأنه خفيف نسبياً، كما تحدّث عن الضربات والركلات التي تعرّض لها خلال اعتقاله الأول في فرع الخطيب –كذلك في ممرات السجن- وقد وصف ضابط الشرطة الإتحادية ذلك الأمر بـ "حفلة الترحيب المعتادة". ذكر الشاهد أنه لا يعتبر هذا الضرر الجسدي الذي تعرّض له تعذيباً وذلك لأنه كان أقل شدة مقارنة بالانتهاكات الجسدية التي تعرّض لها في اعتقالات لاحقة.

كان "التعذيب النفسي" الدائم في اعتقاله الأول أسوأ بكثير. وكرّر الشاهد (ك.) أمام الموظف وبشكل موجز عن صراخ المعتقلين الآخرين الذي كان يسمعه "طوال الوقت". لطالما دخل الحراس الزنزانة بشكل منتظم وألقوا الماء على المعتقلين وضربوهم بشكل عشوائي. ولأن ارتداء عصابة العينين لم يكن إجبارياً داخل الزنزانة الجماعية فقد استطاع الشاهد رؤية آثار الانتهاكات القاسية على أجساد المعتقلين الآخرين؛ فقد

كانت "من الأعلى إلى الأسفل خضراء وزرقاء". شرح (ك.) خلال استجوابه كيف تمت تعرية المعتقلين من ملابسهم، باستثناء السروال الداخلي، وتعليقهم من معاصم أيديهم وضربهم بالخراطيم والأسلاك. وقد أمكنه سماع الصعقات الكهربائية أيضاً.

بعد الانتهاء من الاستماع إلى أقوال موظف الشرطة الجنائية الإتحادية (BKA)، أبدى ممثلات وممثلوا المدعي العام الإتحادي (GBA) وممثلة الدعوى المشتركة بأرائهم بخصوص طلبات الدفاع. وقد قدم الدفاع في اليوم 91 من المرافعة طلباً بإضافة أدلة جديدة- من المفترض أنها لصالح المتهم- إلى القضية. هنا رفض كل من المدعى العام الإتحادي وممثلة الدعوى المشتركة هذا الطلب. بعد ذلك تمت قراءة تقرير إضافي صادر عن معهد ماكس بلانك عن القانون الجنائي السوري وأضيف بروتكول مرافعة اليوم كمرفق.

ستتابع المحاكمة في اليوم التالي الموافق 30 أيلول/ سبتمبر 2021.

محاكمة الخطيب: يوم 93، 30 أيلول/ سبتمبر 2021:

كاتب سوري معروف يصف انتهاكات قاسية

استمر اليوم 93 من محاكمة الخطيب إلى ما بعد الظهر، حيث تم إيقاف الجلسة عند الساعة الثالثة عصراً. في البداية تمت دعوة ضابط من المكتب الإقليمي للتحريات الجنائية في برلين LKA، وذلك لإعطاء توضيحات بخصوص أقوال أحد الشهود التي تم الاستماع إليها في شهر آب/ أغسطس 2021. فقد اختلفت أقوال الشاهد قليلاً أمام المحكمة عن أقواله التي أدلى بها قبلاً عندما عُرضت عليه صورة المتهم (أنور. ر) خلال التحريات. تضمّن الاستجواب أيضاً حديثاً عن الشروط العامة التي تم الإستماع إلى الشاهد في ظلها أمام المكتب الإقليمي للتحريات الجنائية LKA.

بعد ذلك تم استيفاء طلب الدفاع بمعاينة خريطة جوجل مابس حالية، والتي من المفترض أن تؤكّد معلومة وصلت عن طريق أحد الشهود عن فرع الخطيب في العام 2011. إثر ذلك تمّت قراءة طلبين من قبل الدفاع لتقديم أدلة إضافية؛ فالدفاع يريد أن تقوم المحكمة بدعوة شاهدين آخرين مقيمين خارج أوروبا، على أمل أن يقوما بإدلاء أقوال في صفّ موكلهم.

كان للدفاع آمال مشابهة بخصوص الشاهد التالي (أ.)، حين طلب الدفاع الإستماع إلى أقواله ومثّلت شهادته الجزء الأساسي لمحاكمة اليوم. (أ.) هو كاتب وصحفي سوري معروف، وقد تحدّث بشكل مفصّل عن كيفية اعتقاله من قبل قوات الآمن ونقله إلى المعتقل. قال الشاهد إنه في الثالث من شهر شباط/ فبراير من العام 2011 تمّت مهاجمته من قبل قوات الآمن أمام مظاهرة مخطّط لها مسبقاً. بعد الإفراج عنه في ليلاً تم اعتقاله مرة آخرى في فرع الخطيب وذلك من يوم 4 شباط/ فبراير من العام 2011 وحتى 11 أو 12 من الشهر نفسه شباط/ فبراير. وعلّل الشاهد فترات اعتقاله القصيرة بسبب شهرته. كما رجّح الشاهد أن النظام أراد أن يتجّنب تمرداً آخراً من الشعب بعد بداية المظاهرات الأولى. عند الإفراج عن الشاهد تم إبلاغه بأن إطلاق سراحه تمّ وفقاً لأمر من قبل الرئيس بشار الأسد. كان التعامل معه أقل قسوة من معاملة المعتقلين الآخرين ونجى على الأغلب من التعذيب القاسي بسبب شهرته. في البداية تحدّث (أ.) عن المتهم بشكل إيجابي قائلاً بأن المتّهم لم يعامله بطريقة سيئة ووصفه بأنه رجل متعلم. لكن، بحسب أقوال (أ.)، قام الحراس في كل فرصة بارتكاب انتهاكات حتى ضده. وعند سؤاله عن الظروف العامة في الفرع وصف (أ.) ما وصفه شهود آخرون قبله من قسوة شديدة وممارسات غير إنسانية تتم هناك. ذكر (أ.) عدة ممارسات من بينها الانتهاكات الجسدية الجسيمة التي جعلت بعض الحاضرين والحاضرات في المحاكمة يتأوهون مرتاعين بسبب ما سمعوه عن التعذيب غير الإنساني، على الرغم من أنهم استمعوا خلال العام والنصف

الماضي إلى أشياء قاسية جداً. لكن في النهاية كان أثر ما قاله الشاهد عن المآسي أكبر بكثير من أثر الأشياء الإيجابية التي حكاها عن المتهم في البداية.

منذ أن بدأ سنّ الإدراك والمخابرات العامة في سوريا هي الأداة الرئيسية للقمع من قبل النظام، شرح الشاهد مسهباً، ثم وصفها بأنها "عقل" النظام السلطوي. كان فرع الخطيب دائماً مكاناً سيء السمعة، وقد قابل الشاهد (أنور. ر) هناك مرتين، وهو بالتأكيد كان على علم بكل ما يحدث في الفرع ولم يصل إلى منصبه بدون أسباب، أردف الشاهد قائلاً.

كانت مقابلة (أ.) و(أنور. ر) خارج فرع الخطيب أحد النقاط المهمة في شهادة (أ.). ففي نهاية العام 2012 وبعد انشقاق المتهم وخروجه من سوريا قام بالتواصل مع الشاهد عن طريق أحد معارفه من الأردن. أعقب ذلك مقابلات كثيرة بينهما. عند قبول طلب لجوء (أنور. ر) تمت المقابلة بينهما في مكان ما في تركيا على الحدود السورية. زعم (أنور. ر) في هذا اللقاء أنه ملاحق من قبل قوات الآمن السورية، لكن (أ.) لم يبد مقتنعاً بذلك. قال الشاهد أيضاً إنه طلب من المتهم عدة مرات أن يتحدث بشكل علني عن الوقت الذي قضاه في المخابرات العامة، أي أن يشارك الناس معرفته. وقد رفض (أنور. ر) ذلك دائماً قائلاً بأنه سيكتب عن كل ذلك يوماً ما في كتاب، وسيحتاج إلى مساعدة من (أ.). بحسب أقوال (أ.) فقد انقطع التواصل مع (أنور. ر) بعدها، لذلك يعدّ لقاؤهم الحالي أمام المحكمة الآن هو لقاؤهم الأول بعد ذلك. والجدير بالذكر أن عائلة المتهم تواصلت مع الشاهد.

ستتابع المحاكمة يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر العام 2021. في قاعة 128 التابعة للمحكمة الإقليمية لكوبلنز.

محاكمة الخطيب، يوم 94، 6 تشرين الأول/ أكتوبر2021:

الدفاع يسجّل هدفاً في مرماه!

اقتصر اليوم 94 من المحاكمة على استماع قصير إلى أحد الشهود بالإضافة إلى رد النيابة العامة الإتحادية على طلبات تقديم الأدلة من قبل الدفاع.

الشاهد الذي تمّ ترشيحه من قبل الدفاع هو أحد معارف المتهم (أنور. ر)، وشقيق الزوج السابق لإحدى المدعيات المشتركات التي تعرّضت للتعذيب في فرع الخطيب. عند سؤاله من قبل المحكمة تحدّث الشاهد عن اعتقاله في العام 2012: حيث اعتقلته المخابرات العامة السورية في نهاية شهر رمضان ضمن عملية تفتيش للسيارات عند إحدى نقاط التفتيش في دمشق. يرجّح الشاهد حدوث خلط في الأسماء، فهو لم يستطع التفكير في أي سبب آخر لإعتقاله. اتهمه موظفو المخابرات العامة بتهريب السلاح، وذلك لمدة ساعة أو ساعتين في الفرع. خلال ذلك قام والده، الذي علم باعتقاله، بالتواصل مع (أنور. ر)، وقام الأخير بدوره بالإتصال التليفوني بأحد رؤساء فرع آخر للمخابرات العامة. أدت تلك المكالمة إلى إطلاق سراح الشاهد في الحال. عند سؤال الشاهد عن السبب، قال إن المتهم صديق للعائلة؛ فقد كانوا جيراناً في نفس المبنى في دمشق في العام 2002 وهناك تعرّفوا على بعضهم البعض.

بعدها تم سؤال الشاهد عن معلوماته حول اعتقال زوجة أخيه السابقة، حيث أرادت المحكمة بالضبط معرفة ما إذا تمّ الحديث عن (أنور. ر) في عائلة المدّعية المشتركة. لم يستطع الشاهد أن يعطي أية معلومات، فقد تعرّف على المدعية المشتركة في العام 2014 أي بعد فترة من اعتقالها، وبذلك لم يتحدثوا عن تجربتها في المعتقل.

يمكن القول بأن هدف الدفاع من دعوة هذا الشاهد قد خاب، بل إن أقوال الشاهد دلّت على أن (أنور. ر) كان ذا سلطة كبيرة حتى في الوقت الذي أخلاه رؤسائه من مهامه، بحسب أقواله، فقد استطاع عن طريق مكالمة تليفونية واحدة فقط لفرع مخابرات عامة آخر أن يطلق سراح معتقل سياسي في الحال.

في النهاية قرأت النيابة العامة الإتحادية تصريحاً بخصوص طلبي تقديم الأدلة من قبل الدفاع. فقد طلب الدفاع أن يتم الاستماع إلى أقوال شاهدين مقيمن في الخارج من المفترض أن يعطيا معلومات عن خطط هروب المتهم وقتها وعن عجزه أمام ممارسات الفرع 40. وقد صرّحت النيابة العامة الإتحادية بشكل واضح بأن: كلا الظرفين ليس لديهما علاقة بالتهم. الأمر الوحيد الحاسم هو كيفية تصرّف (أنور. ر) كرئيس للفرع 251. وعليه يجب رفض الطلبين.

محاكمة الخطيب، اليوم 95، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2021:

طيار عسكري يشهد حول إقامة (أنور. ر) في الأردن

كما هو الحال في كثير من الأحيان في المحاكمات الجنائية في ألمانيا، يغدو محامو الدفاع أكثر نشاطًا في نهاية المحاكمة، وذلك في محاولة لإضافة أدلة أخرى لصالح موكّلهم إلى القضية. حدث هذا أيضاً في كوبلنز في الأسابيع الماضية. قدّم محامو دفاع (أنور. ر) طلبات لجلب شهود إضافيين إلى المحاكمة قد يوفّرون معلومات حول دافع (أنور. ر) للانشقاق ومعارضته الداخلية للنظام السوري.

استجابت المحكمة لبعض هذه الالتماسات، واستدعت الشهود المعنيين للإدلاء بشهاداتهم والذين كانوا داخل الاتحاد الأوروبي ووافقوا طواعية على المثول في محكمة كوبلنز. أما بالنسبة للشهود المقيمين خارج الاتحاد الأوروبي، فقد رفضت المحكمة التماسات استدعائهم، معلّلة ذلك بالقول: أنه بالنظر إلى المعلومات القليلة نسبياً، التي من الممكن أن يقدّمها هؤلاء الشهود حول الجرائم، لم يكن هناك ما يبرّر استدعاءهم، لأن المساعدة القانونية اللازم لعبورهم الحدود ستعمل على تأخير المحاكمة شهوراً أخرى.

لذلك بدأ يوم المحاكمة 95 برفض المحكمة لبعض هذه الالتماسات المقدّمة من قبل الدفاع. بعد ذلك، تم الاستماع إلى شاهد استدعته المحكمة بناء على طلب محامي الدفاع. كان الشاهد طياراً عسكرياً رفيع المستوى حتى انشقاقه في شهر مايو/ أيار من العام 2012. دخل الأردن في شهر يوليو/ تموز من العام 2012 وقدّم خدمات تطوعية للمخابرات العسكرية الأردنية، بما في ذلك تقديم المعلومات والتحقّق من هويات المنشقين القادمين من سوريا. وذكر أنه ينتمي لعائلة من العسكريين كانت في السابق تابعة للنظام السوري. بطريقة لا تخلو من الفخر ذكر بأنه كان يعرف بشار الأسد شخصياً.

في الأردن، سمع الشاهد عبر أصدقاء مشتركين أن (أنور. ر) كان يخطّط للانشقاق. التقى الشاهد بـ(أنور. ر) في أواخر العام 2012 عندما دخل المتهم الأردن بعد انشقاقه. وقد استقبل (أنور. ر) في مدينة المفرق في الأردن بالقرب من الحدود السورية الأردنية، وهناك استجوبت المخابرات العسكرية الأردنية (أنور. ر)، بحسب قول الشاهد، وهي عملية خاضها كلّ منشق دخل الأردن. في ذلك الوقت، كانت لدى الأردن مخاوف عسكرية وأمنية بسبب العدد الكبير من اللاجئين السوريين الذين يدخلون البلاد. كان الاستجواب يهدف إلى منع جواسيس النظام السوري وعملائه من دخول الأردن. ذكر الشاهد "ت" أنه أبلغ المخابرات العسكرية الأردنية من قبل باحتمال انشقاق (أنور. ر) وعن رغبته في مساعدته. كما ساعد الشاهد في الحصول على سكن ولمّ شمل عائلته.

أردف الشاهد للمحكمة أن (أنور. ر) تحدّث معه عن العنف والتعذيب المستمر في سوريا، وقال إنه كان متعباً نفسياً. ذكر الشاهد أن التعذيب كان يستخدم بالفعل في سوريا قبل العام 2011، لكنه كان تعذيباً "لانتزاع الحقيقة"، بينما بعد العام 2011 تم استخدام التعذيب للترهيب والانتقام. بالنسبة للعديد من المتفرجين في المحاكمة كان التمييز بين التعذيب "المقبول" والتعذيب "غير المقبول" محيّراً للغاية.

أفاد الشاهد كذلك أن (أنور. ر) ذكر له كيف كان تحت مراقبة توفيق يونس وحافظ مخلوف وآخرين قبل انشقاقه. كما ذكر الشاهد أن (أنور. ر) تعاون مع السلطات الأردنية من خلال تبادل المعلومات لمساعدة المدنيين السوريين على القدوم بأمان إلى الأردن.

سألت المحكمة الشاهد هنا عن تأثير الانتماء الطائفي (سني أو علوي) على مكانة الشخص وقدرته المهنية؟ كما تم استجوابه بشأن مسؤولي النظام الآخرين الذين انشقّوا، بما في ذلك أحد أفراد أسرته المقربين. قدم الشاهد معلومات وتفاصيل للمحكمة.

انتهى يوم المحاكمة ذاك كما بدأ، مع بعض قرارات المحكمة بشأن طلبات لإضافة المزيد من الأدلة إلى القضية: تم رفضهم في الغالب. علاوة على ذلك، أبلغ إشعار قانوني المتهم بإضافة المزيد من قضايا القتل إلى لائحة الاتهامات، بناءً على الأدلة التي استمعت إليها المحكمة مؤخراً، على سبيل المثال الشهادة التي أدلى بها أحد الناجين في اليوم 86 من المحاكمة.

على الرغم من ذلك فقد انتهى هذا اليوم بخيبة أمل كبيرة للناجين: فقد قرّرت المحكمة عدم الموافقة على طلب إدراج جريمة الاختفاء القسري في المحاكمة، والذي قدمه محامون شركاء للمركز الأوروبي للحقوق الدستورية والإنسانية. هذا يعني أن واحدة من الجرائم الأكثر رمزية التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية السورية لن يتم تضمينها صراحةً في الحكم المنتظر.

محاكمة الخطيب، اليوم 96، 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2021:

شاهد من الداخل، موظف سابق في الفرع 285، يشهد على موقف (أنور. ر).

شهد يوم المحاكمة 96 شهادة أخرى لشاهد من الداخل، كان قد عمل في الفرع 285 في أمن المخابرات منذ العام 1983 وحتى انشقاقه في نهاية العام 2012. وهناك تولى الأعمال الإدارية مثل تسليم البريد.

التقى الشاهد (أنور. ر) لأول مرة في الفرع 285 في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. في ذلك الوقت، كان المتهم برتبة مقدّم. في السنوات التالية تمّت ترقية (أنور. ر) وإرساله إلى الفرع 251. لم يبق الشاهد و(أنور. ر) على تواصل حتى عودة (أنور. ر) إلى الفرع 285 في ذلك الوقت. كانت علاقتهم تقتصر على تبادل التحيات المحترمة لأن (أنور. ر) كان ضابطاً برتبة أعلى.

دار جزء كبير من الاستجواب حول ما إذا كان الشاهد يعرف السبب وراء إعادة (أنور. ر) إلى الفرع 285، حيث كان (أنور. ر) قد ذكر في وقت سابق من المحاكمة أن إعادته إلى الفرع 285 كان بمثابة عقوبة. لكن رد الشاهد لم يكن واضحاً، حيث قال إنه وبصفته موظفاً أدنى رتبة لم يكن لديه اطلاع على علاقات الضباط ذوي الرتب الأعلى. على الرغم من ذلك فقد بدا (أنور. ر) بالنسبة له جزءاً من قادة الأقسام الآخرين. فقد روى الشاهد من وجهة نظره أنه تمّ تعيين المتهم في المنصب نفسه، أي رئيساً لقسم الاستجواب، والذي كان يشغله قبل نقله إلى الفرع 251، وتمتّع بنفس القوة والمكانة السابقة، بما في ذلك السيارة الرسمية التي كان يستخدمها ومكتبه الخاص، وإشرافه على 25 شخصاً على الأقل في الفرع.

أثناء الإدلاء بالشهادة، بدت إعادة (أنور. ر) إلى الفرع 285 أقل وأقل اقتراباً من أن تكون تخفيض رتبة أو عقوبة! وعندما سُئل الشاهد كذلك عمّا إذا كان يعرف ما الذي من الممكن أن يحدث في حال شكّ النظام في ولاء ضابط ما، ذكر أن الضابط المعني سيتم استجوابه على الأقل، وسيخضع لإجراءات قانونية أو إجراءات تأديبية، ومن المحتمل أن يتمّ طرده من وظيفته أو حتى سجنه.

كما أفاد الشاهد عن العلاقة بين الفرعين 285 و251، حيث كان الفرع 251 أكثر نفوذاً ويشمل الفرقة 40 التي كان يرأسها حافظ مخلوف ابن عم بشار الأسد. وذكر الشاهد أيضاً أن كلاً من الفرعين يطلب من الآخر المحتجزين لديه وبشكل متبادل استكمالاً لبعض التحقيقات. وتحدّث في شهادته عن الهياكل وإجراءات العمل في الفرع 285.

لفت انتباه السامعين أثناء الإدلاء بالشهادة أن الشاهد استخدم كلمة "نحن"، أي تكلّم بصيغة الجمع عند الحديث عن الأجهزة الأمنية. كما استخدم كلمة "الأحداث"، في الوقت الذي استخدم فيه شهود آخرون في الماضي مصطلح "ثورة" أو "انتفاضة". في وقت سابق من المحاكمة، أشار شهود آخرون إلى أن استخدام هذا المصطلح يشير إلى موقف سياسي معين (انظر اليوم 83 من المحاكمة).

ستتواصل المحاكمة في يوم 26 أكتوبر/ تشرين الأول، وستنتقل مرة أخرى إلى المحكمة الإقليمية العليا.

محاكمة الخطيب، يوم 97 و98، 26 و27 من تشرين الأول/أكتوبر 2021:

يطالب الدفاع باستدعاء شاهدات/شهود* آخرين.

يتضح في هذه الأيام أن محاكمة الخطيب أمام المحكمة العليا لكوبلنز قد قاربت على الانتهاء. على عكس المعتاد في الجلسات الأخرى، لم يتم دعوة شاهدات/شهود* في اليوم 97 من المحاكمة. ولكن تم توجيه سؤال لمحامي الدفاع حول ما إذا كان لديهم طلبات تقديم أدلة أخرى أمام المحكمة.

وبعدما أعرب محامو الدفاع عن رغبتهم في التحدث مع المتهم، أصبح من الواضح أن جلسة اليوم لن تستمر لفترة طويلة. بعدها أدلت النيابة العامة الإتحادية بتصريح قصير بخصوص أحد طلبات تقديم الأدلة التي تم تقديمها في الأسبوع الماضي. وكان ذلك التصريح قبل انتهاء جلسة هذا اليوم بثلاثين دقيقة فقط.

وقد كان الدفاع مستعداً في اليوم التالي: إذ قدم ثمان طلبات تقديم أدلة أخرى. دارت الطلبات حول الاستماع إلى أقوال شاهدات/شهود* آخرين بهدف إدلاء أقوال في صالح المتهم. مثلاً أراد الدفاع دعوة عقيد سابق في النظام السوري وعميد ركن سابق للإدلاء بشهادتهما. ونوهت النيابة العامة عن أنها ستعلن موقفها من هذه الطلبات قبل المواعيد المحددة القادمة وسيتضح في الأسبوع المقبل إلى أي مدى ستوافق المحكمة على هذه الطلبات وتستمع إلى شهود آخرين.

محاكمة الخطيب، يوم 99، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021:
يدلي أحد الزملاء السابقين للمتهم بأقواله.

كان اليوم 99 من محاكمة الخطيب أمام المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز مقتضباً؛ فقد تضمن فقط الاستماع إلى إحدى الشهادات بالإضافة إلى تصريحين من قبل المدعي العام الاتحادي بخصوص طلبات

تقديم الأدلة من قبل الدفاع. وكان ضمن المشاهدات والمشاهدين* صحفي أخذ على عاتقه مهمة الترجمة إلى العربية.

تم ذكر اسم الشاهد الذي أدلى بأقواله في ذلك اليوم من قبل الدفاع. وكان الشاهد موظفاً سابقاً ومعروفاً بالنسبة للمتهم. ففي عام 1992 أنهي الشاهد سوياً مع أنور ر. تدريباً استمر لمدة عام في أكاديمية الشرطة السورية. بعدها تم تعيين أنور ر. في أمن الدولة في حين بدأ الشاهد العمل في وزارة الداخلية في بادئ الأمر، كعقيد حتى ترك سوريا عام 2012. وبحسب أقواله جرت في هذه الأثناء أحاديث تليفونية بينه وبين المتهم بشكل منتظم وقاموا بتقديم بعض الخدمات لبعضهما البعض ولكنهما لم يتطرقا إلى شؤونهما الخاصة. وفي ربيع عام 2012، اتصل الشاهد -بحسب أقواله- بأنور ر. عند اعتقال أحد أقاربه من قبل المخابرات العامة. وبعد وقت قصير من المكالمة تم بالفعل الإفراج عن قريبه.

بعدها تحدث الشاهد عن انشقاق أنور ر.: في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 كان هناك اجتماع لكبار موظفي المخابرات العامة في وزارة الداخلية السورية والذي شارك فيه كلاً من أنور ر. والشاهد. وبعد الاجتماع تحدثا على انفراد وخلال هذا الحديث في 29 تشرين الثاني/نوفمبر أعلن أنور ر. عن موقفه المعادي للنظام السوري وأخبره برغبته بمغادرة سوريا. وعلل المتهم ذلك بأنه كان يعمل تحت ضغط نفسي كبير وخصوصاً لأن حافظ مخلوف رئيس المخابرات العامة وابن خال الرئيس بشار الأسد له سلطة كاملة عليه.

وقال الشاهد أنه نفسه في ذلك الوقت كان قد أعد حقائب السفر ليترك سوريا بعدها بيومين. وعليه وصل الشاهد أنور ر. بأحد معارفه في الأردن وساعده على مغادرة سوريا هو وعائلته بعد حوالي أسبوعين. وكان هروب أنور ر. أصعب من هروبه هو شخصياً: علل الشاهد ذلك بأن أنور ر. كضابط كان في بؤرة اهتمام النظام. بالإضافة إلى ذلك لم يسكن ر. -مثل الشاهد- في مكان قريب من حدود الأردن. الأمر الذي من المفترض أنه جعل هروب المتهم أصعب.

ذكر الشاهد عدة مرات أن أنور ر. كان يعمل في فرع الخطيب حتى وقت خروجه من سوريا. وعند سؤاله عن إذا ما كان فرع 285 هو الفرع الذي تم نقل أنور ر. إليه في أيلول/سبتمبر 2012 مثلما قال عدة شاهدات/شهود*- رد الشاهد أنه ليس متأكداً.

وفي نهاية الجلسة قدم الادعاء العام الاتحادي تصريحين بخصوص طلبات الدفاع. وقد رفض الادعاء دعوة شهود آخرين من قبل الدفاع وأشار في تعليله أن دعوة هؤلاء الشهود في الأغلب لن تعطي أي معلومات إضافية. وضمن بيانات مقدمة من مشاركين في المحاكمة اندلعت مناقشة قصيرة عن تقديم الدفاع طلبات تقديم أدلة عديدة في وقت متأخر كهذا من المحاكمة. وستواصل المحكمة النظر في هذه الطلبات خلال الأسبوعين المقبلين، وبهذا لا يمكننا انتظار أي حكم قبل منتصف كانون الأول/ديسمبر. وهناك احتمال أن يتأخر الحكم مرة أخرى؛ فالأمر يعتمد على تعامل دائرة القضاء مع طلبات الدفاع وعلى إذا ما سيتم تقديم طلبات أخرى.

محاكمة الخطيب، يوم 100، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021:

يدلي معارض سابق بأقواله.

بناءً على أحد طلبات تقديم الأدلة من قبل الدفاع تم دعوة الشاهد الذي أدلى بأقواله في اليوم 100 من محاكمة الخطيب. يحمل هذا الرجل الآن الجنسية السويدية. تحدث عن أنه كان ناشطاً في المعارضة السورية

حتى عام 2013. وقد رشحه الدفاع على أمل أن يدلى الشاهد الذي درس الطب بأقوال في صالح المتهم، ولكن ما كاد الشاهد يبدأ أقواله في قاعة المحكمة حتى اتضح سريعاً أن ذلك لن يحدث.

فقد تعرض الشاهد للاعتقال عدة مرات من قبل النظام وقضى بحسب أقواله عشر سنوات في السجون السورية وذلك بسبب عمله في المعارضة. لم يكن الشاهد في فرع الخطيب شخصياً ولكنه يعرف القصص التي يسردها الناس عن الفرع. قد ترك الرجل الذي يبلغ من العمر اليوم 64 عاماً سوريا عام هرباً 2011 إلى الأردن. وهناك واصل عمله لصالح المعارضة وكان مسؤولاً عن مساعدة الضباط المنشقين. وفي هذا السياق تعرف على أنور ر. الذي قام بإخبار الشاهد أنه ترك سوريا بسبب أسباب صحية وبسبب خوفه على عائلته. وكانت مهمة الشاهد خارج سوريا أن يقوم بتطوير جهاز أشبه ب "مخابرات مضادة" ولكن لم يكن هناك لا دعم سياسي ولا دعم مادي كافٍ وبهذا ترك الشاهد المعارضة عام 2013.

ازداد الارتباك بين الزائرات والزائرين* والمشاركات/والمشاركين* في قاعة المحكمة خلال الاستماع إلى أقوال الشاهد؛ فأقواله تبدو غير مترابطة وفي بعض الأجزاء مشوشة. فهو يتهم الغرب والأردن وتركيا بالانتفاع من انهيار سوريا ويؤكد فرضتيه هذه بأن هذه الدول لم يدعموا المعارضة. وقد قاطع الشاهد مؤتمر سوريا في جنيف وذلك لأنه لم يرد أن يدخل في مفاوضات مع النظام، فبرأيه كل شيء هناك عبارة عن تمثليه مسبقة ويعتقد الشاهد أن المخابرات الألمانية هي صاحبة الأمر في سوريا.

ما لم يتضح أيضاً من أقوال الشاهد هو مصدر معلوماته مثلاً عن هياكل القيادة السائدة في المخابرات العامة. وضحك الشاهد عدة مرات بصوت عالٍ عندما تحدث عن المرات التي تم فيها القبض عليه وعن اعتقاله. وعندما سُئل عن حقائق بعينها لم يرد الشاهد بوضوح ولكن بشكل مسهب مبتعداً عن السؤال. فبعد حوالي ثلاث ساعات تقريباً من الجلسة ظلت هناك أسئلة عديدة بدون إجابات.

ستتابع المحاكمة يوم 17 تشرين الثاني/نوفمبر

محاكمة الخطيب، يوم 101، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021:

يحكي أحد الناجين عن تعرفه على أنور ر. عن طريق صوته.

الشاهد الذي أدلى بأقواله في اليوم 101 من المحاكمة فضل ألا يكشف عن هويته. وسبب ذلك هو أن أخيه معروف كمدافع عن حقوق الإنسان في سوريا ومن الممكن أن يكون محتجزاً حالياً في أحد معتقلات النظام. وبذلك يمكن للغاية أن يضع الكشف عن هوية الشاهد أخيه في خطر كبير. ومن المتوقع أن يكون ذلك هو السبب نفسه الذي دفع بمحامي الشاهد لسحب طلب ضم الشاهد كمدعي مشترك في بداية المحاكمة.

تحدث الشاهد في أقواله عن تجارب اعتقاله: تم القبض عليه في آذار/إبريل 2012 في محله. أحضره حوالي 20 شخصاً بقوة السلاح إلى عربة وغطوا عينيه بواسطة تي شيرت. وبعدها أحضروه إلى القسم الفرعي 40 وقد تعرف الشاهد عليه لأنه كان معتقلاً هناك في عامي 2006 و2007. بعد وصوله هناك تم التحقيق معه وتعرض للانتهاكات الشديدة -بحسب أقواله- وبسبب الإصابات الناتجة عن هذه الانتهاكات تم نقله في مساء نفس اليوم إلى مشفى حرستا العسكري وهناك رأى كيف تم تعنيف معتقلين آخرين.

دُهش حين تم إعلامه بعد يومين بأنه سيتم إطلاق سراحه من المشفى. ولكن -بحسب تعبير الشاهد- سرعان ما تبدد أمله في الهواء؛ فقد تم نقله بواسطة سيارة عبرشوارع المدينة ولكن بدلاً من إطلاق سراحه تم نقله إلى نقطة تفتيش، هناك وجب أن يرتدي غمامة العينين وبعدها تم نقله إلى فرع 251 أي فرع الخطيب. وهناك تم ضربه حتى خلال عملية تسليمه. وهنا أضاف الشاهد "لسنا بحاجة للحديث عن حفلة الترحيب-

فهي معروفة للجميع". ثم تم نقل الشاهد إلى زنزانة ممتلئة على آخرها وكانت نوافذها على ناحية الزنازين الأخرى ولذلك كثيراً ما استطاع هو وزملاؤه في الزنزانة أن يسمعوا صراخ المعتقلين الآخرين من التعذيب. ذكر الشاهد أنه كان معتقلاً مع 200 شخصاً آخر في الزنزانة من بينهم رجل كان معتقلاً مع ابنه الذي بلغ من العمر حوالي 15 أو 16 عاماً. وقد قام حراس السجن بتعذيب الابن أمام أبيه والعكس.

تحدث الشاهد عن انه نفسه تم التحقيق معه حوالي أربع مرات وتعرض للتعذيب الشديد، وأُتهم ظلماً بأنه يرأس عصابة هدفها إخفاء قوات الأمن السورية. ولكنه امتنع عن الاعتراف، وذلك لأنه علم أن الاعتراف سيُصعب كل شيء. وعليه ضربه حراس السجن بواسطة سلك وعلقوه مكتفاً من يديه. وقال الشاهد أن كل من مر عليه وهو في هذا الوضع قام بإهانته والبصق عليه وتعنيفه بطرق مختلفة من بينها ركل أعضائه الجنسية على وجه التحديد. وبعد عدة تحقيقات قاسية كهذه تم إطلاق سراحه عن طريق تدخل وسيط. وقد دفعت عائلة الشاهد للوسيط عبر كتابة قطعة أرض باسمه. بعدها تحدث الشاهد عن كيفية تعرفه على المتهم. فقد عاد الرجل مصحوباً من الوسيط إلى الفرع 251 حتى يطالب باستعادة سيارته والتي كانت قوات الأمن قد صادرتها. دخلوا مكتب المتهم وتحدث الوسيط معه. أوضح الشاهد أنه تعرف على صوت المتهم في الحال وتذكره من جلسات التحقيق معه. بعد مغادرة مبنى المعتقل أخبره الوسيط أن الرجل صاحب الصوت المألوف هو رئيس المعتقل.

محاكمة الخطيب، يوم 102، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021:

يتذكر ضابط الشرطة الإتحادية أقوال طبيبة سورية.

بدأ اليوم 102 من محاكمة كوبلنز بالاستماع إلى أقوال أحد ضباط التحقيق التابع إلى الشرطة الجنائية الإتحادية (BKA). وقد تحدث عما يستطيع تذكره من أقوال طبيبة سورية قد استمع إلى أقوالها كشاهدة ضمن عملية التحقيق. فضلت الطبيبة ألا تكشف عن هويتها خوفاً على أقاربها المقيمين في سوريا.

بحسب أقوال ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية، أفادت الشاهدة بالتالي: قد عملت الشاهدة في مشفى الهلال الأحمر الواقعة بالقرب من فرع الخطيب. في بداية الصراع عام 2011 حتى منتصف 2012 قام موظفو المخابرات العامة بنقل سجناء إلى المشفى من أجل العلاج. وقد رأت بنفسها خلال ذلك الوقت حوالي 15 إلى 20 معتقلاً كانوا يعانون جميعهم من نقص في التغذية وظهرت عليهم آثار التعذيب. بحسب أقوالها كثيراً ما كان هناك بقع زرقاء وخدوش على معاصم أيادي المعتقلين، مما يشير إلى تقييدهم من قبل. هي نفسها لم ترى أي معتقل متوفي ولكنها سمعت عن قتلى كُثر. وكان من الواضح أن الفشل الكلوي هو السبب الأكثر شيوعاً للوفاة والذي كان من الممكن تفاديه عن طريق تدخل طبي مبكر. منذ صيف 2012 لم يتم نقل أي معتقلين جدد إلى المشفى. وذلك لأنه منذ ذلك الوقت قد تم نقل جزء من موظفي المشفى إلى فرع الخطيب من أجل العمل هناك بشكل مباشر.

بعد الاستماع إلى أقوال ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية، أعلنت المحكمة عن ستة قرارات في المجمل ورفضت عبرها طلب الدفاع بدعوة واجراء جلسة استماع إلى شهود آخرين. فبموجب طلبات الدفاع يمكن لهؤلاء الشهود أن يضيفوا معلومات للقضية، فمن المزعم أن يشهدوا بأن المتهم لم يكن له سلطة الأمر والتنظيم في فرع الخطيب. وعللت المحكمة رفض الطلبات من ناحية، بسبب عدم دقة ووضوح الطلبات ومن ناحية أخرى بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الشهود المقيمين في الخارج. بالإضافة إلى ذلك لا يمكن توقع أي معلومات جديدة بشكل جذري، بالأخص لأن الشهود المذكورين كان من المفترض أن يدلوا بأقوال عما حدث فقط قبل أو بعد مجريات الجرائم المذكورة في القضية. وأيضاً، إن وجود أو عدم وجود

اعتراض داخلي من قبل المتهم على نظام التعذيب في سوريا، لن يغيير من مسؤوليته الجنائية، طالما أن ذلك الاعتراض لم يؤثر على تصرفاته بشكل واضح. وبحسب رأي دائرة القضاء لا يمكن مقارنة قيم الأدلة المتوقعة بمجهود دعوة شهود جدد.

ستُتابع المحاكمة يوم 1 كانون الأول/ديسمبر 2021. لن يبدأ اليوم بالمرافعة -بحسب قول رئيسة الجلسة- . وبهذا يمكن للادعاء العام الاتحادي أن يبدأ بمرافعته يوم 2 كانون الأول/ديسمبر.

محاكمة الخطيب، يوم 103، 1 كانون الأول/ديسمبر 2021:

الشاهد الأخير في المحاكمة.

في اليوم 103 من المحاكمة ، أدلى آخر شاهد في المحاكمة بشهادته أمام المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز. ولكن على عكس ما خطط له الدفاع ، لم يكن قادرًا على المساهمة بأي شيء قد يساعد في تبرئة المدعى عليه. اتضح في وقت مبكر أن شهادة هذا الرجل ، الصحفي السوري الذي يعيش الآن في فرنسا كلاجئ سياسي ، غارقة في تناقضات جوهرية.

أوضح الشاهد ، الذي بدا أكبر بكثير من 33 عامًا ، أنه هو نفسه احتُجز ليلة واحدة في مارس/ آذار 2012 في فرع الخطيب. من المحتمل أنه تم اعتقاله لأنه كان يعمل كصحفي. ومع ذلك ، ادعى أنه عومل معاملة متساهلة بشكل غير عادي: استجوابه في السجن كان قصيرًا نسبيًا ، وقد سُمح له باستخدام المرحاض، ولم يتعرض للضرب إلا بصعوبة. أجرى المدعى عليه استجوابًا واحدًا ، وكان الشاهد قد رأى أنه رجل متعلم ومثقف.

ومع ذلك ، فكلما استمرت شهادة الشاهد ، بدا عليه الارتباك أكثر. وهكذا ، ناقض نفسه مرارًا وتكرارًا حتى في جمل متتالية: "لقد تعرضنا للضرب. لا ، لم نتعرض للضرب ". بالإضافة إلى ذلك ، أجاب مراوغة على أسئلة رئيس المحكمة. عندما سئل عن مبانٍ مهمة أو معروفة بالقرب من سجن الخطيب ، لم يصرح بوجود مستشفى بجوار المنشأة ، كما أفاد العديد من الناجين الآخرين. كما أنه لم يستطيع أن يصف بدقة مكان وجود مكتب المتهم داخل مركز الاحتجاز ، على الرغم من أنه ، باعترافه الشخصي ، لم يكن معصوب العينين - سواء في الطريق إلى مركز الاحتجاز أو داخله.

أثار هذا الوضع السؤال لدى الحاضرين في قاعة المحكمة: هل الشاهد يكذب؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا؟ هل يمكن أن يكون قد تعرض لضغوط من عائلة المتهم أو حتى دفعه؟ حتى لو لم يكن بالإمكان الإجابة على هذه الأسئلة في ذلك اليوم ، فقد ظل هناك شعور بعدم الارتياح.

بعد استجواب الشاهد ، شرعت هيئة المحكمة بتلاوة عدة ترجمات للوثائق ، مثل السيرة الذاتية لأنور ر، وثيقتين مكتوبتين بتوقيع المدعى عليه ، إلى جانب أدلة من الشرطة الفرنسية.

بعد ذلك، بالاتفاق المتبادل بين جميع الأطراف، تم الانتهاء من الإجراءات. سيتم تقديم البيانات الختامية للمشاركين في المحاكمة في الأسابيع المقبلة ، بدءًا من بيان مكتب المدعي العام الاتحادي في اليوم التالي.

محاكمة الخطيب، يوم 104، 2 كانون الأول/ديسمبر 2021:

مطالبة المدعي العام الاتحادي بالسجن المؤبد.

التعذيب والحرمان الشديد من الحرية ل 4000 شخصاً على الاقل و30 حالة قتل و3 قضايا عنف جنسي- تلك الأرقام التي عُرضت في اليوم 104 من المحاكمة، كانت صادمة ومن الصعب تصورها، خاصة في قاعة المحكمة الألمانية التي تبعد آلاف الكيلومترات عن موقع الجريمة في سوريا . ولكن حجم هذه الجرائم يتوافق مع أبعاد جريمة ضد الإنسانية والتي اعتبر الادعاء الاتحادي بعد 103 يوماً من المرافعة انه قد تم اثبات وقوعها، وقد لخصتها مرافعته النهائية المستفيضة اليوم ضمن المحاكمة ضد أنور ر.

"من تعرض للعنف لن يستطيع أن بشعر بالانتماء إلى هذا العالم مرة أخرى" بهذه الكلمات للناج من معسكرات الاعتقال النازية جين اموغي، بدأ المدعي العام مرافعته النهائية. وقال المدعيين العامين أن الأهم من ،هو أن الناجين كانوا على علم حينها بأنه لم يتم التخلي عنهم في وقت معانتهم. هذه المعاناة، التي تم نقاشها بالتفصيل في الساعات التالية. وبشكل مفصل أوضحاممثلا الادعاء الأحداث التي رأيا أنه قد تم اثبات وقوعها بحسب الأدلة المقدمة:

منذ بداية المظاهرات في آذار/مارس 2011 اخذ كلاً من الجيش والمخابرات العامة في سوريا بصفتهما مؤسستين رئيسيتين على عاتقهما قمع المظاهرات. وقد لعب فرع 251 التابع للمخابرات العامة السورية في دمشق دوراً مهماً في ذلك. وقام أعضاء القسم الفرعي 40 الذي يعمل بشكل مستقل بدعمهم. كان من المعتاد أن يتم نقل المتظاهرات/المتظاهرين* إلى فرع الخطيب بعد وقت قصير من القبض عليهم. وهناك لم يتلقوا، لا محاكمة قضائية ولا دعم من محامين. بدلاً من ذلك، تم استقبالهم عند وصولهم بما يسمى بحفلة الترحيب والتي ضرب فيها الحراس المعتقلين الجدد بأعمدة حديدية وأسلاك كهربائية وعصيان. وقد مات في كل مرة على الأقل أحد المعتقلين نتيجة هذه الانتهاكات. وخلال التفتيشات التالية في قبو المبنى أُجبر المتضررون على خلع ملابسهم بالكامل. وكانت الإقامة في الزنزانة التي تبعت التفتيش تحت شروط مهددة للحياة. فقد كانت الزنازين عديمة النوافذ في القبو وممتلئة على آخرها لدرجة أنه وجب على المعتقلين بشكل منتظم أن يناموا وهم واقفين. لم يكن هناك هواء كاف للتنفس وكان الأكل القليل الذي تلقاه المعتقلين فاسداً. وكان الذهاب إلى دورة المياه مُحصصاً، ورائحة البول والبراز والدم كانت غير محتملة. واجتاحت البراغيث والقمل أجسام المعتقلين الذين عانوا من الجرب وامتلأت أجسادهم بالدمامل. ويزيد على ذلك المشاهدة المتواصلة اما يتعرض له المعتقلين الآخرين وسماع صراخ التعذيب الذي يخترق جدران الزنزانة.

"هذا الاعتقال تحت هذه الظروف كان بمفرده تعذيباً دائماً"، بحسب قول الادعاء العام. ولكن لم يكن ذلك كافٍ. فقد تم التحقيق الفردي مع معظم المعتقلين خلال وقت اعتقالهم وتعرضوا للتعذيب الشديد الذي لم يشمل فقط الصعقات الكهربائية ولكن أيضاً الضرب بالأسلاك والتعليق بواسطة معاصم الأيدي. قد قام النظام السوري بالتعذيب قبل الثورة ولكن مع بداية المظاهرات اتخذت هذه الممارسات شكلاً وحجماً مختلفاً. فلم يصبح هدف التعذيب هو جني المعلومات ولكن صار الهدف هو "تدمير" المخالفين. وقد وصف المدعي العام وبشكل مثير للاعجاب المصير الفردي لأكثر من عشرين ناجٍ/ناجية*، بعضهم شهود وبعضهم مدعون مشتركون* في القضية.

ثم تم الحديث عن المتهم وعن أهم محطات حياته المهنية: محطة دراسة الحقوق بعد الثانوية العامة وبعدها الالتحاق بالشرطة عام 1986 ومن ثم الانتقال إلى المخابرات العامة 1995 في سن 32، وهناك قام ببناء "حياته المهنية" في فروع مختلفة. وفي أيلول/سبتمبر 2008 تولى أنور ر. في النهاية إدارة القسم الفرعي "التحقيقات" ضمن فرع 251، ومنذ كانون الثاني/يناير 2011، على ابعد تقدير، أصبح عقيداً له مكتب خاص به في الدور الأول لفرع الخطيب ومكتب أخر في قبو المبنى والتي تقع به الزنازين.

"كان القسم الفرعي منظماً بشكل هرمي للغاية" هكذا عبر الادعاء العام. وقد نفذ حوالي 30 إلى 40 مرؤوسا أوامر المتهم وقد كان الأخير خلال وقت عمله على علم بالتعذيب وظروف الاعتقال والانتهاكات الجنسية وعن موت المعتقلين خلال التحقيق معهم أيضاً. وهكذا تناول الادعاء العام أقوال المتهم المخالفة

لذلك وكانت النتيجة هي رفض أقواله. فقد قال دفاعه أن المتهم منذ بداية المظاهرات عام 2011 قد انفصل بشكل داخلي عن النظام وقام بمساعدة المعتقلين في نطاق إمكانيته. ولذلك قام مديروه بسلب سلطته منذ بداية حزيران/يونيو 2011 وأصبح هو رئيس القسم الفرعي شكلياً فقط حتى تم نقله في أيلول/سبتمبر 2012 إلى الفرع 285.

وقد عارض الادعاء العام هذه الأقوال معللاً بانه لو قام المتهم بمعارضة النظام فعلاً لكان تعرض لقمع نظامي أو على الأقل لتم نقله إلى منصب أقل قدراً ولكن على العكس من ذلك، فقد شارك المتهم في نهاية عام 2012 في لقاء رفيع المستوى لوزارة الداخلية وكان له القرار حتى وقت نقله من منصبه في تحديد إذا ما سيتعرض المعتقلين للتعذيب أم سيتم إخلاء سبيلهم كما أكدت العديد من الشاهدات والشهود*.

وبعدها شرح الادعاء العام أرقام الحالات المذكورة في بداية المرافعة. وباعتبار أن الإقامة في المعتقل تعد تعذيباً بحد ذاته فإن الادعاء العام يفترض مخففاً على المتهم أن عدد حالات التعذيب هو "فقط" 4000 حالة. وكما أعرب المتهم بنفسه عن أنه منذ بداية الثورة دائما ما كان هناك 1000 معتقلاً في الفرع. ومع أن بعض المعتقلين كانوا في المعتقل لمدة أقصر فمن المُقدر أن مدة الاعتقال المتوسطة هي ثلاثة أشهر. وبعد خصم هامش ضمان نحصل على عدد 4000 معتقلاً في فترة حدوث الجرائم. وتم تأكيد عدد المتوفين عن طريق أقوال شاهدات/شهود* عديدة. وتم للتخفيف عن المتهم تقدير عدة حالات كحالة واحدة إن لم يتم استبعاد أن أقوال الشهود/الشاهدات* المختلفة تعود على نفس الجثة. وتم التأكيد أيضاً على حدوث ثلاث حالات عنف جنسي.

حسب الادعاء العام، تعتبر هذه الافعال كجرائم ضد الانسانية. . وحقيقة أن المتهم تصرف ضمن وظيفته الحكومية لا تعطيه حصانة من الملاحقة الجنائية. وقد أثبتت المحكمة من قبل بشكل مقنع وجود هجوم منظم وموسع على المجتمع المدني في سوريا خلال إصدار الحكم ضد إياد ا. (انظر مرافعة يوم 60/2) إن تعذيب 4000 شخصاً والحرمان الجسيم من الحرية والقتل وحتى الانتهاكات الجنسية تم ارتكابها في سياق الهجوم ضد المدنيين. وبجانب الجرائم ضد الإنسانية تم إدانة المتهم بحسب القانون الجنائي الدولي في 30 قضية قتل، 26 حالة إصابات جسدية خطيرة و14 حالة حرمان من الحرية لمدة تزيد عن أسبوع، مرتين حجز رهائن وانتهاك جنسي لمعتقلين في ثلاث حالات وذلك بحسب قانون العقوبات الجنائية. وبناء على ذلك تم تقديم طلب بالسجن المؤبد للمتهم بالإضافة إلى إثبات الجسامة الخاصة للتهم.

بالرغم من أن من صالح المتهم الأخذ بالاعتبار أنه قد قدم اعترافاً جزئياً وجنب على الأقل بعض الأشخاص من التعذيب الجسيم، يظل ذنبه كبيراً للغاية وذلك بسبب حجم الجرائم وعواقبها الجسيمة. إذا اتبعت المحكمة هذا التقدير، لن يصبح إيقاف التنفيذ بعد الحبس لمدة 15عاماً ممكناً.

محاكمة الخطيب، يومي 105 و106، 9/8 ديسمبر 2021:

مرافعات المدعين بالحق المدني

في يومي 105 و106 من محاكمة الخطيب أتيحت الفرصة للمدعين بالحق المدني ومحاميهم للإدلاء بأقوالهم. وتجدون عدداً مختاراً من تصريحاتهم على موقعecchr.eu . إننا لا ننشر تقريراً عن هذين اليومين للمحاكمة لهذه حيث من شأن هذه التصريحات أن تعبر عن نفسها.

محاكمة الخطيب، اليوم 107، 6 يناير 2022:

مرافعة الدفاع والكلمة الأخيرة للمتهم

يوم ما قبل الأخير من كل محاكمة ألمانية مخصص للدفاع. فهكذا أُتيحت الفرصة في 6 يناير لأنور ر. ومحاميه للتعليق الختامي على التهم والأيام الـ 106 السابقة للمحاكمة. وبالإضافة إلى حوالي 25 متفرجاً ومتفرجة وصحفياً وصحفية حضر الجلسة أيضاً اثنان من المدعين بالحق المدني.

وقد بدأ محامو الدفاع بمرافعتهم - وطالبوا بتبرئة موكلهم حيث شددوا أولاً على أن هذه المرافعة لا تقصد بأي حال من الأحوال التقليل من المعاناة التي عاشها الضحايا والمدعين بالحق المدني. وإنهم لا يريدون تبرير استمرار نظام الظلم تحت حكم بشار الأسد وممارسة التعذيب في المعتقلات السورية. بل أن جميع الأطراف - بما فيه أنور ر. - أُصيب بالذهول جراء "استمرار هذا الإذلال لكرامة الإنسان ". ولا يجوز لأحد في النظام السوري الاعتقاد أن مثل هذه الجرائم يمكن التسامح معها.

إلا أنهم أكدوا بعد ذلك أن هذه ليست المحاكمة النظام السوري. ولا يصح محاكمة أنور ر. نيابة عن الأسد. بل إنه يجب عوضاً عن ذلك التحقق مما إذا كان ر. قد ارتكب جرائم قد تعرضه للملاحقة القضائية وبأية طريقة. على أن هذا يتطلب كشرط أساسي مسؤوليته الفردية عن الجرائم موضع الاتهام – وهذه لم تُثبت من خلال المحاكمة. وبدلاً من ذلك أظهرت المحاكمة أن أنور ر. والمدعين بالحق المدني "عانوا من مصير مشترك" وهو النظام القائم في سوريا. أما بالنسبة للتحقق من ذنب ر. المحتمل فإن المقصود منه الآن التأكد من مسؤوليته الجنائية - وليست الأخلاقية.

كما قال المحامون إن الجرائم التي أُرتكبت في فرع الخطيب لا يمكن نسبها إلى أنور ر. حيث إنه نفسه لم يقم بأي تعذيب. ولا يمكن أن تتبع مسؤوليته من حقيقة أنه لم يمنع أفعال الآخرين إذ أن سلطة على السجن لم تكن بين يديه بل كان يشغل منصب رئيس قسم التحقيق "فحسب" فبالتالي لم يلعب دوراً قيادياً. بالإضافة إلى ذلك أصبح أنور ر. نفسه تحت المراقبة اعتباراً من يونيو 2011 لأنه أفرج عن بعض المعتقلين وعاند المشرفين عليه. ولذلك ووفقاً لأقواله هو فقد تم سحب صلاحياته عنه منذ ذلك الحين. ولم تُثبت أقوال الشهود عكس ذلك.

وتناول الدفاع مرارًا وتكراراً بالتفصيل أقوال المتهم الأول وهو إياد أ الذي تمت إدانته في فبراير 2021 وشدد على أنه لم يشكل شاهداً موثوقاً به في الدعوى المرفوعة على ر.

بالإضافة إلى ذلك وحسب أقوال محاميه فلم يكن أمام أنور ر. خيار سوى مواصلة عمله في فرع الخطيب بعد ربيع 2011 لفترة معينة أولاً حيث كان هو وعائلته معرضين لخطر الموت لذا كان في حالة طارئة. ولا يمكن لموظف في نظام مجرم رفع سماعة الهاتف ببساطة عندما يلاحظ تعذيباً في سرداب فرعه من أجل التنديد بذلك لدى المدير المسؤول عنه. لم يكن أنور ر. يحبذ التعذيب وأوقفه قدر المستطاع وأطلق سراح بعض المعتقلين بل وحتى عاقب بعض الجنود على ممارستهم لسوء المعاملة. وأخيراً وبمجرد أن تمكن من ذلك انشق وأصبح يعمل لصالح المعارضة. فلذا لا يمكن لومه إذ لا يمكن افتراض وجود الذنب الفردي إلا في حال استطاع الجاني أصلاً اتخاذ القرار من أجل الحق وضد الخطأ.

وختاماً كانت الكلمة الأخيرة أنور ر. وبدأها بعبارة "بسم الله". وكما جرت العادة طيلة المحاكمة فلم يتحدث هو بنفسه ولكنه جعل محاميه يقرأوا بيان دام قرابة ساعة كاملة أعلن فيه عن "حقيقة أصلية" وأنكر مرة أخرى أية المسؤولية. وكرر أنه اعتباراً من يونيو 2011 أصبح يلعب "دوراً هامشياً" فقط في فرع الخطيب. وقال إنه "لم يصدر أمراً واحداً بتعذيب أي سجين أو استخدام العنف ضده أو إساءته". بل إنه قام على رغم التهديدات المدراء المسؤولين عنه بكل ما في وسعه من أجل مساعدة النزلاء. ثم انشق لأنه كان

لم يعد يريد الخدمة ك"أداة للإصابة والقتل". وقرأ المحامون نيابة عنه مخاطباً الشعب السوري بأكمله وخاصة أهالي الضحايا والمصابين أنه يشعر بالأسف الشديد لعجزه عن فعل المزيد من أجل وقف آلة القتل. فمنذ اندلاع الانتفاضة كان قد رفض إذلال هذا الشعب العظيم الذي ينتمي إليه هو أيضاً ويشاركه مشاعره ومعاناته. كما أنه يحسب نفسه وأهاليه من الضحايا كذلك حيث أن الحبس منذ ثلاث سنوات والمرض والانفصال عن أهله أثقلت عليه بشدة.

وفي الختام اقتبس أنور ر. قوله تعال من القرآن الكريم: " مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا". ويبدو أنه يشير بذلك إلى المعتقلين الذين يزعم أنه ساعدهم. لكن لم يذكر الذين ماتوا في فرع الخطيب. وأخيراً اختتم كلامه بالقول إنه ينوي احترام الحكم القادم لأنه واثق بالنظام القضائي الألماني.

ثم ألغيت رئيسة المحكمة جلسة اليوم التالي المزمع عقدها في 12 يناير وصرحت أن الإعلان عن الحكم سيتم في 13 يناير في الساعة 10 صباحاً وأن المحكمة ستفتح أبوابها منذ الساعة 7 صباحاً في ذلك اليوم كما أنه سيتم أيضاً تجهيز قاعة إضافية لممثلي الصحافة.

محاكمة الخطيب، يوم 108، 13 يناير 2022: الإعلان عن الحكم

كان جميع الأطراف المعنية ومعهم كذلك جمهور أصبح واسعاً في أنحاء العالم وخاصة نشطاء حقوق الإنسان من سوريا قد انتظروا منذ فترة طويلة هذا اليوم وهو يوم 108 من محاكمة الخطيب حيث إنه كان من المقرر إصدار الحكم بحق أنور ر. وذلك بعد محاكمة دامت بالكاد لمدة عامين بما يزيد عن مئة يوم من الجلسات الرئيسية وحوالي 80 شهادة تم الإدلاء بها.

فمنذ حوالي الساعة 5 صباحاً تجمع أوائل المعنيين أمام مبنى محكمة كوبلنتس الأحمر حتى يضمنوا لأنفسهم مقعداً في داخل القاعة. وكان الجو محفوفاً بالترقب وتم تبادل الحديث حول ما وقع في الأيام الأخيرة من المحاكمة وأُجريت المقابلات الأولى. وعرض بعض الأهالي صوراً لذويهم المفقودين مذكرين الحاضرين بذلك مرة أخرى بمصير الجالية السورية. وأخيرا فُتحت الأبواب ولكنه وبسبب عدد المقاعد المحدود فلم يتم إدخال إلا جزء صغير فقط من المنتظرين.

ثم بدأت الجلسة. كانت المحكمة قد رتبت لترجمة متتالية إلى اللغة العربية مما مكن السوريين والإعلاميين الناطقين بالعربية من متابعة الأحداث عن كثب. ثم تلات الدائرة الحكم: لقد أدانت المحكمة أنور ر. لارتكابه جريمة ضد الإنسانية تتمثل في القتل والتعذيب والحرمان الجسيم من الحرية والاغتصاب والإكراه الجنسي بموجب القانون الجنائي الدولي كشريك – وأضافت المحكمة أن الجرائم كانت مصاحبة لجريمة القتل العمد والإيذاء الجسدي الخطير والاغتصاب الشديد إلى أقصى حد والإكراه الجنسي والحرمان من الحرية لمدة تزيد عن أسبوع وأخذ الرهائن والاعتداء الجنسي على سجناء وفقاً للقانون الجنائي الألماني.

وبذا أدانت المحكمة للمرة الأولى موظفاً رفيع المستوى كان يعمل سابقاً لدى نظام الأسد لارتكابه جرائم ضد الإنسانية - وحكمت عليه بالسجن المؤبد.

وشددت القاضية الرئيسة على أن مثل هذه القضايا التي تعالج جرائم بموجب القانون الجنائي الدولي واسعة النطاق ومعقدة بشكل خاص. ويعود الفضل في تمكين الإعلان عن حكم بعد 108 أيام من الجلسات الآن أيضاً إلى جهود الجهات المسؤولة على الصعيد الألماني والأوروبي عن الملاحقة القضائية التي قامت بجمع وتجهيز الأدلة. كما يستحق الشهود والشاهدات أن نكن لهم كل الاحترام حيث أدلى بشهاداتهم رغم الخوف الشديد من النظام السوري لدى البعض.

وعند ذكر أسباب الحكم أشارت المحكمة أولاً إلى أن الحكم الصادر ضد إياد أ. قد أثبت وقوع هجوم ممنهج على السكان المدنيين في سوريا منذ 2011 (انظر تقرير المحاكمة 2/60). وكما جاء في أسباب الحكم لدى إدانة إياد أ. أوضحت الرئيسة كيف تطورت سوريا في عهدي حافظ وبشار الأسد تدريجياً إلى نظام استبدادي حي يستند القمع إلى جهاز المخابرات الضخم الذي يهدف إلى المراقبة الدقيقة للشعب وقمع أي شكل من أشكال المقاومة للحكومة. ومنذ نهاية عام 2010 أصبحت قطاعات أوسع من الشعب السوري تعارض النظام علناً. وكان القصد إخماد هذه الاحتجاجات بأي ثمن باستخدام القوة المسلحة. ووصفت الرئيسة تزايد القمع الحكومي المستمر وتعرض الكثير من الناس للقتل أو الاعتقال والتعذيب أثناء المظاهرات السلمية.

كما سجلت أسباب الحكم كيفية تنفيذ هذا التعذيب في سجون جهاز المخابرات - على سبيل المثال عن طريق الصعق بالكهرباء والحروق والتعليق من المعصمين والشد الزائد للجزء العلوي من الجسم حتى كسر العمود الفقري وإجبار أشخاص على الدخول إطار سيارة واستخدام عنف جنسي ضد الرجال والنساء وصل إلى حد الاغتصاب. ولم يمت المعتقلون جراء التعذيب فحسب بل أيضاً بسبب الجوع والخنق في السجون. وتم إثبات كل ذلك من خلال إفادات الخبراء وأقوال الشهود والشاهدات وعلى الأخص من خلال الصور التي التقطها المصور العسكري السوري "القيصر" حتى اقتنعت المحكمة.

ثم شرحت الرئيسة دور الفرع 251 للمخابرات العامة الكائن في منطقة الخطيب في دمشق والذي كان أنور ر. يترأس فيه قسم التحقيقات حتى سبتمبر 2012. وكان سجن الخطيب يتواجد في سرداب الفرع. كما تم رب القسم 40 من حيث التنظيم بالفرع 251 كقوة تدخل سريع لقمع المظاهرات المناهضة النظام. وتم نقل المتظاهرون الموقوفون إلى الفرع 251 حيث تعرضوا في الغالب لما كان يُسمى بحفل ترحيب قام الحراس بضربهم أثناءه. وفيما بعهد تم إيواؤهم في قبو السجن الذي كان مكتظاً للغاية لدرجة أنهم اضطروا أحياناً للنوم وهم واقفون. وكانت الظروف الصحية كارثية إذ عانى السجناء من الهواء المخنوق للغاية وسوء التغذية وطفح جلدي وجرب ولم يكن هناك سوى ضوء اصطناعي في الغالب ولم تتم معالجة الإصابات بشكل كافٍ. وأدت صرخات الألم لمن تعرضوا للتعذيب المسموعة دوماً والغموض بشأن المصير المستقبلي للواحد إلى تراكم ضغوط نفسية هائلة بحيث فقد بعض السجناء عقلهم أو حاولوا الانتحار. ويجب اعتبار هذه الظروف وحدها تعذيباً. أما خلال التحقيق مع المعتقلين فكانت المعاملة الأسواء من ذلك العادة.

ثم التفتت المحكمة إلى دور أنور ر. فكان بين عامي 2008 و2012 في قسم التحقيقات مديراً مشرفاً على 30 إلى 40 موظفاً منهم أيضاً محققون. ولم يكن عليه أن يأمر على وجه التحديد باستخدام التعذيب نظراً إلى أنه جرت ممارسته من قبل المخابرات السورية منذ عقود. وكان يعلم ذلك مثل كل مواطن سوري عند التحاقه بالمخابرات لكنه ارتضى ذلك لصالح صعوده الاجتماعي والاقتصادي. ولم يتغير هذا الموقف لاحقاً. كما كان للمتهم نفوذ تجاوز حدود قسمه. وقدم اقتراحات للمدير المشرف عليه بالنسبة لاستمرار معاملة النزلاء وفي بعض الحالات دفع أيضاً نحو إطلاق سراح بعض الشهود. كان أنور ر. على علم بالأوضاع التعيسة في السجن وكذلك بالتعذيب وعلى أقل التقدير تراضى حالات القتل. وكأقصى حد شعر بالانزعاج إزاء وفاة هؤلاء لأنه هكذا لم تعد تتيح الفرصة لكسب معلومات إضافية.

أما بالنسبة لأقوال أنور ر. التي بموجبها لم يعد يتمتع بأية السلطة اعتباراً من يونيو 2011 وبذل جهوداً للحصول على نقله إلى منصب آخر وكان غير قادر على الفرار مع أسرته قبل سبتمبر 2012 فلا توجد دليل على كل ذلك. بل على العكس هناك العديد من المؤشرات التي توحي أن أنور ر. كان ما زال يحتفظ بمنصبه وسلطته في عام 2012. فعلى سبيل المثال كان في عام 2012 لا يزال يتمتع بسلطة الإفراج عن شاهد. كما كان ما زال في نهاية عام 2012 عضواً في لجنة رفيعة المستوى قامت بفرض قيود سفر على ضباط متقاعدين أرادوا مغادرة سوريا. ومن غير المنطقي تماماً ترك ضابط في منصب رفيع كهذا لو كان ولاؤه موضع شك ولا يمكن فهم السبب الذي منع المتهم من الفرار قبل ديسمبر 2012.

وخلال الفترة التي كان فيها أنور ر. رئيساً للقسم مات ما لا يقل عن 27 شخصاً بسبب الظروف السائدة هناك. كما قدرت دائرة القضاء عدد الأشخاص الذين كانوا محتجزين في فرع الخطيب في فترة ارتكاب الجرائم والذين تعرضوا بالفعل للتعذيب وفقاً للقانون الجنائي الدولي بسبب الظروف اللاإنسانية في السجن بما لا يقل عن 4000 شخص.

ثم التفتت المحكمة إلى المدعين بالحق المدني وعددهم 22 وكان معظمهم حاضرين شخصياً في القاعة. وصفت المحكمة الجرائم المرتكبة بحق كل منهم على حدة واعترفت بها.

ثم شرحت الرئيسة التقييم القانوني للوقائع حيث افترضت المحكمة أن أنور ر. لم يكن مجرد مساعداً

بل شريكاً في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وكان يهتم بدعم النظام حتى لا يعرض حياته المهنية للخطر ولا يعرض نفسه لأعمال انتقامية. حسب وصف المحكمة لم يكن مجرد حلقة صغيرة بل كان رئيساً لقسم التحقيقات برتبة عقيد وصاحب السلطة. كما كان له تأثير كبير على فرص نجاح الجريمة بأكملها حيث ساهمت أنشطته في قمع النظام للمعارضة. وواصل عمله مع أنه كان على علم بالظروف ولم يتعرض لإكراه. وكان مدركاً لأسلوب التحقيقات والوفيات والاعتداءات الجنسية وظروف العامة في السجن وتراضى كل ذلك على الأقل.

كما لم تتبع المحكمة حجة الدفاع بأن ظروف أنور ر. تشكل حالة طوارئ مبررة لأفعاله. ليس هناك أي شك في ذنب أنور ر. حيث كان من الممكن له وبالنظر إلى خطورة الجرائم من المعقول التهرب من النظام في وقت سابق عن طريق الانشقاق.

ثم ذكرت المحكمة إلى النماذج القانونية المحققة. كما أشارت في هذا السياق مرة أخرى إلى مسألة الاختفاء القسري في فرع الخطيب. وكان محامو المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان قد طالبوا أثناء المحاكمة اعتبار هذه الجريمة أيضاً. وأعلنت المحكمة الآن أن الإدانة بسبب الاختفاء القسري لم تكن واردة لأن القانون يشترط من أجل ذلك وجود استفسار عن مكان الوجود. ولكن لم يتم التوصل إلى أي استنتاج بهذا الخصوص خلال فترة ارتكاب الجريمة. إضافةً إلى ذلك لم يكن في إحدى الحالات من الممكن إثبات اليقين الضروري أن المتهم قدم معلومات كاذبة عمداً.

وفيما يتعلق بتحديد مدة المحكومية حكمت المحكمة بالسجن المؤبد وهو ما ينص عليه القانون إلا أنه لم تتبع طلب مكتب المدعي العام الاتحادي لتسجيل وجود ذنب خاص. بينما يرجح العدد الكبير للضحايا وطول الفترة الزمنية والظروف المهينة هذا الاحتمال ولكنه كان لا بد من أن يُحسب لصالح أنور ر. أنه ظل بلا عقاب منذ ارتكابه هذه الجرائم منذ فترة طويلة وأنه لم يتصرف إلا بنية مشروطة فيما يتعلق بأفعال القتل وأنه أطلق سراح بعض السجناء. كما انشق عن النظام وأعرب عن شفقته على المعتقلين وقدم اعترافاً جزئياً.

بذلك اختتمت الجلسة.

وكان خبر الحكم قد انتشر في ألمانيا والعالم وكان كل المعنيون الذين لم ينجحوا في دخول القاعة وعدد كبير من الصحفيين ينتظرون في الخارج. واحتضن خاصةً الكثير من المتضررين بعضهم البعض - فقد شعر البعض منهم بالارتياح إزاء الحكم ونهاية المحاكمة بينما شعر البعض الآخر بخيبة أمل تجاه عدم الاعتراف بالذنب الشديد. ففي مؤتمر صحفي أعلن محامو أنور ر. على الفور أنهم سيستأنفون الحكم. ومن ناحية أخرى صرح المحامون الشركاء في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان وبعض المدعين بالحق المدني أنهم راضون عن الحكم الذي أوضح الآن أخيراً ليس فقط في ألمانيا بل أيضاً بالنسبة للسوريين والعالم بأسره أن هذه الجرائم الخطيرة في سوريا لن تمر دون أن يلاحظها أحد ودون عقاب.